العدالة الاجتماعية بين الحراك الشعبي
والمسارات السياسية في البلدان العربية

العدالة الاجتماعية بين الحراك الشعبي والمسارات السياسية في البلدان العربية

أعمال ورشة عمل الرباط (12 – 15 سبتمبر 2015)

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

منتدى البدائل العربي للدراسات
Arab Forum for Alternatives

الباحثون حسب ترتيب الدراسات بالكتاب:

محمد العجاتي

وائل جمال

سلامة كيلة

عمر سمير خلف

شيماء الشرقاوي

رجاء كساب

فتحي الشامخي

هبة خليل

توفيق حداد

مراجعة: أيمن عبد المعطي

الناشران: منتدى البدائل العربي للدراسات، ومنظمة روزا لوكسمبورغ

طبعة أولى 2016

رقم الإيداع: 2016/4313

الترقيم الدولي: 978-977-751-218-3

نشر وتوزيع

روافد للنشر والتوزيع

+201222235071

rwafead@gmail.com

www.rwafead.com

محتوى هذا الإصدار هو مسئولية المؤلف ولا يعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو منظمة روزا لوكسمبورغ

العدالة الاجتماعية
بين الحراك الشعبي والمسارات السياسية
في البلدان العربية

المحتويات

مقدمة: العدالة الاجتماعية بين الحراك الشعبي والمسارات السياسية في البلدان العربية 7

لماذا يتواصل المشروع النيوليبرالي في المنطقة العربية؟ 29

الرأسمالية والعدالة الاجتماعية: النمط الاقتصادي الرأسمالي القائم ينفي العدالة الاجتماعية 49

بنية الدولة والعدالة الاجتماعية في المنطقة العربية: أزمة سياسات أم أزمة بنيوية؟ 69

المجتمع المدني والحركات الاجتماعية العربية وقدراتها على التأثير في قضية العدالة الاجتماعية"لبنان وتونس نموذجا" 89

الشفافية وحدود العدالة الاجتماعية المغرب ومصر نموذجا 109

التحديات التي تواجه القوى الداعمة للعدالة الاجتماعية في المنطقة العربية 135

وماذا عن العدالة الاجتماعية: الربيع العربي بين التدخلات الأوروبية والمساعدات العربية 157

من الشعارات للواقع: المؤسسات المالية الدولية والصراع من أجل العدالة الاجتماعية في العالم العربي 177

مقدمة: العدالة الاجتماعية بين الحراك الشعبي والمسارات السياسية في البلدان العربية[1]

محمد العجاتي

باحث ومدير منتدى البدائل العربي للدراسات

على مدار الأعوام الأربعة الماضية من عمر الحراك الثوري في بعض البلدان العربية التي كانت العدالة الاجتماعية جزءا رئيسيا من مطالبها، شهدت هذه البلدان الكثير من التطورات سواء الداخلية أو الإقليمية أو حتى من حيث التعامل الدولي مع هذا الحراك وهذه التطورات، ولا شك أن هذه التطورات في مجملها تؤثر بشكل أو بأخر في خطاب العدالة الاجتماعية والسياسات المرتبطة به، سيما إذا تمت قراءة هذا الحراك في ضوء مطالب اقتصادية واجتماعية ملحة من أجل تغييرات بنيوية، تتعدى الأشكال السائدة للاقتصاد والتنمية وتقدم نقدا لبنية المجتمع وطبيعته الطبقية.

وإذا كان مفهوم العدالة الاجتماعية وتطبيقاته وشعاراته، قد انعكس في الخطابات السياسية العربية المطروحة سواء في برامج حزبية أو انتخابية برلمانية أو رئاسية، فإن هذه الخطابات تظل بعيدة عن سياسات حقيقية على الأرض وبعضها مشوش ومغالط أحيانا لمفهوم وتطبيقات العدالة الاجتماعية. فإما حصر المفهوم وتطبيقاته في مدخل واحد والتركيز عليه، مثلا، عدالة الأجور تعد جزءا من المفهوم الشامل للعدالة الاجتماعية، ولكن نجد أنه يتم حصر مطالب المواطنين في المطالبة بها فقط، وعدم التركيز على مؤشرات العدالة الاجتماعية الأخرى والتي ترتبط بجملة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وعلى رأسها حقوق المواطنين في الخدمات العامة كالصحة والتعليم. أو يأتي التعامل مع مفهوم العدالة الاجتماعية كمفهوم

[1] تعتبر هذه المقدمة بلورة لمناقشات دارت في مائدة حوار عقدت في تونس في مارس 2015، وتم تحديث المحتوى عند إصدار الكتاب، وقد شارك في هذه الورشة: محمد العجاتي، وائل جمال، هبة خليل، ليلى الرياحي، فتحي الشامخي، العربي حبشي، أحمد الزوبدي، عمر سمير، عبد الناصر جابي، جلبير الأشقر، سلامة كيلة.

فضفاض ومجرد وليس مرتبطا بسياسات ومؤشرات واقعية تعني تحقيقه، ويظهر هذا جليا في اعتبار مطالب المواطنين الاقتصادية والاجتماعية مطالب فئوية وليست مرتبطة بالحراك السياسي ويجب إرجاءها حتى تحقيق التغيير على مستوى النظام السياسي.

وتحاول هذه المقدمة تحليل وضعية العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية بعد الثورات من خلال: تحديد الفرص والتحديات التي طرحتها هذه التطورات على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، سواء على بنية الدولة وطبيعة ودور المجتمع المدني، وعبر عملية تفاعل المجتمعين الإقليمي والدولي مع هذا الحراك وهذه التطورات، وكيفية تأثيرها في قضية العدالة الاجتماعية لتخلص إلى العناصر التالية:

أولا: الفرص التي يطرحها السياق العام

على المستوى الدولي: بينما كان خطاب العدالة الاجتماعية قاصرا على قوى اليسار عالميا ومرتبطا بصعود الصراع الإيديولوجي بين الاتحاد السوفييتي والقوى اليسارية العالمية من جهة، والولايات المتحدة والنظام الرأسمالي الناجم عن إجماع واشنطن وتجلياته السيئة المرتبطة بالسياسات النيوليبرالية التي تجلت بشكل واضح في نهاية التسعينيات وبداية الألفية الجديدة، ومن ثم صعود خطاب عالمي يراجع هذه السياسات، باعتبار العدالة الاجتماعية هي عنصر مركزي لتأسيس شرعية واستقرار أي مجتمع سياسي، والحدود المفاهيمية للعدالة الاجتماعية دائما ما تكون في حالة تغير مستمر، حيث أن فكرة العدالة الاجتماعية في حد ذاتها تخضع لنظام قيمي وثقافي متغير،[2] ما جعل البعض يتوسع في السياسات المرتبطة بمفهوم دولة الرفاهة من خدمات عامة قوية، ودور أكبر للدولة في تنظيم السوق ومن ثم العلاقة بين الفواعل الاقتصادية والاجتماعية.

[2]Social Justice in the OECD, How Do the Member States Compare? Sustainable Governance Indicators 2011. P11. http://goo.gl/iNFIVa

كما أن التوسع في تعميم سياسات البنك والصندوق وتفاقم الآثار الناجمة عنهما أعطى فرصة قيمة لقوى اليسار الأوروبي لطرح مساوئ هذه السياسات ومن ثم كسب بعض الأرضيات في بعض الدول، فقد وجد ائتلاف اليسار الراديكالي "سيريزا" طريقه إلى السلطة في اليونان، بعدما حظي بثقة 36.34% من الناخبين،[3] عن طريق تقديمه خطابا يساريا جديدا، ناهض فيه التقشف، وتخلى فيه عن الشعارات الإيديولوجية الكبيرة، والمفاهيم الغامضة، والمعاداة الكلاسيكية للرأسمالية والليبرالية، والتركيز على المطالبة بالعدالة الاجتماعية.[4] مما يعد تطورا إيجابيا على مستوى البنية ومرتبطا بفكرة أثينا مراجعة داخلية في اليونان وأكثر من دولة لسياسات التعاون مع الاتحاد الأوروبي وفي الأطر الجماعية الأخرى وجدواها، كما أن هناك بعض الدول تقوم بتطبيق برامج حماية اجتماعية وصحية مثل الصين وبعض دول أمريكا اللاتينية وتقاوم النظام العالمي بتشجيع الطلب المحلي واعتماد مؤشرات مغايرة للتنمية، وأمام تلك المتغيرات، أصبحت العدالة الاجتماعية أحد المصطلحات التي ربما تحدد وجهة الناخبين في دول الاتحاد الأوروبي ذات الوضع القريب من الوضع اليوناني، وعلى رأس تلك الدول إيطاليا وإسبانيا[5].

وعلى المستوى النظري ارتبطت دراسة تأثير النظام الاقتصادي العالمي في التحولات الديمقراطية بموجة التحول الديمقراطي التي واكبت انتهاء الحرب الباردة، واستمدت المقولات والافتراضات الأساسية من تلك التجارب التي لعب فيها العامل الخارجي، خاصة الاقتصادي، دورا واضحا، وإن كان على هامش عمليات التحول. فقد شكل النظام الاقتصادي العالمي سياقا حاكما

---

[3] حزب سيريزا اليوناني يفاوض لتشكيل ائتلاف حكومي، الجزيرة نت، 26 يناير 2015، http://goo.gl/88vuLu

[4] يسار جديد.. أبعاد وتداعيات فوز حزب سيريزا اليوناني، الديمقراطية، 6 فبراير 2015، http://goo.gl/V8NBoV

5 اليونان: لو خرجنا من اليورو ستتبعنا إسبانيا وإيطاليا، العربية نت، 14 مارس 2015، http://goo.gl/o2HF75

لكثير من عمليات التحول الديمقراطي، منذ انتهاء الحرب الباردة، إذ مثل حافزا مهما لها، خاصة في دول المعسكر الاشتراكي السابق، أو قوة ضغط رئيسية لدفع عمليات التحول أو منعها من الانتكاس في فئة أخرى من الدول التي تتمتع بحساسية أو انكشافية معينة تجاه تغيرات وضغوطات هذا النظام، خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء.

وقد تراجع الاهتمام نسبيا بتأثيرات العامل الخارجي عموما، بما في ذلك بعده الاقتصادي، في عمليات التحول الديمقراطي مع بداية الألفية الجديدة، بينما تجدد الاهتمام بدراسته وبحث محدداته، وأشكال واتجاهات تأثيره في ضوء التحولات السياسية التي يشهدها العالم العربي بعد الثورات.[6]

على المستوى الإقليمي: شهدت الدول العربية التي لم تمر بموجة الربيع العربي وبالذات القوى العربية المؤثرة كالسعودية ودول الخليج ارتباكا في مواقفها من تلك الانتفاضات الثورية، إذ بينما بدت خطابيا مسلمة بنتائجه وتتعامل معه باعتباره أمرا واقعا، بدا هناك تخلخل كبير في مواقفها من الحراك في كلا من البحرين واليمن من جهة، وسوريا ومصر وتونس من جهة أخرى، وهو ما أعطى مساحة للمعارضة في هذه البلدان لإبراز هذا التناقض، ما أدى لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان هذه الدول ولو برشاوى ومنح ملكية لتفادي الربيع.

تفتت مواقف هذه القوى أدى لمساحة مناورة كان يمكن لدول الربيع العربي استغلالها بشكل أفضل، لولا الاستقطابات الدينية-العلمانية الوهمية التي قفزت بها تلك النظم على مطالب التغيير الاقتصادي والاجتماعي، ربما هذا علم الحراك الاجتماعي درسا ألا ينساق وراء هذه الفقاعات.

ولعل أبرز الأمثلة على تطور الحراك في المنطقة العربية، هو الحراك في كلا من العراق ولبنان في 2015، حيث قدم هذا الحراك نموذجا جديدا

6د. هناء عبيد، ما بعد المشروطية: تأثير النظام الاقتصادي العالمي في مراحل التحول الديمقراطي، السياسة الدولية، http://is.gd/MMwkbu

لتطور الحراك الاجتماعي المرتكز بشكل مباشر على المطالب الاقتصادية والاجتماعية. بدأ الحراك في لبنان مع أزمة النفايات ولم يتوقف عند هذا الحد بل امتد إلى مسألة علاقة البلديات بالمالية العامة، وتطور هذا المستوى ليشمل ملفات أخرى كالكهرباء أو الأملاك البحرية وغيرها من المطالب القديمة أيضا كموضوع الرواتب.[7] وفي هذا السياق يمكن قراءة الحراك المدني على أنه نتيجة طبيعية لتردي الوضع الاجتماعي للشعب اللبناني حيث تتآكل الطبقة الوسطى وتتسع شريحة الطبقة الفقيرة على صعيد مساحة لبنان كله، بسبب الأزمات السياسية الداخلية المتلاحقة أو الاضطرابات التي يشهدها الإقليم التي من أبرزها مؤخرا "الحرب في سوريا". وبرز الحراك المدني في مواجهة ملف النفايات في لحظة تعزز فيها الانتماء الطائفي بسبب هيمنة الأحزاب الطائفية على كل القطاعات في الدولة حيث لم تعد إدارة تسير أو يتم أي توظيف فيها أو إقرار لأي مشروع أو مؤسسة إلا بموافقة منها، أو يتم تجميده إلى حين التوافق عليه وتقاسم عمولته.[8]

وكان قد سبق الحراك في لبنان، انطلاق حراك أخر في بغداد ومحافظات جنوبي العراق مظاهرات حاشدة استجابة لدعوات التيار المدني للاحتجاج على الفساد وتردي الخدمات وعدم توفر الوظائف. حيث طالب المتظاهرون بإجراءات حقيقية وفاعلة لمحاربة الفساد وتحسين مستوى الخدمات ومحاكمة المسؤولين الفاسدين في البلاد، وعمت المظاهرات الشعبية وسط العاصمة العراقية ومدنا أخرى، منها كربلاء والحلة والنجف والناصرية والبصرة والديوانية للجمعة الثالثة على التوالي رغم الإجراءات الأمنية المشددة، للمطالبة بإصلاح المؤسسات القضائية، وإبعاد مؤسسات الحكومة عن المحاصصة الطائفية.[9]

---

[7] سامر فرنجية، عن مستويات الحراك في لبنان، الحياة، 15 سبتمبر 2015، http://goo.gl/LjJmof

[8] تداعيات الحراك الاجتماعي في لبنان وأبعاد الفراغ، 16 أكتوبر، 2015، http://is.gd/UDmjzj

[9] مظاهرات العراق الحاشدة تطالب بالإصلاحات، الجزيرة، 22 أغسطس، 2015، http://goo.gl/fhPk9R

وفي الحالتين نجد تركيز المواطنين على إضفاء الصفة المدنية والشعبية على الحراك في سياق يتسم بالطائفية والمذهبية، والإصرار على عدم الفصل بين جملة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وبين مطالب التغيير السياسي.

على المستوى المحلي: تطور النقاش العام حول موضوع العدالة الاجتماعية، ثمة تطور مرتبط بالرؤى الفكرية لدى الشباب للبحث عن بدائل، هناك أيضا تطور متعلق بمحاولات تنظيم المواطنين لأنفسهم في مبادرات وجمعيات ونقابات جديدة، هناك بحث عن العدالة الاجتماعية في النضال الحيوي اليومي، كما أن مؤسسات الدولة بدأت تتبنى العدالة الاجتماعية ولو خطابيا، كان هناك تطور خاص بوصول قوى اليسار أو اليسار الديمقراطي لبرلمانات ما بعد الثورات وكذلك جمعيات وضع الدساتير ومن ثم توفر القدرة على طرح العدالة الاجتماعية في السياسات والتشريعات.

على مستوى البنية: معظم الأحزاب والمؤسسات السياسية حاولت وضع العدالة الاجتماعية على أجندتها، وإن كان ذلك بشكل مجتزأ إلا أن بعضها وضعا أطرا لسياسات يعتبرها عادلة أو على الأقل أكثر عدالة مما هو موجود فعلا من سياسات، أو في إطار نقده لسياسات نظم ما قبل الثورة وما بعدها كان يصفها بأنها تغيب العدالة، ولا تخدم الجميع، وهو ما يخدم منظورا مساواتيا للعدالة، وإن كان الأمر يتطلب إعادة تصحيح الخلل في توزيع الثروة والسلطة قبيل الحديث عن مساواة.

كانت كل من مصر وتونس قد قادتا التحولات النيوليبرالية في المنطقة، بناء على خطط وسياسات المؤسسات المالية الدولية، وهي التحولات التي ولدت مقاومة اجتماعية اتسعت يوما بعد يوم، مهدت للربيع العربي، وتركت أثارها بامتداد الحركة الاجتماعية لما بعد الإطاحة بالأنظمة.[10] وأمام ذلك وبالإضافة إلى ما تشهده دول أوروبية مثل اليونان وإسبانيا من مناهضة للسياسات المتبعة من المؤسسات الاقتصادية الدولية، حدثت مراجعات

10 وائل جمال، ثورات الكرامة العربية.. رؤى لما بعد النيوليبرالية، منتدى البدائل العربي، القاهرة 2012، ص43.

قوية لخطاب تلك المؤسسات تنتقد غياب العدالة في السياسات. بالإضافة إلى تصاعد النقاش حول قوانين العمل في بعض الدول الأوروبية ومدى اتفاقها مع المواثيق الأوروبية لحقوق الإنسان. بالإضافة إلى نمو الاتجاه لفتح حوار حول هروب الأموال الفاسدة للخارج وتعديل بعض القوانين لتمكين دول الربيع العربي من استرداد أموالها.

ومع تلك المعطيات، عقدت الدول الثمانية الكبرى مع الدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية، وهي مصر، تونس، ليبيا، المغرب واليمن، ما يعرف بشراكة "دوفيل"، وهي شراكة اقتصادية بمقتضاها تساعد الدول الثماني الكبرى، دول المرحلة الانتقالية اقتصاديا، وعلى الرغم من أن آليات الشراكة لا تختلف عما تطرحه المنظمات الاقتصادية الدولية من شروط اقتصادية رأسمالية إلا أنها تضم أيضا بعض المعايير التي تعبر عن العدالة الاجتماعية، مثل التنمية وتوفير فرص العمل وتوفير المساعدات للشباب والمرأة.[11]

على مستوى مؤسسات الدولة: أبدت مؤسسات الدولة خطابا نحو تبني العدالة الاجتماعية في بداية الحراك، وبدأت تتفاوض مع القوى العمالية والاحتجاجية، وإن كان هذا من منطق إنهاء الحراك، إلا أنها في النهاية قبلت بإدخال بعض رموز هذا الحراك في هياكلها سواء كوزراء أو مسئولين عن إعادة هيكلة نقابات ومؤسسات تقوم على التعامل مع حقوق العمال.

المجتمع المدني والحراك العام: هذه الموجة من الثورات أعادت المفهوم لعالم السياسة في العالم العربي، وأنها مدت إلى المنطقة العربية توجها وجدلا عالميا على أرضية الضعف الفكري والسياسي لمشروع الليبرالية الجديدة.[12] ومع عودة القضية، التي تفرض نفسها مرة تلو الأخرى على جدول

---

11 شراكة دوفيل مع الدول العربية التي تشهد مرحلة انتقالية، صادر عن الحكومة البريطانية، https://goo.gl/vgbjBJ

12 للمزيد حول هذه الفكرة انظر: كيف كانت الثورات العربية امتدادا لا قطعا مع سياق عالمي تصاعد مع الأزمة المالية العالمية في 2007-2008 في: وائل جمال، الربيع العربي ومفاهيم التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، منشور في كتاب "الكرامة العربية (رؤى لما بعد الليبرالية)، القاهرة، منتدى البدائل العربي، 2013.

أعمال حكام ما بعد يناير 2011، في كل إضراب عمالي كبير، أو حركة احتجاج اجتماعي، أو حملة تخص قضايا توزيع الدخل والثروة، يسيطر الغموض، ويتسع الانفتاح على التأويل.

وتبدو أهمية المجتمع المدني واضحة من خلال تكالب النظم السابقة في الهجوم عليه في مناسبة وغير مناسبة، فقد ساهمت هذه المؤسسات والمبادرات في بلورة وعي قطاعي بأهمية النضال من أجل الحقوق، ورغم ضعف إمكاناتها إلا أن المؤسسات البحثية تحديدا تقوم بجهد كبير في التوعية بالسياسات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية يتضح هذا بشكل كبير في تونس ومصر، ويتجلى بدرجات أقل في الجزائر والمغرب وإن كانت مساحات الحراك فيهما قوية فيما يتعلق بمناهضة بعض السياسات الدولية التي تضر بالعدالة الاجتماعية.

ثانيا: التحديات التي يطرحها السياق العام

على المستوى الدولي: في ظل النظام العالمي الحالي، فإن البنك الدولي، وصندوق النقد، هما المحركان الرئيسيان للاقتصاد العالمي في ظل الأمم المتحدة، وقد وجه إلى المؤسستين في السنوات الأخيرة العديد من الانتقادات التي صاحبت تدخلهما في تحديد النهج الاقتصادي للدول في إطار سعيهما لرفع القيود وتحرير التجارة، وفي مسعاهما هذا فرضا خططا اقتصادية على العديد من الدول، ومنها دول الربيع العربي التي اختارت أن تنتهج هذه السياسات في أوقات شبه متزامنة قبل الثورات ومن أمثلة تلك السياسات رفع الدعم وتحرير الأسواق وتمكين القطاع الخاص، وهي سياسات من الممكن أن تؤدي إلى وضع أفضل في موازين مدفوعات الدول وتحسين مؤشرات النمو إلا أنه لا توجد ضمانة بأن يستمر نفس الحال فيما يخص العدالة الاجتماعية، خاصة لما قد يترتب عليها من سياسات تقشفية مرهقة مثل تلك التي فرضتها اليونان التي تتعرض لأزمة اقتصادية منذ عام 2007-2008، ومع التدخل المستمر للحكومات التي تنتمي إلى طيف اليمين

السياسي، وضخها للمليارات لتنشيط القطاع المصرفي وقطاع المقاولات والبناء، وصل عجز الموازنة السنوي إلى 12.5% من الناتج القومي الإجمالي (GDP) وهي 4 أضعاف النسبة التي يسمح بها الاتحاد الأوروبي (3%)، والدين الخارجي وصل إلى 130% من الناتج القومي الإجمالي في حين أن المسموح به (60%)[13]، وهي ضعف النسبة المسوح بها من الاتحاد الأوروبي. لجأت أخيرا إلى صندوق النقد الدولي ومفوضية الاتحاد الأوروبي اللذان كان حرصهما الأكبر على استمرار اليونان في الوفاء بالتزاماتها بغض النظر عن آثار ذلك على العدالة الاجتماعية.

وبري بعض المحللين أن الأزمة اليونانية كان من الممكن احتوائها عن طريق الاتحاد الأوروبي الذي يبلغ حجم اقتصاده 16 ألف مليار دولار، إذا ما توافرت الإرادة السياسية للدول الأعضاء على لذلك، إلا أن انخفاض معدلات الثقة لدى الدول الكبرى ورفض شعوبها تحمل أعباء الاتحاد الأوروبي مثل ألمانيا، حال دون ذلك[14]، وهو ما يعني أن ثمة قوى في النظام الدولي تعمل على المحافظة على الفروق وربما تعميقها كآلية بنيوية لاستمرارية النظام المالي العالمي ومن ثم النظام الدولي على ما هو عليه تحت شعار الاستقرار.

إن المشهد في اليونان بعد وصول سيريزا إلى السلطة، يمكن تلخيصه في عملية كر وفر بين الحكومة اليسارية والمانحين الأوروبيين، حيث أن سيريزا والذي قدم وعودا بأنه لن يسمح بسياسة التقشف، ورفع الحد الأدنى للأجور، ووضع حد لارتفاع الأسعار، إما أن ينفذ تعهداته تلك، أو يسدد خدمات الديون المستحقة عليه، وعلى الرغم من التهديدات بالخروج من الاتحاد النقدي الأوروبي، والعودة إلى العملة المحلية (الدراخما)، وتأميم القطاع المصرفي في البلاد، على أمل أن تؤثر تلك التهديدات على الاتحاد

13صباح نعوش، التقارب المالي في منطقة اليورو.. النص والتطبيق، مركز الجزيرة للدراسات، 22 يناير 2012، http://goo.gl/nojpob

14كارن أبو الخير، عاصفة الديون السيادية: اليونان.. أولى ضحايا "اللانظام" العالمي في القارة الأوروبية، السياسة الدولية، http://goo.gl/hf9Lhj

الأوروبي وألمانيا بشكل خاص، إلا أن سيريزا اصطدم بموقف أوروبي صلب، مما جعل من محاولات سيريزا تصب في إطار تكييف الاقتصاد اليوناني مع وضع دولي وإن بشروط جديدة، في مقابل طرح المؤسسات المانحة التقشف مقابل المساعدات، الذي يضر بالعدالة الاجتماعية، والتي هي أحد الوعود الانتخابية لسيريزا.

وقد تطور المشهد اليوناني بشكل كبير، حيث قام تسيبراس بالاستقالة بعدما خسر ربع النواب الأكثر ميلا إلى اليسار خلال التصويت في 14 أغسطس على خطة المساعدة الثالثة للبلاد التي تبلغ قيمتها 86 مليار يورو وقبل بها رغما عنه في يوليو الماضي مع الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي،[15] وكانت الحكومة اليونانية السابقة بقيادة تسيبراس قد دعت لانتخابات عاجلة بعدما فقدت الأغلبية في البرلمان السابق في أغسطس الماضي بعد التوقيع على حزمة للإنقاذ المالي مع الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، وفي الانتخابات التي أجريت في سبتمبر 2015، فاز سيريزا مرة أخرى ليقوم بتشكيل حكومة ائتلافية تستمر لمدة أربع سنوات.[16] وهنا من الممكن رؤية نجاح سيريزا مرة ثانية في الانتخابات المبكرة -على الرغم من التوقيع على الخطة المالية-، مؤشرا على رغبة المواطنين الحقيقية في تحقيق الاصلاحات الاقتصادية مكافحة الفساد والتهرب الضريبي كواحدة من المعضلات التي عانى منها الاقتصاد اليوناني، والتخفيف من التقشف وآثاره والتي تعهد بها الحزب عند نجاحه في المرة الأولى.

وعودة للوضع العربي نجد ثمة خفوت لمثل هذه الحوارات حول الديون خاصة مع عدم وجود إرادة سياسية لاسترداد هذه الأموال أو محاسبة سارقيها، وأيضا فإن شراكة دوفيل تتعامل مع المنطقة ككتلة واحدة وتتدخل بشكل كبير في المشروعات المطروحة، فعلى سبيل المثال مبادرة أسواق المال

---

[15] الانتخابات اليونانية.. خارطة الطريق، يورونيوز، 17 سبتمبر 2015، http://goo.gl/ZsvPyS

[16] الانتخابات اليونانية: تسيبراس يشكل حكومة ائتلافية جديدة، 20 سبتمبر 2015، بي بي سي عربي، http://goo.gl/PWoDl1

والتي تم إطلاقها تحت مظلة شراكة دوفيل، حيث تعنى هذه المبادرة بتوفير ضمانات لإصدارات الأوراق المالية من أسهم وسندات التي تصدر عن دول التحول الديمقراطي في الأسواق العالمية بما يسمح بتقليل تكلفة تلك الإصدارات، ومثل تلك المشروعات على الرغم من أهميتها في تحسين وضع الدولة الاقتصادي، إلا أنها لا تساهم مباشرة معالجة المشكلات المزمنة كالتضخم والبطالة وانخفاض معدلات النمو، فشراكة دوفيل حين توقيعا كان مرجو منها علاقة مشاركة حقيقية ترتبط بزيادة الاستثمارات والعلاقات التجارية والاقتصادية مع دول مجموعة الثماني، وألا تقتصر فقط على المساعدات المالية المحدودة.

من الجدير بالذكر أن شراكة دوفيل ليست فقط مبادرة دول الثمانية، إنما أيضا تنطوي على شركاء مهمين، على رأسهم صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية من أمثال البنك الأفريقي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، وبنك الاستثمار الأوروبي، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية، والبنك الدولي، وغيرهم. وهم اللاعبون الأساسيون في تحقيق أهداف الشراكة. فشراكة الدوفيل تصف حزم اقتصادية تتبع سياسات السوق الحر، وترى في فتح الأسواق وتحرير التجارة، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والخصخصة والتقشف في المصروفات العامة أهدافا يجب أن تحقق من أجل الإصلاح الاقتصادي،[17] وهي نفس السياسات التي طالما اتبعتها الدول العربية، فما كان منها إلا أن زادت من معدلات الفقر والبطالة، وأضافت للظلم الاجتماعي والتهميش أبعادا جديدة. لذا، فأهمية الدوفيل وغيرها من الأطر، سواء كانت الأوروبية أو الدولية، تكمن في تحجيمها لمساحة الاختيار وقدرة الدول على اتخاذ القرار المناسب ورسم السياسة العامة بعيدا عن الضغوط والشروط. وهكذا فهذه الأطر

[17] US Department of State. "Deauville Partnership with Arab Countries in Transition". Economic Summits: G8 Summit 2012. http://is.gd/dKgjjR

تتحدى محاولات التغيير التي تحاول الشعوب العربية الدفع بها منذ اشتعال شرارة ثورة تونس أواخر عام 2010.[18]

على المستوى الإقليمي: تزايد نفوذ الدول النفطية والريعية، أدى إلى قدرتها على احتواء الحراكات الاقتصادية والاجتماعية، سواء بمنح أو عطايا لرعاياها أو بدعم توجهات نظم ما بعد الثورات تعادي العدالة الاجتماعية بشكل واضح، هذا التعاظم في نفوذ دول الخليج لدى دول الربيع العربي الأمر الذي وصل لحد تدخلها عسكريا في اليمن ومحاولة حكومات بعض دول الربيع العربي إقناعها بتمديد تدخلها ليشمل ليبيا، يعني تضييق وربما تغييب مساحة الحركة التي كانت تتمتع بها القوى الداعمة لفكرة العدالة الاجتماعية في بلدانها لصالح الاصطفاف حول الدولة في حروبها.

على المستوى المحلي: ثمة رضوخ لمحاولات المؤسسات الدولية فرض منهج التقشف كحل رأسمالي أضر بالعدالة، يتضح هذا من سياسات النظامين الجديدين في كلا من مصر وتونس، حيث الإسراع من وتيرة التخلي عن دعم الوقود، والإسراع في التخلي عن دعم السلع تحت مظلة ترشيد الدعم، وتحت شرعية الحرب على الإرهاب تمرر هذه النظم قوانين جديدة للعمل والاستثمار وتخصيص الأراضي دون رقابة، وتقولها صراحة أن على المواطنين تحمل إجراءات قاسية لاجتياز المرحلة الصعبة التي تمر بها هذه الدول، وهي نفس الظروف الصعبة مع تزايدها التي يحتملها المواطنون منذ عقود دون اجتياز لهذه المراحل. فعلى سبيل المثال أثار مشروع قانون المصالحة الوطنية" أو "المصالحة الاقتصادية" الذي عرضه الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي منتصف شهر يوليو 2015 جدلا سياسيا بين مرحب ورافض. ويرمي المشروع إلى إقرار عفو عام عن رجال الأعمال السابقين ممن ارتبطوا بالفساد المالي أو انتفعوا من الفساد أثناء فترة حكم الرئيس السابق

---

18 هبة خليل، سياسات الاتحاد الأوروبي والعدالة الاجتماعية في الدول العربية ماذا تعلم الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية؟ (رؤية نقدية)، في العدالة الاجتماعية المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية، القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات، 2013، ص 32.

زين العابدين بن علي يعرض المشروع حاليا على أنظار أعضاء مجلس نواب الشعب إلا أن ردود الفعل القوية التي أثارها قد أخرت من عملية مصادقة المجلس على إقراره.[19]

على مستوى مؤسسات الدولة: سرعان ما تحولت هذه المؤسسات من خطاب استيعاب الحراك إلى مواجهته وتجريمه من منطق إما نحن أو هذه الاحتجاجات العمالية والاجتماعية تحت بند استرداد هيبة الدولة، بل شهدت بعض الحالات ازدياد تمترس مؤسسات الدولة حول ذاتها باعتبار أنها في سفينة واحدة ضد المجتمع وأي حراك خارج منه.

نجد مثلا أن السلطة الحاكمة في مصر بعد إزاحة مبارك كانت من أوائل ما قامت به هو إصدار ترسانة من القوانين التي تجرم الإضراب والاعتصام، بداية من قانون 34 لسنة 2011، مرورا بقانون تجريم التظاهر والاعتصام والإضراب، وفي 2013 أصدر الرئيس السابق عدلي منصور قانون تنظيم الحق في الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية والذي يمنح وزارة الداخلية سلطات واسعة للتعامل مع الاحتجاجات، ويضع شروطا فضفاضة يمكن أن يتهم المتظاهرون بناء عليها بانتهاك القانون.[20]

ومن الملاحظ هنا أن هذه القوانين والاجراءات يتم اتباعها غالبا بعد حدوث حراك اجتماعي وسياسي على مستوى واسع مثل ما حدث في يناير 2011، ويونيو 2013.

المجتمع المدني والحراك العام: رغم وجود واستمرارية الحراك العام في معظم دول الربيع العربي ومحاولات تنظيمه سواء في مبادرات أو منظمات مجتمع مدني، تبقى في معظمها نضالات جزئية، ويحد منها بشكل كبير تسلط

---

[19] جدل حول مشروع قانون "المصالحة الاقتصادية" في تونس، بي بي سي العربية، 8 سبتمبر 2015، http://goo.gl/QzUVBw

[20] مصر: قانون التظاهر الجديد يطلق العنان لقوات الأمن، منظمة العفو الدولية، نوفمبر 2013، https://goo.gl/XnQnam

الدولة ومحاولتها إعادة إنتاج سياسات النظم السابقة سواء بتجريم التظاهر والاحتجاج أو بتسكين الحراكات أو حتى بالمواجهة مع أي حراك باعتباره يقلل من هيبة الدولة ويشكل جزءا من أجندات خارجية.

ثالثا: نقاط القوة المرتبطة بالعدالة الاجتماعية

على المستوى الدولي: صعود اليسار في اليونان واحتمالية صعوده في إسبانيا، وإيطاليا، وبروز اتجاهات في بعض دول جنوب أوروبا لإعادة هيكلة ديونها وإعادة التفاوض بشأن آثار الاتحاد النقدي الأوروبي عليها، هذا قد يعني مراجعة لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه دول الربيع العربي ومن ثم إدراك لتطلعات الشعوب نحو مزيد من العدالة الاجتماعية، كما يعني فرص قوية لتعاون بين اليسار الأوروبي واليسار في جنوب المتوسط. أيضا أحدث فوز السياسي اليساري البريطاني جيريمي كوربين في انتخابات زعامة حزب العمال مفاجأة، حيث تفوق كوربين، الذي اعتبره مراقبون مرشحا هامشيا في المنافسة، وهو المعروف عنه معارضته للقيود التي تعتزم حكومة المحافظين فرضها على النقابات.[21] كما أن الحوارات داخل الحزب الديمقراطي الامريكي في ظل الانتخابات طرح خطابا جديدا خارج التيار العام (mainstream) الامريكي المسيطر بشدة على الخطاب السياسي الامريكي، وهو خطاب يطرح مفاهيم اساسية للعدالة الاجتماعية من رؤية خارج الإطار الرأسمالي.

حتى على مستوى خطاب المؤسسات المالية الدولية فقد حدثت مراجعات قوية عقب ثورات الربيع العربي تنتقد غياب العدالة في السياسات، بدا هذا واضحا بشكل كبير في البيانات الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد حول أسباب الربيع العربي وطرق التعامل مع دوله، وبدا أكثر وضوحا واتساقا مع تطلعات هذه الشعوب في خطابات منظمة العمل الدولية التي انتقدت كثيرا سياسات البنك والصندوق باعتبارها سببا

---

[21] بريطانيا: جيريمي كوربين يفوز بزعامة حزب العمال، بي بي سي العربية، 12 سبتمبر 2015، http://goo.gl/Z2Xwcl

في تفاقم اللا مساواة التي أدت للحراك السياسي والاجتماعي في دول الربيع العربي.

الاتجاه نحو حوار حول هروب الأموال الفاسدة للخارج وتعديل بعض القوانين لتمكين دول الربيع العربي من استرداد أموالها، وقد انعقدت أكثر من فعالية عربية ودولية حول كيفية استرداد الأموال المنهوبة، ومنها المنتدى العربي الأول والثاني لاسترداد الأموال المنهوبة، وتشكيل لجان حكومية أوروبية مهمتها ملاءمة التشريعات لتسريع إعادة الأموال المنهوبة.

تطوير الاتحاد الأوروبي لشراكة دوفيل للتعامل مع دول الربيع العربي، هذا يعني أن ثمة إدراك أوروبي لاستحالة استمرار المعادلة القديمة في التعامل مع دول الربيع العربي بحزم مساعدات تقفز على المشكلات الأساسية، ومن ثم حدث تراجع وتردد كبير من قبل بعض الدول الأوروبية في دعم حكومات ما بعد الثورات، لربطها الأحداث السياسية بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، حيث مع إفراط الحكومات في استخدام القوة ضد الحراك الاجتماعي والاقتصادي كان يصعب على الحكومات الأوروبية تسويغ مساعدتها لتلك الحكومات.

هناك تطور إيجابي على مستوى البنية مرتبط بأن ثمة مراجعة داخلية في اليونان وأكثر من دولة لسياسات التعاون مع الاتحاد الأوروبي وفي الأطر الجماعية الأخرى وجدواها، كما أن هناك بعض الدول تقوم بتطبيق برامج حماية اجتماعية وصحية مثل الصين وبعض دول أمريكا اللاتينية وتقاوم النظام العالمي بتشجيع الطلب المحلي واعتماد مؤشرات مغايرة للتنمية.

على المستوى الإقليمي: تبدو قدرة الدول الريعية النفطية على السيطرة على الأوضاع ضعيفة، كما أن ثمة إعادة تشكيل لخرائط تحالفات المنطقة، ومن ثم يسهل على قوى اليسار العربي تفكيك طائفية الصراع لصالح وضعه على أجندة صراع اقتصادي واجتماعي توظف فيه الطائفيات والعرقيات، يبدو هذا واضحا في إفلات ملفات إقليمية من أيدي هذه الدول، وإمكانية ملاحظة التفاوت في رؤاها لما يجري في اليمن وليبيا وسوريا وترتيبها لأولويات

هذه القضايا، بشكل يسهل اعتبار هذه الدول جزءا من النظام الدولي السائد المعادي لمصالح شعوبه في العدالة والحرية والعيش الكريم. ويظهر هذا جليا في محاولات استفادة الحراك في كل من العراق ولبنان من الخبرات السابقة في المنطقة العربية بالتأكيد على كونه مدنيا ويرفع مطالب اقتصادية واجتماعية في سياق الخلافات الطائفية والمذهبية وظهور التنظيمات المتطرفة في كلا البلدين. وفي هذا الإطار يعد دليلا على استمراره إقليميا بصورة واسعة.

على مستوى مؤسسات الدولة: ثبت على مدار الأعوام التالية للربيع العربي مدى هشاشة بنية مؤسسات الدولة ومن ثم، يمكن القول إنها إما أن تغير هي بنفسها سياساتها وهياكلها وتؤمن بحتمية التغيير الاقتصادي والاجتماعي لخدمة شرائح أكبر من المجتمع أو تسقط وتتهاوي لصالح حراكات قادمة قد تقوم بهذا التغيير.

المجتمع المدني والحراك العام: هناك تطور في وعي ومدركات الحراك العام والمجتمع المدني بأن الإصلاحات الجزئية لن تفيد، وأن اتباع نفس سياسات النظم السابقة سوف يؤدي لحتمية المصير، ومن ثم يتراكم الإيمان بحتمية التغيير وبجدلية قضية العدالة الاجتماعية، وهناك تطور متعلق بالاشتباك مع السياسات بالتحليل من منورات تستوعب العدالة الاجتماعية كفكرة، وتقوم بتفكيك انحيازات السياسات في دول الربيع العربي وربما تتجاوزها، سواء على مستوى الكتابات الأكاديمية والبحثية أو على مستوى خطابات نخب اليسار ويسار الوسط ويمين الوسط حتى.

رابعا: نقاط الضعف المرتبطة بالعدالة الاجتماعية

على المستوى الدولي: هناك توسع من قبل دول الربيع العربي في طلب المساعدات الفنية مع توسع المؤسسات المالية الدولية في تقديم هذه المساعدات إذ يستقر موظفوها في معظم وزارات دول الربيع العربي ويعملون كمستشارين فنيين لتسويق السياسات المالية الدولية.

- يتكاتف السياق الأوروبي لوضع اليونان موضع التقيد بكافة التزاماتها تجاه الاتحاد أي أن ثمة تكتل ضد أي محاولة للخروج عن السياق أو النظام الاقتصادي السائد، وهنا نجد تكثيفا للجهود الأوروبية، للوصول لحل وسط فيما يتعلق بالديون السيادية اليونانية، والذي يتجه نحو تخفيض الفوائد على الديون وليس تخفيض أصول الديون نفسها، إذ لا يتعلق الأمر باليونان فقط بل بصراع اقتصادي بين دول جنوب أوروبا وشمالها حول جدوى منطقة اليورو، وتسعى دول جنوب أوروبا للحصول على نفس التسهيلات التي قد تحصل عليها اليونان في أي مفاوضات حول ملف ديونها وطبيعة علاقتها بالاتحاد النقدي لمنطقة اليورو.[22]
- مع صعود الجناح الشركاتي (القطاع الخاص العالمي) كجزء أصيل من السياسات المالية والاقتصادية الدولية السائدة وهيمنة الأسواق المالية ومؤسسات التصنيف الائتماني وما يشكله ذلك من خطورة على المجال السياسي قبل الاقتصادي تتأثر العدالة الاجتماعية سلبا إذ تتحدث الحكومات بلسان حلفائها من المستثمرين، ويصبح خطاب تذليل العقبات أمام المستثمرين وإشراك القطاع الخاص في تحقيق التنمية بل وفي تقديم الخدمات الأساسية هو الخطاب السائد في مقابل ضعف التيارات المطالبة بحقوق العمال وتعديل قوانين العمل والضمان الصحي والاجتماعي.

على المستوى الإقليمي: هناك موجة صعود للمشروطيات الخليجية المتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع العربي واعتباره نموذجا ناجحا، وخير دليل على ذلك المؤتمر الاقتصادي المصري الذي تم برعاية خليجية كاملة، وبناء عليه يتم تجهيز قوانين الاستثمار والعمل لتستجيب لمطالب هؤلاء المستثمرين وليس لاحتياجات السوق المحلي، وهو ما يعني مزيدا من التسهيلات والفساد والتوسع في تخصيص الأراضي بالأمر

---

22 ولفغانغ ستريك، لتفكيك منطقة اليورو وإنقاذ أوروبا، موقع جريدة الحياة نقلا عن لوموند، 11 مارس 2015، http://is.gd/bCSeL7

المباشر دون رقيب أو حسيب، بل وصل الأمر في بعض دول الربيع العربي لتجريم الإضراب ووضع قيود شديدة على مظاهر الاحتجاج الأخرى كالتظاهرات والاعتصامات استجابة لهذه المشروطيات، ويعتقد البعض أن السعودية والإمارات تقومان بدور أكبر من الصندوق والبنك الدوليين في التأثير في توجهات النظم في المنطقة نحو مزيد من سياسات السوق وبالتالي تمرير الإخضاع والتبعية.

وعلى المستوى المحلي: ثمة عودة لخطابات التصالح مع النظم السابقة ورجال أعمالهم، وبرغم تطور النقاش العام حول العدالة الاجتماعية يظل نقاشا حول أفكار جزئية دون تعميق النقاش حول المفهوم وحول تساؤلات من قبيل ما هو النمط الاقتصادي الذي يحقق العدالة الاجتماعية؟.

– السياسات في معظم دول الربيع العربي مناقضة للخطاب إذ تسير هذه الدول على خطط للبنك الدولي وصندوق النقد تتعارض جوهريا مع فكرة العدالة الاجتماعية، بل وتجاهر بأن على المواطنين تحمل إجراءات قاسية.

– بعض البرلمانات التي انتخبت بعد الثورة قد حل والبعض الآخر تراجع فيه وجود اليسار ومن ثم تراجع لخطابات العدالة داخل هذه المؤسسات، أو رفعها كشعارات مفرغة من قبل قوى إصلاحية أو حتى محافظة.

– تشهد بلدان الربيع العربي موجة ارتداد تظهر فيها هزيمة وقتية لموجة التغيير المتعلقة بالنقابات المستقلة وموجات الاحتجاج حيث تواجه بعنف مفرط وبتدخل أمني شديد، مع سيطرة القوى المحافظة والإصلاحية على برلمانات ما بعد الثورات، تنازع الشرعيات ما بين البرلمان والميدان، دون إدراك القوى التقدمية لألية إدارة هذا التنازع.

– ثمة تراجع لخطاب العدالة الاجتماعية في مقابل صعود خطاب الحرب على الإرهاب في (مصر وسوريا واليمن وتونس) بدرجات متفاوتة، مع

استمرار مقايضة العدالة والحرية بالأمن ومن ثم خسارة الاثنين، مع استمرار سياسات خادمة للاقتصاد الريعي ومن ثم استمرار خلق وتعميق الفوارق وتسليع الخدمات العامة وتأطير للاحتكار غير الموضوعي، مع توجه عام يخدم استقرار اقتصاد ريعي خدمي واستمرار تكييف لمؤسسات الدولة للتعامل مع هذا النمط.

– هناك حالة عامة من ضعف اليسار، ولا عدالة اجتماعية دون يسار قوي، كما أن انزلاق خطاب الدولة الوطنية نحو تأييد التبعية والقمع ومن ثم انزلاق جزء من اليسار لتأييد هذا في إطار خطاب الحرب على الإرهاب أضعف موقف الداعين للعدالة الاجتماعية.

على مستوى مؤسسات الدولة: ثمة تطور جديد يرتبط باحتكار هذه المؤسسات لمفهوم الوطنية ومن ثم سهولة وصف كل من يحاولون طرح رؤى ولو للإصلاح من الداخل باعتبارهم يريدون هدم الدولة وكسر هيبتها، ومن ثم يسهل التشهير والتنكيل بهم.

المجتمع المدني والحراك العام: هناك هجمة كبيرة على المجتمع المدني والمبادرات الجديدة التي وجدت عقب الثورات، وتستغل النظم خطابات الحرب على الإرهاب في تشويه هذه المنظمات وناشطيها باعتبارهم يتلقون تمويلا أجنبيا تحظره القوانين التي ثارت عليها الشعوب، وفي ظل سيطرة النظم الحاكمة ورجالات أعمالها على وسائل الإعلام لا تتمكن هذه المؤسسات من الدفاع عن نفسها.

خاتمة وتوصيات:

- ثمة أهمية لكيفية تجميع الحركات الاجتماعية (الحقوقية - النقابية - البحثية الأكاديمية) في العالم العربي في إطار ومأسسة هذا الإطار؟ بحيث يتم تجميع المهتمين بالعدالة الاجتماعية في إطار بديل مقاوم للنموذج الرأسمالي السائد، وتم طرح فكرة إنشاء موقع للعدالة الاجتماعية يجمع كل الجهود والأنشطة النضالية والبحثية في موقع واحد يطرح مؤشرات ونماذج

لسياسات أكثر عدالة وآليات لتطبيقها وتوطينها محليا، وليكن تحت اسم "الشبكة العربية للعدالة الاجتماعية".

- كما أن المعارك السياسية لبناء العدالة الاجتماعية هي معارك ممتدة وأن بناء المجتمع العادل يحتاج بناء سياسي لا يغلب فيه الاقتصادي على السياسي ويذهب لما بعد الرأسمالية من أنماط تفكير وحياة من خلال بناء دول وطنية بمفاهيم مغايرة للمصطلحات والقيم الرأسمالية، ومن هنا يجب مناقشة الشروط المتعلقة بعدالة اجتماعية أكثر في السياسات في الوطن العربي، والتفكير في كيفية بناء مؤسسات تساهم في ترسيخ قضية العدالة الاجتماعية.

- أهمية مناقشة مدى قبول فكرة العدالة الاجتماعية، إذ أن هذه الفكرة أكثر رواجا في المغرب العربي وهناك مجتمعات لديها أفكارا متجاوزة للعدالة الاجتماعية حيث تسود ثقافة مساواتيه شعبية، كما أن هناك دولا قدمت تنازلات كبيرة على مستوى التعليم والصحة والسياسات الاجتماعية وبالذات الدول النفطية، لكن هذا لا يعني إيمانا من قبل هذه النظم بقضية العدالة الاجتماعية أكثر منه رشاوى اجتماعية للتنازل عن الحقوق المرتبطة بالمواطنة والقفز على المطالبات السياسية بالتغيير.

- يمكن ملاحظة أن ثمة فروق في جوهر الخلاف بين الجيوش والجماعات الدينية ففي المغرب العربي هذا الخلاف فكري وأيديولوجي بينما في مصر هو خلاف واستقطاب سياسي حاد بين طرفين أكثر محافظة من بعضهما البعض وهو ما يضر بالعدالة الاجتماعية.

- برزت أفكار جيدة في سنوات الربيع العربي يمكن تفعيلها وهي فكرة المؤتمرات الاقتصادية للأحزاب السياسية، هذه الفكرة يمكن تطويرها لمؤتمر إقليمي أو دولي يناقش العدالة الاجتماعية بشكل دوري، يدعى إليه كل الفاعلين والمؤسسات العاملة على التعاونيات والمؤسسات الحقوقية والمراكز البحثية العاملة على قضية العدالة الاجتماعية في العالم العربي، مع

مساعدة الأحزاب على بناء برامجها الاقتصادية بشكل أكثر انحيازا لتطبيقات واضحة للعدالة الاجتماعية وبشكل مفصل.

- ضرورة مناقشة كيفية مواجهة منحى المنظمات المالية الدولية والرد على الحجج التكنوقراطية المضادة لفكرة العدالة الاجتماعية وكيفية طرح العدالة الاجتماعية كفكرة تقنية وسياسية وليس فقط قضية قيمية أو أيديولوجية، مع أهمية التفكير في شروط فك الارتباط بالأسواق العالمية والنموذج الاقتصادي السائد، وهو ما يتطلب تعبئة شعبية وقيادة سياسية قوية وواعية، يمكن تعزيز هذا من خلال تنظيم مؤتمرات قطرية حول الاقتصاد البديل أو مؤتمر جامع حول هذا الاقتصاد في العالم العربي.
- ثمة معارك قطاعية أمام القوى الاجتماعية والسياسية المهتمة بالعدالة الاجتماعية، وثمة خبرات تاريخية مهمة في تطوير سياسات أكثر عدالة ومنها تجربة الإسكان الاجتماعي في تونس في عهد بورقيبة وتجربة التعليم في مصر في عهد عبد الناصر، وتجارب تحسين الخدمات الصحية في الأردن وبعض دول الخليج، هناك حاجة ماسة لإطار قوي يجمع بين الدول المدينة، إذ تقتصر جهود التنسيق الحالية على المانحين، ومن ثم هذا الإطار الذي يجمع بين الدول المدينة عليه أن يراجع هذه الديون ويقوم بعملية تدقيق موسعة لها.
- البعد الدولي هو جزء أساسي من تكوين السياسات المعادية أو الداعمة للعدالة الاجتماعية، فالمواجهة الداخلية لن تكون كافية دون تنسيق إقليمي ومواجهة إملاءات المؤسسات التمويلية الدولية عبر تشكيل جبهة من الدول النامية تؤثر على أجندة هذه المؤسسات، عبر إيقافها في أقل الحدود، أو فرض أجندة بديلة في أقصي الطموحات. وهذه الجبهة يجب أن تتمثل في أشكال تنظيمية.. حركات، كيانات بديلة، وهنا تأتي دور القوى الاجتماعية في تأسيس تحالفات دولية داعمة بل وأحيانا مؤسسة لهذه الكيانات التي قد تتمكن في مرحلة تاريخية لاحقة أن تمثل ما هو أكثر من كونها مصدرا للضغط على هذه المؤسسات الدولية وإنما كذلك بديلا لها، في ظل أزمات

النظام الرأسمالي وإعادة تشكل الخريطة الدولية قد تكون هذه المرحلة أقرب مما نتخيل وغياب البدائل لن يكون في صالح إلا القوى المعادية لمفهوم العدالة الاجتماعية المسيطرة حتى تاريخه.

ولمزيد من بلورة هذه الأفكار يتناول الكتاب مجموعة من القضايا المرتبطة بهذا التحليل بقدر من التفصيل من خلال 8 فصول تتناول قضايا إقليمية أو حالات مقارنة من المنطقة العربي:

1- لماذا يتواصل المشروع النيوليبرالي في المنطقة العربية؟

2- الرأسمالية والعدالة الاجتماعية: النمط الاقتصادي الرأسمالي القائم والعدالة الاجتماعية.

3- بنية الدولة والعدالة الاجتماعية في المنطقة العربية: أزمة سياسات أم أزمة بنيوية؟

4- المجتمع المدني والحركات الاجتماعية العربية وقدراتها على التأثير في قضية العدالة الاجتماعية.

5- الشفافية وحدود العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية.

6- التحديات التي تواجه القوى الداعمة للعدالة الاجتماعية في المنطقة العربية.

7- ماذا عن العدالة الاجتماعية: الربيع العربي بين التدخلات الأوروبية والمساعدات العربية.

8- من الشعارات للواقع: المؤسسات المالية الدولية والنضال من أجل العدالة الاجتماعية في العالم العربي.

لماذا يتواصل المشروع النيوليبرالي في المنطقة العربية؟

وائل جمال

باحث وصحفي

كانت مطالب العدالة الاجتماعية وتغيير دفة السياسة الاقتصادية لصالح الأغلبية التي تعاني من اللا مساواة والتهميش في القلب من الانتفاضات الجماهيرية التي شهدها العالم العربي بدءا من أواخر 2010. لكن حتى في قمة زخم هذه التحركات الجماهيرية في 2010، لم تحد السياسات الحكومية عن المسار النيوليبرالي جوهريا، وبالرغم من وضع مطالب مكافحة الفساد وأولوية التشغيل ورفع الأجور وبناء شبكة أمان اجتماعي وزيادة الإنفاق على الخدمات العامة خاصة التعليم والصحة وإعادة هيكلة النظام الضريبي، إلا أن التغييرات التي تمت في هذا الإطار ظلت محدودة وشكلية، وظلت أولوية عجز الموازنة والضبط المالي هي جوهر السياسة الاقتصادية متزامنة مع توسع مضطرد في الاقتراض الخارجي دون شفافية ولا رقابة شعبية ولا برلمانية.

ومع تراجع الضغط من أسفل بمرور الوقت، عاد المشروع النيوليبرالي ليفرض سطوته مرة أخرى على السياسة الاقتصادية فاتحا المجال لكي يقتحم قطاعات ومجالات كانت مغلقة أمامه حتى فيما قبل 2011، بينما عاد خطاب أولوية الاستثمار الأجنبي والمحلي ليهيمن على الصورة في استعادة لفلسفة تساقط ثمار النمو مرة أخرى.

ستتناول الورقة عددا من القضايا تبدأ بكيف تطور المشروع النيوليبرالي قبل وبعد الثورات؟ وكيف كانت التغيرات في السياسة الاقتصادية هامشية، ثم كيف عكست هيمنة للمشروع نفسها في السياسة الاقتصادية الاجتماعية مع تراجع زخم الشارع؟. وستحاول الورقة، وضع أزمة المشروع النيوليبرالي في المنطقة في سياق أزمته العالمية مقارنة تحولات الأول بتحولات المشروع العالمي الذي يواصل مسيرته هو الآخر برغم كل شيء. (المثال اليوناني).

وتتعرض الورقة لمقولات "لا يوجد بديل آخر" التي تتمترس عادة تحت التصورات الفنية التكنوقراطية للاقتصاد محاولة طرح البدائل الممكنة ليس فقط في صورة مشروع مغاير جذريا للمشروع النيوليبرالي وإنما حتى حيز السياسات الممكن التنفيذ في ظل الشروط القائمة للسياسات الاقتصادية.

ثم تتناول الورقة سؤال لماذا لم تتبن السياسة الاقتصادية إصلاحات صغيرة لاستيعاب الشارع والتحالفات السياسية-الاجتماعية-الاقتصادية التي يستند لها المشروع النيوليبرالي في محاولة لتفسير انعدام مرونته من ناحية، واستمرار هيمنته من ناحية أخرى محاولة رسم صورة عامة للشروط السياسية للتحرك في اتجاه العدالة الاجتماعية في المستقبل.

مشروع النيوليبرالية العربية: جدل الخارجي والداخلي

في سبتمبر 2007، أعلنت مؤسسة التمويل الدولية مصر الدولة المصلحة الأولى عالميا في السياسة الاقتصادية. وقالت المؤسسة، التي هي جزء من مجموعة البنك الدولي، في حيثيات الاختيار أن مصر "حسنت بشكل عظيم وضعها في التصنيف العالمي لسهولة أداء الأعمال بإصلاحات في 5 من ال 10 مجالات التي يدرسها التقرير".[23] وتشمل هذه المجالات تقوية حقوق الملكية وحماية المستثمرين وتخفيف الضرائب عليهم وتسهيل وصولهم للاعتمادات المصرفية وفتح التجارة وتقليل نفقاتها الجمركية والضريبية، وهي كلها إجراءات تنتمي لإجراءات إجماع واشنطن المعروفة كعماد المشروع النيوليبرالي.

في التقرير نفسه هناك إشارة خاصة لدول عربية أخرى من ضمنها المملكة العربية السعودية، التي احتلت سنتها المرتبة ال 23 عالميا من حيث

[23] http://is.gd/vxyfns

سهولة أداء الأعمال، ودخلت قائمة الـ10 الدول الأكثر قياما بتعديلات وفقا لمعايير التقرير.

أيضا ذكر التقرير تونس ضمن 11 دولة قامت بـ3 إجراءات أو أكثر مما تصنفها المؤسسة الدولية كإصلاحات. بعد ذلك بحوالي سنة، وفي نوفمبر 2008، قلد ديكتاتور تونس زين العابدين بن علي دومينيك ستراوس كان، المدير العام لصندوق النقد الدولي الصنف الاول من وسام الجمهورية وذلك "تقديرا لخصاله الفكرية واسهاماته في دعم التنمية الاقتصادية على الصعيد العالمي"[24]، ومن ناحيته رد ستراوس كان الجميل بقوله أن "السياسة الاقتصادية المنتهجة هنا هي سياسة سليمة وتعد أحسن مثال يمكن الاقتداء به من قبل عديد البلدان الصاعدة مثل تونس".[25]

ويمكن رصد وملاحظة مركزية الوصايا العشر لإجماع واشنطن، خلاصة الإجراءات الاقتصادية للمشروع النيوليبرالي في معظم البلدان العربية أن لم يكن كلها (بالطبع بدرجات تتفاوت بحسب توازنات الحكم والتطور الرأسمالي والوضع بالنسبة للسوق العالمي). تتضمن هذه الوصايا العشر بصياغة جون ويليامسون:[26] 1) تقليص عجز الموازنة ويفضل أن يتم ذلك لما هو أقل من 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، 2) إعطاء الأولوية للتعليم الأساسي والبنية الأساسية بما عنى الانسحاب من الإنفاق على الخدمات العامة في الحقيقة خاصة في ظل الوصية الأولى 3) توسيع قاعدة دافعي الضرائب وتقليل معدلات الضريبة، 4) توحيد أسعار الفائدة، 5) توحيد أسعار الصرف عند معدلات منخفضة تساعد التصدير، 6) إزالة القيود التجارية وتقليل التعريفات الجمركية 7) تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، 8) خصخصة

---

[24] http://www.turess.com/assabah/15751

[25] المصدر السابق

[26] انظر John Williamson, "In Search of a Manual for Technopols," in *The Political Economy of Policy Reform*, ed. John Williamson, Washington: Institute for International Economics, 1994

المؤسسات العامة، 9) إلغاء القيود على تأسيس الشركات، وأخيرا 10) تأمين حقوق الملكية الخاصة.

وتتعدد التكييفات لطبيعة المشروع النيوليبرالي وأسباب صعوده عالميا وفي العالم العربي. ما من شك أنه كان هناك دور محوري لتبشير وضغوط رأس المال العالمي في إطلاق المشروع النيوليبرالي العربي من خلال مؤسسات العولمة الرأسمالية المنتصرة المختلفة، وعلى رأسها المؤسسات الثلاث الأهم والأعم نفوذا: البنك والصندوق الدوليان ومنظمة التجارة العالمية. واستمر هذا الدور في تطوير ودفع المشروع والإشادة به وبنجاحه، كما كان الحال في مصر وتونس. غير أن المشروع النيوليبرالي العربي كان له ديناميكياته وقواه المحركة المحلية. أيضا كان له دوافعه في تطور مشروعات الحكم وتحالفاته وأزمات هذه المشروعات في العقود الأخيرة.

لقد كان الثلاثي غير المقدس طرفا أساسيا في صياغة السياسات الاقتصادية في مصر وتونس والأردن وغيرها من الدول العربية منذ زمن طويل يعود في الماضي إلى السبعينيات، مروراً باتفاقات ما بعد حرب الخليج الثاني في التسعينيات، ثم التسارع الهائل في إيقاع التحول النيوليبرالي في العقد ونصف العقد الماضيين.

كان تحول النيوليبرالية العربية إلى مشروع للحكم العربي مقرونا باتفاقات التجارة الثنائية وبالانضمام لمنظمة التجارة العالمية وبضغوط ووعود صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكان جزءا لا يتجزأ من شروط من المعونة الأمريكية لمصر على مدار عقود، سواء كان ذلك في الشق الاقتصادي أم الشق العسكري. وقد خدم المشروع بالتأكيد مصالح الهيمنة الاقتصادية والسياسية للشركات العالمية الكبرى وللقوى السياسية والعسكرية التي تساندها وتقف وراءها. ويشير آدم هنية في كتابه "سلالات

التمرد قضايا الرأسمالية المعاصرة فى الشرق الأوسط"،[27] إلى ست سمات مركزية تم بها إعادة صياغة مشروع الهيمنة الخارجي هذا. من بينها سياسات الشراكة الأوروبية ودمج القطاعات الإنتاجية هنا وهناك والتي عنت "إعادة توجيه اقتصادات شمال أفريقيا ناحية احتياجات رأس المال الأوروبي جاعلة من المتوسط جزءا تابعا من جوارها الواسع عبر التجارة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر"[28]. إلى جانب ذلك قامت الولايات المتحدة من ناحيتها بالارتكاز على تحالفاتها في الخليج وفي إسرائيل ثم منها عبر اتفاقات الكويز مع مصر والأردن وإسرائيل بتعميق التوجه النيوليبرالي.

إلا أن المشروع النيوليبرالي عالميا كان مشروع حكم. صحيح أنه كان رد فعل على الأزمة الاقتصادية التي مر بها الرواج الكينزي الطويل في بداية السبعينيات، إلا أنه في الوقت نفسه كان تعبيرا عن مشروع لإعادة هيمنة الطبقات المالكة لرأس المال. من ناحية هناك نظريات كنظرية البنية الاجتماعية للتراكم (SSA) "social structure of accumulation" في تفسير صعود المشروع النيوليبرالي. تركز على التقلب بين فترات النمو والكساد في الاقتصادات الرأسمالية. في هذا الإطار "فإن النخب السياسية والاقتصادية تبتكر مجموعة من المؤسسات المفيدة للتراكم الرأسمالي لتطلق فترة من النمو المستدام حتى يأتي الوقت الذي تستنفذ فيه هذه المؤسسات نفسها وينتج عن الأزمة تحول في المنظور العام من الرأسمالية المنضبطة إلى الحرة وبالعكس. "وفقا لهذا فإن المشروع النيوليبرالي هو بينة اجتماعية للتراكم أي بنية مؤسسية متماسكة تسهل التراكم الرأسمالي السريع" بحسب ريتشارد سيمور.[29]

[27]Adam Hanieh, Lineages of Revolt Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East, Chicago, Haymarket Books, 2013

[28]المصدر السابق

[29]http://is.gd/YC6LOQ

بينما تشير بعض التفسيرات الأخرى لأن صعود النيوليبرالية هو تعبير عن وتجسيد للهيمنة المتزايدة لرأس المال المالي أيديولوجيا وعمليا وسياسيا. لكن في كل الأحوال فإن كل هذه التفسيرات تشير إلى طابع سياسي مركزي للمشروع في توازن الحكم. "النيوليبرالية هي أكثر بكثير من مجرد قائمة طلبات "السوق الحرة" من الإجراءات الاقتصادية، فهي تمثل إعادة هيكلة جذرية في العلاقات الطبقية"، كما يقول آدم هنية مشيرا إلى العامل الخارجي في صعود المشروع عربيا، والذي "يولد مجموعة من القوى الاجتماعية الداخلية التي لها مصلحة موضوعية في مساندة الوضع القائم الجديد"[30].

والحقيقة أنه إلى جانب هذه العناصر المتعلقة بالتدخل الخارجي، أو الخارجية التي خلقت مجموعات مساندة محلية ذات مصلحة، كانت هناك دوافع محلية مركزية محض وراء صعود المشروع النيوليبرالي في العالم العربي اختلفت بحسب المسار الاقتصادي لكنها اتسمت في كل الأحوال بإعادة تصميم بنية التراكم الاجتماعية وتعديل صياغة مشروعات الحكم للتعامل مع أزمته المركبة الاقتصادية والسياسية. كما اتسمت في جانب منها أيضا بصعود نفوذ التمويل والقطاع المالي وبالتداخل الإقليمي المتزايد.

ويمكن الإشارة هنا إلى أكثر من مسار عربي للمشروع ودوافعه. ففي الدول المنتجة للنفط في الخليج مثلا كانت أزمة الريع النفطي المتعمقة في العقود الأخيرة، المتزامنة مع تآكل آليات استيعاب الغضب الاجتماعي التي قام عليها مشروع الحكم في الخليج، سياسيا وأيديولوجيا، دافعا أساسيا في التحول نحو قطاعات غير النفط والتوسع الخارجي نحو السوق العالمي وفي الارتباط بالمراكز الرأسمالية المتقدمة في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وشرق آسيا عبر الاستحواذات وغيرها.[31]

---

[30] Adam Hanieh, ibid

[31] للمزيد عن أزمة دولة الريع وتوجهات الحكم لحلها انظر:
كريستوفر دافيدسون، ما بعد الشيوخ: الانهيار المقبل للممالك الخليجية، بيروت، مركز أوال للدراسات والتوثيق، نوفمبر 2014.

على الجانب الآخر، يمكن الإشارة للاقتصاد المصري، حيث تعرضت الدولة الريعية الرعوية لأزمة جديدة طاحنة في السنوات الأخيرة من عصر مبارك. وكانت حرب الخليج 1990 قد أنقذت النظام بدفقة اسقاط الديون مقابل الاشتراك في الحرب (كانت أيضا مرحلة أساسية في دفع التكيف الهيكلي حيث اقترنت المشاركة في الحرب واسقاط الديون بتوقيع اتفاق مع صندوق النقد وبدء واحد من أهم برامج الخصخصة والتقشف خلال التسعينيات). لكن الأزمة استمرت وتفاقمت. وكان أحد الحلول الأساسية التي تم تقديمها هي إشراك حليف جديد في الحكم هو رجال الأعمال.[32]

وعادة ما يتم تقديم مشروع توريث الحكم لجمال مبارك (الذي يعتبره كثيرون مركزيا بين دوافع ثورة يناير) على أنه المحور في الدفع بمشروع النيوليبرالية الذي حدث منذ تعيين حكومة أحمد نظيف في 2004. وفي الحقيقة أن المرحلة السابقة من التحول النيوليبرالي قد أنتجت شريكا جديدا في الحكم (رجال الأعمال الجدد في البورصة وغيرها)، وأن هذا الشريك بحث عن الممثل السياسي الملائم له وليس العكس. ومع ميل بنية الحكم في مصر تجاه البديل الذي يطرحه الشريك الجديد للخروج من الأزمة مال الميزان السياسي لصالحه فدعم قوته وثقله بالمزيد من السياسات التي نقلت جانبا أكبر من الموارد الطبيعية وفي مراكز التراكم إليه. هذا الشريك الجديد الذي اختار جمال مبارك ممثلا له في بنية الحكم، أشرف على تسريع عملية "التراكم بنزع الحيازة" أي الاستيلاء على الأراضي وخصخصة الخدمات، وطبق واحدا من أعمق البرامج انصياعا لإجماع واشنطن بمباركة الثلاثي الدولي.

لم يكن هذا التداخل المستحدث بين عالم البيروقراطية والأمن، الذي هيمن على بنية التراكم والحكم في عصر دولة ما بعد الاستعمار التنموية، وبين الصاعدين الجدد من عالم المال والمضاربة والأعمال العابرة للحدود، قاصرا على مصر. فالتجربة التونسية تشترك مع مصر في هذه السمة، التي

[32] للمزيد انظر: سامر سليمان، النظام القوي والدولة الضعيفة، إدارة الأزمة المالية والتغيير السياسي في عهد مبارك، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2013.

أطلق عليها البعض "رأسمالية المحاسيب"، واعتبرها البنك الدولي لاحقا بعد أن سقط نظاما حسني مبارك وزين العابدين بن علي صورة من صور "أسر الدولة" State Capture. غير أن دفقة الإنعاش التي ضختها الإجراءات الجديدة وعكست نفسها في معدلات نمو متسارعة في مصر وتونس، تلك التي نالت استحسان الثلاثي كما تمت الإشارة أعلاه، سرعان ما تلاشت بالذات وأنها هي في ذاتها قد عمقت من التفاوتات الاجتماعية وزادت الضغط على مستويات معيشة الأغلبية الكاسحة من السكان، فتفجرت أزمتا التراكم والحكم مرة أخرى.

أزمة النيوليبرالية والثورات العربية

كانت الأزمة المالية-الاقتصادية التي تفجرت من الولايات المتحدة في 2007-2008، ثم عمت العالم بأسره نقطة فاصلة في أزمة المشروع النيوليبرالي. فبرغم استمراره من أواخر التسعينيات وتوسعه المستمر في العالم كله، لم ينجح المشروع برغم كل ما وفره من نزح للموارد العامة في الوصول بالتراكم الرأسمالي إلى نقطة الصعود والرخاء المعمم الكلاسيكية في دورة رأس المال العالمي. فمنذ نهاية الستينيات، ومعها حقبة النمو المتواصل لثلاثة عقود، لم تشهد الرأسمالية العالمية مثل هذا الصعود. بل تبادلت مراكزه الرخاء والأزمة. فالصعود الياباني الألماني في بداية الثمانينيات أخلى مكانه لصعود ما سمي بنمور جنوب شرق آسيا في التسعينيات ثم انهار هذا الصعود بأزمة امتدت لروسيا في 1998، ثم صعود الدوت كوم في الولايات المتحدة الذي لم يدم طويلا بينما كان هناك الانهيار الأرجنتيني في الطريق في 2000 و2001.

ومن حيث كان المنفذ لمعدلات الأرباح المتراجعة وللتراكم الرأسمالي في أسواق المال والمنتجات المالية المبتكرة، جاءت الضربة من النظام المالي.

هذه هي الخلفية التي اندلعت في سياقها الثورات العربية من تونس إلى مصر إلى ليبيا واليمن وسورية، بينما شهدت دول أخرى احتجاجات لم تصل لحد انهيار نظم الحكم القديمة في الأردن والمغرب والبحرين والكويت.

عندما اندلعت الأزمة العالمية، كان رد الفعل الأولي من النخب الحاكمة هو أنها لن تؤثر على المنطقة. بل ذهب بعض وزراء الحكومة المصرية إلى أن الاقتصاد المصري قد يستفيد، كما حدث بالنسبة للبورصة المصرية أثناء الأزمة الاسيوية 1997-1998، بأن تتحول بعض الاستثمارات إليه. وفي البداية حمت بعض الاحتياطيات من العملات النقدية وقلة الارتباط المباشر بعض الاقتصادات العربية من الانهيار بالفعل. لكن بمرور الوقت أظهرت الأزمة العالمية أثرها في تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفي تراجع في التحويلات من الخارج وفي السياحة كما كان الحال بالنسبة لتونس ومصر، بينما اتضح الأثر على الاقتصادات الخليجية الأعمق صلة بالسوق العالمي وبالتراكم في أوروبا والولايات المتحدة.

وكما حدث في السياق العالمي، أعطت طبقات الحكم ظهرها لفكرة ضرورة أولوية السوق وتدخلت بضخ حزم التحفيز لإنقاذ شركاء الحكم والتراكم. وتزامن ذلك مع ارتفاع هائل في أسعار السلع الغذائية عالميا ولد صدمات تضخمية كان من أثرها تصاعد عدم الرضاء.

وفي الوقت الذي كان صندوق النقد مازال يشيد فيه بتجارب النمو السريع في تونس ومصر كنماذج ناجحة لليبرالية الجديدة والتحرير الاقتصادي، كانت المقاومة العمالية والاجتماعية تتجمع ببطء ضد التجليات المتسارعة لهذه السياسة.

في مصر، يمكن ملاحظة تطور الخط البياني للاحتجاجات العمالية الصاعد بسرعة الصاروخ ابتداء من عام 2004، حينما وصلت حكومة أحمد نظيف للسلطة، والتي أطلقت إشاراتها الكبرى الأولى إضرابات عمال النسيج بالمحلة والدلتا في 2006 و2007. في هذه السنوات أيضا، لم تخل الأردن

وتونس والمغرب من تحركات عمالية ونقابية منظمة، واحتجاجات عفوية، في مواجهة سياسات خفض الأجور الفعلية ورفع الأسعار، بفعل تخفيض العملة المحلية وتقليص دعم الطاقة. وفي الأردن كانت هناك الاحتجاجات الجماهيرية على رفع أسعار الوقود.

وفي تونس شهد عام 2008 نموذجا مصغرا لما حدث في 2010 و2011 بانتفاضة جماهيرية في الحوض المنجمي، ثم كان للإضراب العام الذي دعا له الاتحاد العام التونسي للشغل دور حاسم في المعركة ضد بن علي، كما كان لدخول الطبقة العاملة المصرية ساحة المواجهة ضد مبارك بإضرابات النقل العام والبريد وعمال قناة السويس وغيرهم... فضل لا ينكر في حسم المواجهة ضد مبارك.

وهكذا تضافرت أزمة الحكم مع تحرك المحكومين وتصاعد احتجاجاتهم ومقاومتهم ضد الفقر والتهميش والفجوة المتزايدة في الدخول والثروة والفساد وارتفاع الأسعار والبطالة، لتصل الأزمة إلى ذروتها بثورات 2011.

المشروع يتواصل: الشواهد

تكون الثورة سياسية عندما يكون التركيز على التغييرات في القيادات الحكومية وأشكال الحكم، وتكون الثورة اجتماعية بالمعنى الشامل، عندما تنزع السلطة من يد طبقة الحكم ومصالحها وتضعها في يد طبقة حكم جديدة بمصالح جديدة. ويقدم لنا المنظر السياسي الأمريكي هال درابر تعريفا ثالثا: ثورة سياسية بروح اجتماعية، وفيها تكون الثورة السياسية تعبيرا وتدشينا لعملية تثوير اجتماعي في اتجاه نقل سلطة الدولة ليد مصالح جديدة. وينبهنا درابر إلى أن التمييز بين السياسي والاجتماعي الاقتصادي كثيرا ما يكون صعبا للغاية، إذ يمتزجان أحيانا بنسب تتغير طوال الوقت. وربما يكون هذا هو أصدق توصيف للثورة المصرية والثورات العربية كرد فعل مباشر على فشل وأزمة مشروع الحكم العربي في نزعته النيوليبرالية. فقد

هزت الثورة أركان الحكم القديم لتضع على أجندة المعركة السياسية تحقيق ديمقراطية سياسية واجتماعية وطبقية وإعادة لتوزيع الثروة.

لهذا السبب ذاته كانت الثورات العربية ملهمة للعالم كله. "كانت الثورات العربية أبعد من أن تكون محددة بالعالم العربي، إذ أنها بعثت بموجات من الصدمة عبر العالم لتلهم العديد من التحركات الجماهيرية والاحتجاجات الضخمة (كما هو الحال في حركة احتلوا) ضد الفساد المالي وبرامج التقشف واللامساواة الاجتماعية"[33]. لكن بعد ما يقرب من 5 سنوات من انفجار الثورات العربية لا يبدو أن الدول العربية التي شهدت أحداثه ولا غيرها ولا العالم قد تخلى عن المشروع النيوليبرالي أن لم تكن إجراءاته قد تسارعت وازدادت قسوة.

بعد تنحي مبارك وبن علي، صارت العدالة الاجتماعية هي المطلب المباشر على أجندة السياسة الاقتصادية المطروحة من أسفل. تجسدت مطالب العدالة الاجتماعية بطرق مختلفة في البلدان المختلفة لكنها جميعها كانت تجد أساسها في خلق الوظائف وتحسين الخدمات العامة ومواجهة الفساد المالي والأجور والأسعار. لكن الحقيقة هي أنه وإن كانت بعض التغيرات السياسية الفوقية تبدو عاصفة بالذات في البداية بسقوط ومبارك وبن علي وحزبيهما وإعادة الترتيب السياسية في بعض البلدان الأخرى في صورة تعديلات دستورية إلخ. فإن السياسة الاقتصادية ظلت على اتساقها البالغ في الأغلب الأعم كامتداد للمشروع النيوليبرالي، وغلبت سياسات إجماع واشنطن على ما يتم على الأرض.

في هذا لم يكن العالم العربي أيضا استثناء من الوضع العالمي. فبعد مليارات الدولارات واليوروهات التي تم ضخها في عنفوان الأزمة لإنقاذ البنوك والشركات الكبرى (تم ضخ أموال في دول الخليج وعلى رأسها السعودية في

[33] Richard Javad Heydarian, How Capitalism Failed the Arab World The Economic Roots and Precarious Future of the Middle East Uprisings, London, Zed Books, 2014

أعقاب الربيع العربي مباشرة لاستيعاب الشارع)، استعيدت سياسات التقشف وانسحاب الدولة بعنف في العالم بأسره تقريبا. "يكشف تحليل توقعات الإنفاق أنه كانت هناك مرحلتان منفصلتان لأنماط الإنفاق الحكومي منذ بداية الأزمة الاقتصادية العالمية. في المرحلة الأولى، (2008-2009) قامت معظم الحكومات بتقديم حزم تحفيز مالي ورفعت الإنفاق العام. بالرغم من ذلك، في 2010، انتشرت تخفيضات الموازنات العامة بالرغم من أن السكان كانوا أكثر عرضة لآثار الأزمة. والحاجة العاجلة الملحة للمساندة الحكومية"، كما تقول دراسة حديثة لمركز الجنوب وجامعة كولومبيا عن توجهات التقشف في 187 دولة عبر العالم منذ عام 2010[34].

تقول الدراسة أن الضغوط التقشفية تتصاعد في العالم العربي بشكل هائل بالذات فيما يتعلق بدعم الوقود والسلع الغذائية في الخمس سنوات الماضية. ففي الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس واليمن هناك خطط وإجراءات لتقليل الدعم ولتقديم الوقود بأسعار السوق. من ناحية أخرى، فإن السمة العامة الأخرى في العالم العربي هي السعي إلى تخفيض الأجور. وتسعى كل من الجزائر ومصر والأردن والمغرب وتونس "لإصلاح" الجهاز الحكومي بتقليص أجوره وتطبيق مبدأ التعيين والفصل. كان تجسيد هذا في مصر مثلا تقديم قانون الخدمة المدنية الجديد الذي أثار العديد من الاحتجاجات من الموظفين الحكوميين.

[34] Isabel Ortiz, Matthew Cummins, Jeronim Capaldo, Kalaivani Karunanethy, The Decade of Adjustment:
A Review of Austerity Trends 2010-2020 in 187 Countries, Geneva, THE SOUTH CENTRE, INITIATIVE FOR POLICY DIALOGUE (IPD), COLUMBIA UNIVERSITY
INTERNATIONAL LABOUR OFFICE ESS Working Paper No. 53, 2015

وعلى مستوى الضرائب لم يمتد الإصلاح الضريبي لمستويات الدخول العليا إلا قليلا (في مصر جمدت ضريبة على الأرباح الرأسمالية في البورصة بعد أن احتج لوبي القطاع المالي)، وتعتزم الجزائر تقليص الإعفاءات الضريبية بينما توشك مصر على فرض ضريبة القيمة المضافة التي توسع أكثر وأكثر من الضرائب غير المباشرة التي يقع عبئها على الفقراء.

جدول 1

إجراءات التقشف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2012–2015

البلد	تقليص الدعم	تقليص الأجور	استهداف شبكة الأمان الاجتماعي	"إصلاح" المعاشات	إصلاحات العمل	الصحة	زيادات في ضرائب الاستهلاك	خصخصة
الجزائر	*	*			*		*	
مصر	*	*			*		*	
الأردن	*	*	*	*	*		*	
لبنان	*		*	*		*	*	
المغرب	*	*		*	*		*	
تونس	*	*	*	*	*			
اليمن	*	*						
الإجمالي	7	6	3	4	5		5	0

المصدر: مركز الجنوب وجامعة كولومبيا

يلاحظ هنا أن الدراسة تشير إلى غياب أي خطط للخصخصة في الدول العربية السبعة التي ترصدها لكنها في الأغلب تشير إلى بيع الشركات لمستثمر رئيسي فقط. إذا أن هناك خطط في مصر لطرح حصص من الشركات الحكومية القابضة في البورصة، وهناك توسع في الشراكة بين القطاعين

العام والخاص في أغلب هذه الدول في الخدمات العامة وعلى رأسها الصحة والتعليم والكهرباء والمياه والصرف الصحي.

وفي مصر وتونس، وهما التجربتان اللتان شهدتا سقوط الأحزاب الحاكمة ودرجة من انتقال السلطة دون الوقوع في شرك الحرب الأهلية، وبعد فترة سكون دفاعي في مواجهة تقدم الشارع بمطالب العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة، استعادت نخب البنية الاجتماعية للتراكم الزخم القديم وبسرعة على مستوى امتيازات القطاع المالي وكبار رجال الأعمال وعلى مستوى التعامل مع الفساد.

في تونس في عام 2015، تم إقرار قانون إعادة رسملة 3 بنوك عمومية أفلست بسبب إقراض رجال أعمال في حقبة بن علي لم يردوا القروض، وذلك من خلال أموال الدولة، في الوقت الذي تم فيه إقرار قانون آخر للمصالحة مع رجال الأعمال المتهمين بالفساد والاستيلاء على المال العام.

وفي مصر، تم إلغاء الحدود القصوى على الدخل فيما يتعلق بالبنوك بأحكام قضائية متعاقبة بينما تدخل لوبي البورصة عدة مرات ليوقف ضرائب على السوق. وسبقت مصر تونس في إصدار تعديلات على قوانينها تسمح بالمصالحة مع رجال الأعمال الفاسدين تعفيهم من المسئولية الجنائية وتمنع المواطنين من الطعن على العقود الحكومية، وهي الوسيلة التي كشفت العديد من العقود الفاسدة قبل سقوط مبارك.

وفي الخليج، وتحت ضغط تراجع أسعار البترول، بدأت دول الخليج في تطبيق إجراءات تقشف تهدف لتخفيض النفقات العامة. وبحسب احصاءات صندوق النقد تراجع فائض موازنات دول المجلس (السعودية، الإمارات، قطر، الكويت، البحرين وعمان) من 182 مليار دولار في 2013 إلى 24 مليارا فقط في 2014. وسجلت السعودية والبحرين وعمان عجزا في موازنة 2014 للمرة الاولى منذ الازمة المالية العالمية في 2009. وفقد برميل

النفط أكثر من 50% من سعره منذ منتصف 2014 ما قد يحرم دول الخليج مداخيل تقدر بـ 275 مليار دولار بحسب صندوق النقد.

وحررت الإمارات في العام الحالي اسعار الوقود ورفعت تكلفة الكهرباء في ابو ظبي، فيما يتوقع أن يوفر مئات المليارات من الدولارات. اما الكويت فبدأت ببيع بعض مشتقات النفط بأسعار السوق منذ مطلع العام، وخفضت الانفاق بنسبة 17% وهي في طور زيادة اسعار الوقود وسعر المياه والكهرباء. وتبحث السعودية في إرجاء المشروعات "غير الضرورية" ودراسة اصلاحات في مجال دعم اسعار مواد الطاقة. ويعد سعر الوقود في المملكة من الادنى عالميا. ولم تشذ قطر وعمان والبحرين عن القاعدة العربية، فأعلنت انها في طور دراسة اجراءات لتقليص الانفاق وخفض الدعم.

وإذا كان التخفيض في حالة الخليج يمكن تبريره بأن النفط هو مصدر الدخل الأول، فإن انخفاض أسعار النفط يمثل فرصة بالنسبة لدولة مثل مصر، وعوضا عن توجيه فوارق الأسعار للإنفاق على الصحة والتعليم بحسب التعهدات الدستورية، أعطت الحكومة المصرية الأولوية لعجز الموازنة واستخدمت حيز السياسات الذي وفره انخفاض أسعار الطاقة العالمية في تخفيض عجز الموازنة (وهي توصية مباشرة من البنك الدولي).

لماذا لم يقدم الليبراليون الجدد العرب تنازلات؟

ألم يكن من الممكن تخليق وضع جديد والتعلم من دروس الثورة المصرية؟ فحتى مع القدرة على استيعاب الثورات العربية وتراجع القوى الاجتماعية التي تمثلها مازالت الأزمة الهيكلية التي تسبب فيها المشروع موجودة وربما تتفاقم. ألم يكن من المنطقي أن تستوعب نخب الحكم والتراكم الدرس وتقدم بعض التنازلات لضمان الاستقرار. لماذا يتواصل المشروع النيوليبرالي المأزوم في ذاته وفي فعالية حكمه بل ويتعمق بنفس الأدوات أن لم يكن أكثر عنفا؟

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الظاهرة ليست ظاهرة عربية. فبرغم كل التراجع في الشرعية وعدم قدرة المشروع حتى على تجاوز أزمة التراكم ذاتها مازال متواصلا على المستوى العالمي. هناك عدة عناصر لعبت دورا في هذه الاستمرارية:

1) **تراجع الحركة الجماهيرية:** فلقد نجحت الثورة المضادة في صد الهجمة على المستوى السياسي والاجتماعي وفي استغلال تطور الثورات العربية في بلاد كسورية وليبيا إلى حرب أهلية في الدمغ الأيديولوجي للحركات السياسية التي تمثل مطالب الثورات بالتسبب في انهيار الدولة. وباستخدام أدوات القمع المباشر وقوانين تقييد الحريات ومنع الإضراب والاعتصام والتظاهر وتكسير حركة النقابات المستقلة وتفريغ الحياة السياسية تراجعت موجة الاحتجاج الاجتماعي في مصر حتى بالمقارنة بعصر مبارك. ويمكن تعميم هذا الوضع مع وجود تفاوتات على دول أخرى بما يؤكد تراجع الزخم الجماهيري والعمالي، وبالتالي تراجع الضغط من أسفل من أجل التغيير والإصلاح. ويقول تاريخ التحولات المماثلة، ومنها التحول إلى الليبرالية الجديدة ذاته، إنها لا تتم في العادة بشكل تدريجي سلس وإنما في إطار ضغوط حادة وصراعات هائلة. فالتحول إلى دولة الرفاه مثلا لم يحدث إلا على خلفية حرب عالمية ودمار هائل وصراعات اجتماعية ومواجهات كبرى. وكان التحول إلى النيوليبرالية حافلا بصراعات وحروب وانقلابات عسكرية ومقاومة جماهيرية. وفي غياب حركة جماهيرية جذرية، تزيد صعوبة تحولات كتلك.

2) **ضعف مرونة حركة البنية الاجتماعية للتراكم:** أن مصالح تحالفات الحكم الحالية تتسم بالتصلب وبالتالي فإن قدرتها ضعيفة للغاية على تقديم تنازلات للحركة الجماهيرية دون التضحية بمكون من المكونات الرئيسية المشكلة لها. في الحالة المصرية مثلا، تلعب الشراكة القديمة بين الجهاز الأمني وبين رجال الأعمال دورا واضحا في هذا. فلا يمكن على سبيل المثال فتح ملفات فساد دون المساس بهذه الشراكات القديمة. وفي الوقت نفسه، يعمل كل شريك، تحت ضغط من أزمتي الحكم والتراكم، على تعظيم وضعه.

ويفسر ذلك التعديلات المتلاحقة التي تمت قبل وبعد يونيو 2013 في مصر لحماية عملية التراكم بنزح الحيازة في الخدمات العامة وفي الأراضي وفي غيرها عبر إزالة القيود التنظيمية والضوابط (كتحجيم قانون المزايدات والمناقصات والاعتماد على الاسناد المباشر للمشروعات لرجال الأعمال الكبار والشركات المنتمية لشبكة مصالح مبارك). ويمكن رصد تشابكات مماثلة في تركيب نخب الحكم المعبرة عن البنية الاجتماعية للتراكم في الدول العربية الأخرى، والتي من شأنها (مع الاختلاف مثلا عن مصر في دور ووضعية الجيش) أن تجعل من أي تنازل اجتماعي ولو صغير كسرا كبيرا في تحالف الحكم قد يتسبب في صراع وجود.

3) **الدور الخارجي:** لقد لعب تصلب المصالح المحلية هذا دورا في رفض نخبة الحكم في مصر مثلا بعض ما قبله صندوق النقد الدولي كطريقة لاستيعاب الغضب الشعبي والتعامل مع عواقب اللا مساواة الاقتصادية. فقد اعترض صندوق النقد على قرار تجميد ضريبة الأرباح الرأسمالية في البورصة على اعتبار أنها "عادلة ومطلوبة لزيادة الإيرادات". بل وتسبب موقف الصندوق في أزمة مكتومة بين الطرفين. في هذه الحالة كانت المصالح المحلية أقوى حتى من حذر الصندوق لكن المؤسسة الدولية يدا بيد مع شريكيها في الثلاثي التاريخي (البنك ومنظمة التجارة العالمية) والشركاء الجدد وعلى رأسهم البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية لعبت وتلعب دورا محوريا في استمرارية النيوليبرالية العربية وضمان تجاوزها محنة الثورات العربية.

كان التحرك الدولي برعاية "صندوق النقد" للتعامل مع سقوط نظامي بن علي في تونس ومبارك في مصر في مطلع 2011، سريعا. وعلى العكس من كل المقاربات التي ركزت على الجوانب السياسية والثقافية وحتى الجيلية والتكنولوجية في تفسير انتفاضات العرب التي سميت بالربيع العربي، كانت السياسة الاقتصادية في القلب من المبادرة التي أنشأتها مجموعة الثمانية في

مدينة "دوفيل" الفرنسية في مايو 2011 وأعد صندوق النقد الدولي أوراقها الأساسية.

وتكشف المبادرة عن السمات الرئيسية للسياسة الاقتصادية التي يعاد تغليفها وتقديمها بعد صدمة 2011. السمة الأولى، هي أنها إطار للتعامل الجماعي مع ست دول (مصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس واليمن)، وأنها تضم دولا لم تشهد سقوطا لأنظمة كالمغرب والأردن وهي في الوقت نفسه لا تشمل البحرين، التي شهدت انتفاضة شعبية. وهي في ذلك تصيغ تصورا لما يجب أن تكون عليه السياسة الاقتصادية الجديدة لهذه الدول معا. السمة الثانية، هي أنه، وإن كان الدعم المالي والإقراض عنصرا أساسيا في هذه المقاربة (التفاوض مع الصندوق شمل أغلب هذه الدول وتم التوصل لاتفاقات بالفعل مع الأردن والمغرب وتونس)، إلا أن مبادرة دوفيل كإطار معنية بعموم توجهات الاقتصاد والسياسة الاجتماعية.

على مستوى الخطاب، تحركت المؤسسات الدولية بمرونة سريعة. وكان مسؤولو البنك والصندوق في طليعة من يشيرون لعلاقة البطالة واللا مساواة والفقر والفساد بما حدث في خطاباتهم ومدوناتهم. ثم تلاهم بعض المراكز البحثية المحلية والإقليمية. في البداية كان رد الفعل لإنقاذ بنية الهيمنة والمصالح التي تخدمها هو إعادة صياغة المشكلة بعد الاعتراف بها في إطار الحل الفني. وتم تقديم مفاهيم كالنمو الاحتوائي بل وأحيانا ما تمت الإشارة حتى لمفاهيم جديدة تماما على هذا السرد كالعدالة الاجتماعية. لكن مع ذلك استمرت خطوط عامة كأولوية التقشف المالي وتقليص عجز الموازنة تحت اسم "الانضباط المالي"، بل استمرت سردية استعادة الاستثمار الأجنبي المباشر كأولوية دون أي تغيير. في الوقت ذاته، استمرت السياسات العامة على نفس الموجة السابقة ربما بوتيرة أهدأ فقط حتى تسارعت للغاية بعد تراجع موجات الثورة كما حدث في مصر منذ منتصف ٢٠١٣.

ومع تراجع الموجة الثورية هذا، أعاد عقل الهيمنة النيوليبرالية التمركز مرة أخرى ليعيد صياغة خطابه حتى في نفس القضايا التي كان قد تم الاعتراف أنها مركب أصيل في تفسير ما حدث، محاولا استعادة المواقع التي فقدها بخصوص هذه القضايا المركزية. وهنا يمكن الإشارة إلى مثالين محوريين لكنهما ليسا حصريين هما: الفساد، والتفاوتات واللا مساواة، حيث عادت تقارير البنك الدولي مثلا للدفاع عن نمو زمن مبارك وبن علي لتبرأه من تهمة تعميق اللا مساواة الاقتصادية.

ولا يمكن هنا الفصل بين موقف هذه المؤسسات الدولية وبين دول الخليج وبنى التراكم الاجتماعية الخاصة بها. لقد كانت دول الخليج ضمن القوى الأساسية في مبادرة دوفيل منذ اللحظة الأولى. بل وفي أعقاب يوليو 2013 كانت الإمارات تتفاوض لحساب مصر مع صندوق النقد الدولي. وتحتل دول الخليج المرتبة الأولى الآن من حيث المنح والقروض والاستثمارات في مصر، والتي تصب بشكل مباشر في صياغة قوانين استثمار بعينها وفي دعم الثورة المضادة بشكل مباشر سياسيا واقتصاديا وأيديولوجيا.

4) **المعضلات العملية للبديل**: لا تقتصر الإشارة إلى البديل هنا على البديل الذي يمكن أن يقدم من خارج البنية الاجتماعية للتراكم، فهو يشير أيضا للبديل من وجهة نظر البنية نفسها. ففي إطار الأزمة الحالية لم تستطع الرأسمالية العالمية وتجلياتها المحلية تقديم بديل يحل أزمة النيوليبرالية الجديدة ويطلق آفاقا جديدة للتراكم والأرباح، وهو ما يجعل طبقات الحكم تدور في نفس الفلك المأزوم.

من ناحيتها تروج طبقات الحكم لشعار مارجريت تاتشر: "لا يوجد بديل آخر" كي تنزع شرعية نقادها والطامحين للتغيير على أسس جديدة. ولقد طرح هذا الموقف الأيديولوجي مرارا وتكرارا منذ اللحظة الأولى للثورات العربية. وغني عن البيان أن الحركة الجماهيرية قدمت على الأرض صورا متعددة لبدائل جنينية للنظام الاقتصادي، تتقاطع مع تجارب دولية في الإدارة

الذاتية وفي التعاونيات وتطوير نظم التعليم والصحة وأولويات الإنفاق العام والتعامل مع الديون الحكومية، إلخ. وذلك بالرغم من نقص المعلومات المتعمد ومن الحروب المباشرة التي تشن على تلك التحركات والأنماط البديلة.

لكن تظل أيضا هناك المعضلات العملية السياسية أمام من يطرحون البدائل. وتخبرنا تجربة سيريزا في حكم اليونان بحجم التحديات والمواجهات المحلية والدولية التي يمكن أن تتسبب في محاصرة وهزيمة البدائل الجذرية لليبرالية الجديدة إذا لم يتوفر لها توازن القوى الذي يسمح لها بتطوير جدول أعمالها والدفاع عنه.

الرأسمالية والعدالة الاجتماعية

النمط الاقتصادي الرأسمالي القائم ينفي العدالة الاجتماعية

سلامة كيلة

كاتب ومفكر يساري

ربما تركزت كل النقاشات حول العدالة الاجتماعية انطلاقا من الحاجة الداخلية، وكذلك الإمكانية الداخلية لتحقيقها. لكن ستكون كل النتائج هنا بعيدة عن أن تكون إمكانية واقعية. حيث أن التكوين الاقتصادي المحلي مندمج أصلا بالنمط الاقتصادي العالمي، ومهيمَن عليه من قبل الرأسمال في المراكز. لهذا سيخضع كل ميل مساواتي داخلي لما يمكن أن يكونه موقف الطبقة المسيطرة في النمط الرأسمالي ككل.

الفكرة الأساسية هنا تتمثل في أن النمط الرأسمالي عالمي الطابع، وهو يخضع الأطراف لمصالح المراكز، ويجعل الوضع الاقتصادي في الأطراف منحكما لمصالح الرأسمال في المراكز. وأن هذه العلاقة هي علاقة نهب واستغلال بالأساس، لهذا تفرض تعميم الفقر والبطالة والتهميش في الأطراف. حيث أن الطبقة المسيطرة في الأطراف هي "جزء" من الرأسمالية المسيطرة، لكن من موقع التابع نتيجة اشتغالها بالقطاع الاقتصادي المكمل، أي الذي لا ينافس في إنتاج السلع بل الذي يقوم على توزيعها. وهذا الأمر هو الذي يجعل الرأسمالية المحلية مجبرة على أن تعمم البطالة والفقر والتهميش نتيجة التكوين الاقتصادي الذي تفرضه محليا لكي يحقق المصالح المزدوجة لها وللرأسمال الإمبريالي.

كل ذلك يحتاج إلى تحليل سوف يتناوله الفصلين الأول والثاني، لكن لا بد من الإشارة هنا إلى أن مفهوم العدالة الاجتماعية هو ما يفرض بعض التوضيح، حيث يرتبط فهم التكوين الاقتصادي والمصالح الطبقية، ونشوء حالات التفارق الطبقي والفقر والبطالة والتهميش، بالتصور الذي يطرح من

أجل تجاوز اللا مساواة هذه. وفي هذه الدراسة، كما فعلنا في الدراسة السابقة، [35]سوف ننطلق من مفهوم العدالة الاجتماعية بمعناه الغامض والعام والمجرد. والذي يتعلق بتحقيق "حياة كريمة". بعيدا عن التحديدات الطبقية أو عن طبيعة النمط الاقتصادي السائد. لأن المفهوم متعدد المعاني، ويرتبط بخيارات عدة، حيث يطرح من كل طبقة بمعنى مختلف، وتتبناه التيارات السياسية وفق أرضيات متمايزة أو حتى متناقضة. فالليبرالي يطرح العدالة الاجتماعية، فيما إذا أراد طرحها، كشكل من أشكال تحسين وضع قطاع من المفقرين في ظل استمرار النمط الرأسمالي، وبما يحافظ على استقراره. هذا ما جرى في البلدان الرأسمالية المتطورة بعد أزمة "الكساد العظيم" سنة 1929، التي أفضت إلى نشوء دولة الرفاه المستمرة بقاياها إلى الآن. وهو ما تحقق بشكل آخر (لكن ربما مشابه) في "نظم التحرر الوطني" (أي النظم التي حكمتها أحزاب "قومية اشتراكية"). وهو ما تتلمسه بعض التيارات الليبرالية جزئيا، لكن ليبدو أنه بروباجندا، أي كخطاب إعلامي. وهو ما فعلته بعض التيارات الإسلامية (الإخوان المسلمون) في بعض اللحظات بعد نشوب الثورات العربية. والذي ظهر كخطاب إعلامي بعد وصولها إلى السلطة، حيث أبقت التكوين القائم دون أي تعديل في النمط الاقتصادي (من ريعي إلى منتج) أو الوضع المعيشي.

وحدها قطاعات من اليسار تكرر المفهوم، وهي أصلا التي أقحمته في شعارات الثورات بدءا من مصر، حيث أصبح الشعار العام هو: عيش، حرية، عدالة اجتماعية. لكن معنى المفهوم ملتبس، ويطرح في سياق استمرار النمط الرأسمالي وليس بتجاوزه. رغم أن المشكلة الجوهرية تتمثل في النمط ذاته. وهذا ما يوضحه البحث في طبيعة النمط الرأسمالي محليا، وما سوف أوضحه في البحث المتعلق بانعكاس النمط الرأسمالي العالمي على الوضع

[35] أنظر، مجموعة كتاب "العدالة الاجتماعية، المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية" منتدى البدائل العربي للدراسات ومؤسسة روزا لوكسمبورغ، مكتب شمال إفريقيا، ط1/ د.ت، الصفحات 29 – 38. والكتاب بالأصل هو أوراق مؤتمر القاهرة المنعقد في 18 و19 مايو سنة 2014. والورقة التي قدمتها كانت بعنوان "الحركات الاجتماعية ومفهوم العدالة الاجتماعية في الثورات في البلدان العربية".

المحلي، وبالتالي تأثير ذلك على "العدالة الاجتماعية". لهذا فإن السؤال حول أي نمط اقتصادي هو الذي يحقق "العدالة الاجتماعية" ليس مطروحا لديها، انطلاقا من بديهية استمرار النمط القائم، أو مع تعديل جزئي فيه.[36] رغم أنه حتى هذه الأفكار التي تتداولها كانت تتلاشى إزاء التركيز على المستوى السياسي، والدخول في صراعات بعيدة عن الأساس الطبقي، مثل صراع دولة دينية ودولة مدنية (الصراع ضد الإخوان المسلمين)، أو ضد الإرهاب. والتركيز على "الوطن" و"الدولة".

بعنى أن شعار "العدالة الاجتماعية" مطروح في سياق إصلاحي، وفي إطار عمومي غير محدد، الأمر الذي يجعله بلا معنى. ربما "تزيينة" لكي يقال إن البرنامج المطروح يمثل اليسار.

للوصول إلى تحديد واضح لما يمثل عدالة اجتماعية حاولت في ورقة سابقة التركيز على النمط الاقتصادي المحلي وكيف ينزع إلى خلق اللا مساواة، ويرفض تحقيق أي عدالة، لأصل إلى أن تجاوز اللا مساواة يفترض أصلا تجاوز النمط القائم.[37] هنا سوف أتناول النمط الاقتصادي العالمي لكي أوضح كيف أنه ينفي "العدالة الاجتماعية". أن البحث في التكوين العالمي يوصل إلى تلمس كيف يتبلور شكل معين للنمط الاقتصادي محليا، هذا الشكل الذي يرفض أي عدالة اجتماعية، لأن الربط القائم بين المحلي والعالمي يهدف أصلا إلى النهب، ومراكمة الأرباح، دون حساب لوضع الشعوب، أو على حسابها.[38] لهذا أفضت كل الميول لتحقيق "العدالة الاجتماعية" إلى تطوير الصراع مع المراكز الإمبريالية، ومحاولة الاستقلال عنها. بالضبط كما ظهر في التجارب الاشتراكية (الاتحاد السوفيتي والمنظومة

---

[36] يمكن متابعة رؤية يسارية حول العدالة الاجتماعية في، إبراهيم العيسوي "العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، أبريل 2014.

[37] سلامة كيلة، كتاب "العدالة الاجتماعية" سبق ذكره ص 36.

[38] انظر، بيير جاليه "نهب العالم الثالث" دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، دون ط، ودون تاريخ.

الاشتراكية، وكوبا والصين وفيتنام وغيرها)، وكذلك في المحاولة التي قامت بها نظم "التحرر الوطني".

ما نحاول توضيحه هو أن أي شكل من أشكال العدالة الاجتماعية يفترض التركيز في البحث على طبيعة النمط الاقتصادي، وفهم هل أن النمط الرأسمالي القائم يمكنه أن يستوعب أي شكل منها، أم أن الأمر يتعلق أصلا بتجاوز هذا النمط؟ هذا يفرض البحث في البنى الاقتصادية المحلية التي تشكلت تحت تأثير سيطرة الرأسمالية عالميا، لتوضيح لماذا أنتج الفقر والبطالة والتهميش، بالتالي اللا مساواة. ومن ثم هل يمكن أن يتحقق شكل ما من العدالة الاجتماعية في ظل استمراره أو أنه يجب تجاوزه أصلا من أجل تحقيق ذلك؟ وهنا يرتبط تحقيق العدالة الاجتماعية بمشروع مجتمعي طبقي لا بد منه من أجل ذلك. وسنلمس بأن الأمر يتعلق كذلك بتحقيق التطور الذي تحتجزه السيطرة الرأسمالية عالميا، وأن التطور الاقتصادي، بمعناه الصناعي والزراعي والمجتمعي، هو الذي سيفتح على تحقيق "العدالة الاجتماعية"، لكن في سياق طبقي مختلف مع سيطرة الرأسمالية ومضاد لها، ويهدف إلى تجاوزها.

هذا ما توصلنا إليه سابقا، وما سنجد أننا إزاءه ونحن ندرس أثر السيطرة الرأسمالية على الاقتصادات المحلية. وكيف أن هذه الاقتصادات كانت مصاغة لكي تخدم مصالح الرأسمال الإمبريالي، أي الرأسمالية المسيطرة في المراكز، وبالتالي كانت معرضة للنهب الذي كان يفرض الإفقار والبطالة والتهميش بالضرورة.

سوف نقوم بالبحث ضمن مرحلتين، الأولى هي تلك الممتدة منذ بدء توسع الرأسمالية عالميا واستعمارها الشعوب، وبالتالي التكوين الاقتصادي الذي أوجدته، والثانية الوضع الآن بعد التحولات التي شهدتها الرأسمالية، خصوصا بعد سبعينيات القرن العشرين، والتي تحكم تشكيل الوضع الاقتصادي المحلي.

(1)

لم تتشكل بلداننا عبر تطور مستقل، حيث فرضت أسبقية تطور أوروبا وانتقال بعض دولها إلى الرأسمالية بعد اكتشاف الصناعة، التي باتت وسيلة الإنتاج المركزية، فرضت أن تصبح عنصرا حاسما في التطور العالمي ككل، لأنها سعت كي تصيغ العالم على ضوء مصالحها، ولخدمة هذه المصالح،[39] التي تمثلت في الحصول على مواد أولية مثل القطن والحرير وأيضا الذهب، وكذلك القمح، من جهة، ومن جهة أخرى توفير الأسواق لسلعها التي باتت معنية بالأسواق من أجل تصريفها، وكذلك تصدير الرأسمال من أجل النهب الخارجي.[40] ولأجل ذلك بالضبط كانت معنية بمنع توسع الصناعة وحصرها في شركاتها و"حدودها القومية"، كي تمنع وجود منافسين سواء للسيطرة على المواد الأولية أو السيطرة على الأسواق. هذه المسألة كانت تعني منع تطور البلدان التي لم تستطع التطور قبل بدء الزحف الاستعماري، وخصوصا بعد نشوء الإمبريالية كرأسمالية عالمية مهيمنة.[41] كانت هذه هي مشكلة تجربة محمد علي باشا حينما قرر بناء الصناعة والهيمنة على المنطقة والانتقال إلى الحداثة،[42] حيث ووجه بحرب دمرت مشروعه وحصرته في حدود مصر، وبشرط ألا يعمل على بناء الصناعة.

هذا الميل لدى الرأسمالية فرض عليها عبر استعمارها أن تصيغ البنى المحلية انطلاقا من تلك المصالح، وأن تكون قادرة على ذلك نتيجة الاحتلال المباشر. لهذا أبقت البنى التقليدية، التي تمثلت في نمط زراعي متخلف، وسيطرة كبار ملاك الأرض، ووجود حرفي تجاري في المدن التي كانت كذلك مركز كبار ملاك الأرض. وحيث كان يعم التخلف المجتمعي، ويسيطر وعي تقليدي مستمد من دين مبسط، لكنه يتمثل في التمسك بالعبادات وجزئيا

---

[39] هذا بعكس تصور ماركس وإنجلز حينما اعتقدا أن الرأسمالية سوف تنشر الحداثة في العالم. أنظر، ماركس- إنجلز "البيان الشيوعي" دار التقدم، موسكو، ص 22-23.

[40] أنظر، لينين "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" دار التقدم، موسكو، ص 82- 118.

[41] المصدر ذاته، ص 118- 134.

[42] أنظر، جي فارجيت "محمد علي مؤسس مصر الحديثة" ترجمة محمد رفعت عواد، المركز القومي للترجمة 2008.

في الأحكام الشرعية، فيما عدا المدن التي كان يعمم التجار وعيا دينيا "أصوليا".

كان يهم الرأسمالية أن تحول في الزراعة بما يخدم حاجتها، خصوصا هنا القطن والحرير والقمح، لهذا فرضت زراعة هذه المواد، أو شجعت على زراعتها، وهو ما كان يوجد اختلالا في الحاجات المحلية نتيجة نقص العديد من السلع الزراعية. وأيضا كان يهمها أن توسع من الطبقة المدينية التي تحتاج إلى سلعها، لهذا عملت على توسيع فئات التجار والنخب، وشجعت على تدريس نخب ضرورية للإدارة والبنوك وغيرها. لهذا تشكلت رأسمالية موصولة بكبار ملاك الأرض وتنشط في قطاع اقتصادي "مكمل"، هو قطاع التجارة والخدمات والبنوك، هاربة من التوظيف في بناء الصناعة نتيجة اختلال وضع المنافسة في سوق مفتوح ومسيطر عليه من قبل دولة الاحتلال. وبالتالي تكيفت مع التكوين الذي أراد الاحتلال إنشاءه، متداخلة مع الإقطاع ومتعايشة مع البنى التقليدية.[43]

لقد ظل التكوين "الزراعي" (الريفي/ الإقطاعي) هو الغالب، ونشأت المدن كهامش يحتوي "الحداثة" المفروضة استعماريا، وظل الفقر والتخلف والأمية هي السمات التي تطبع الريف، بينما نشأت فئات حداثية في المدينة، وتكونت طبقة عاملة، لكنها كانت مفقرة وتعاني من استغلال الرأسمال. وبالتالي نشبت الصراعات الاجتماعية في الريف الذي كان يشكل الكتلة الأساسية من المجتمع (بنسبة 80 إلى 90%)، ويخضع لنهب كبار الملاك. وتطور صراع العمال في المدن من أجل وضع أفضل في الجور والضمان الاجتماعي، وحق العمل. لقد تحكمت في المجتمع طبقة من كبار ملاك الأرض والتجار، وكانت أساس السلطة، ومدخل السيطرة الاستعمارية نتيجة تشابكها مع الرأسمال الاستعماري (الإمبريالي). بينما ظلت الأغلبية الشعبية تعاني من الفقر والبطالة والجهل والأمية والأمراض والتهميش. وظل الوجود الاستعماري

[43] هذا ما بحثته في، سلامة كيلة "التطور المحتجز، مأزق التطور الرأسمالي" دار روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 2، 2015.

والدولة التي أسسها هما القامع لطموحات الشعب، وأساسا المانع لمسار التطور الحداثي.

وإذا كان الوجود الاستعماري هو الذي يفرض هذه المعادلة بقوة جيوشه، فقد سمح ذلك لتعميق الهوة بين المراكز الرأسمالية التي تطورت بتسارع، وأصبحت تتسم باستحواذ التمركز المالي والتقنية العالية والأسواق الواسعة بعد أن سيطرت على أغلب العالم، وبين الأطراف التي ظلت دون صناعة، أو بصناعة هامشية هي أقرب إلى الحِرَف (المانيفاكتورات)، وفي ظل اقتصاد زراعي متخلف، وضعف الرأسمال المتراكم، وكذلك الجهل والأمية. لهذا لم يغير من الأمر خروج الاحتلال و"استقلال" الأطراف، فقد بات استقرار السوق المفتوح، المدعم في الأطراف من قبل الطبقة الرأسمالية التي نشأت، والمسيطرة على السلطة، هو عامل التأثير في مسار الأطراف، بالضبط نتيجة اللا تكافؤ الذي نشأ بين المركز والأطراف،[44] والذي كان العنصر الحاسم في استمرار هيمنة الرأسمال الإمبريالي، مدعما بقوة الدول الإمبريالية، وبالتالي بالضغوط التي يمكن أن تمارسها من أجل استقرار الوضع القائم.[45] لهذا كانت الأطراف تعيش حالة إعادة إنتاج البطالة والفقر والتهميش مع استمرار النمط الاقتصادي الذي تكرس، أولا نتيجة الوجود الاستعماري، ثم ثانيا نتيجة تكريس بنى مجتمعية محلية تتحكم بالدولة وتدفعها مصالحها التي نشأت لأن تحافظ على النمط الاقتصادي مستخدمة سطوة السلطة، ومدعومة من قبل الدول الإمبريالية.

كل ذلك كان يجعل الشعب المفقر إلى الصدام مع السلطة، ومع الدول الإمبريالية التي تحميها. وإذا كان يريد تحسين وضعه المعيشي عبر مطالب عديدة تتعلق بالريف وبالعمال وحتى بالفئات الوسطى، فقد بدا واضحا أن تحقيق ذلك يفترض الصدام مع الدول الإمبريالية ومع الطبقة الرأسمالية المسيطرة، والسعي لتدمير النمط الاقتصادي القائم. لقد كانت مطالب

---

[44] أنظر، سمير أمين "التطور اللا متكافئ" ترجمة برهان غليون، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1974.

[45] عالجت ذلك في، سلامة كيلة "الاشتراكية أو البربرية" دار الكنوز الأدبية، بيروت، ط1، 2001.

الشعب هي التحرر وتحقيق الاستقلال، والإصلاح الزراعي، وتحسين وضع العمال والفلاحين، والتعليم المجاني. وهي المطالب التي حملتها الأحزاب التي طمحت في تحقيق التطور (الشيوعية والقومية)، والتي ارتبطت بتغيير النمط الاقتصادي بعد تصفية الطبقة المسيطرة، التي كانت متشكلة من كبار ملاك الأرض والتجار.

إذن، يمكن القول إن هذا الميل الرأسمالي للهيمنة على العالم وصياغته وفق مصالح الرأسمالية في المراكز، والذي أنتج عالما مستقطبا بين مراكز وأطراف، كان يفرض في الأطراف أن يكون القطع مع الرأسمالية ذاتها هو المدخل لتحقيق "العدالة الاجتماعية" بالترافق مع تحقيق التطور بشكل أو بآخر. هذا ما تحقق في التجارب الاشتراكية التي حققتها أحزاب شيوعية (وشملت نصف العالم)، وما تحقق بشكل ما في تجارب ما أسمي "نظم التحرر الوطني"، أي حينما لعبت أحزاب قومية عبر الجيوش، أو قامت الجيوش بدورٍ كرافعة للتغيير. في التجارب الاشتراكية تحقق القطع مع النمط الرأسمالي وجرى إلغاء الملكية الخاصة، فتحقق "العدل الاجتماعي" في الوقت الذي كان المجتمع يعاد بناءه كمجتمع صناعي حداثي (وإنْ في ظل نظم شمولية). في تجارب التحرر الوطني جرى تدمير النمط الاقتصادي، وإنهاء الإقطاع ومحاولة بناء الصناعة، وفرض مجانية التعليم والضمان الاجتماعي والحق في العمل، لكن مرحلة محدودة، حيث سرعان ما انهارت التجربة بفعل ميل فئات حاكمة إلى مراكمة الثروة عبر السرقة (نهب المال العام)، والتحول إلى اللبرلة من جديد، وبالتالي إلغاء كل المنجزات السابقة، وخصخصة كل شيء تقريبا.

ما ظهر هنا هو أن تحقيق "العدالة الاجتماعية" يفترض تغيير النمط الاقتصادي، والميل لتحقيق التطور الصناعي والمجتمعي معا. أي هنا القطع مع النمط الرأسمالي العالمي، وتجاوز كل الآليات التي فرضها ويفرضها. لأن العدالة تفترض وجود اقتصاد منتج، وضامن للعمل، وقادر على ربط الأجور بالأسعار، ويوفر التعليم المجاني والضمان الاجتماعي والسكن اللائق. ولهذا

من حمل مطلب "العدالة الاجتماعية" هي تلك الأحزاب والقوى التي دخلت في صدام مع الدول الإمبريالية، وحاولت أن تحقق التطور بعيدا عن آلياتها. ولم تظهر تجارب غير ذلك، سوى في بلدان المراكز التي كانت قد تطورت وباتت هي المهيمنة، وتنهب طغمها المالية العالم، للحفاظ على استقرار المراكز.

(2)

هذا التكوين كان يفرض نشوب الثورات والصراعات والانقلابات، ويؤسس لنشوء الطموح لتحقيق العدالة. ولقد أشرت إلى أن هذا الطموح عبر عن ذاته من خلال القطع مع النمط الرأسمالي ككل، والسعي لتحقيق التطور والحداثة والعدالة، في صيغة اشتراكية وأخرى "تحررية" وإن كانت تغطت بغطاء "اشتراكي".

وإذا كان جوهر السيطرة الرأسمالية ظل قائما، أو أعيد إنتاجه بعد انهيار حركات التحرر ثم النظم الاشتراكية، فقد جرت تحولات في المراكز الإمبريالية زادت من إشكالية الأطراف. لقد بني "النظام القديم" على ضرورة تصدير السلع والرأسمال والحصول على المواد الأولية، لهذا جرى تشكيل الأطراف في الصيغة المشار إليها سابقا، حيث للزراعة دور منتج، وتشكلت البرجوازية كبرجوازية تجارية خدمية بنكية. لهذا كانت المشكلة الأكبر تتمثل في وضع الريف الذي يشكل المجتمع. وكان طموح الريف للتحرر والحصول على الأرض هو محرك الصراع الطبقي. ولقد حققت تجارب التحرر والاشتراكية مطامح الريف، فأعادت تشكيل المجتمع طبقيا، واقتصاديا بما أدى إلى تراجع دور الريف مع تزايد دور الصناعة. وحين انهارت التجارب كان انخراطها في النمط الرأسمالي مختلفا، لكن المراكز الإمبريالية عملت على تكييفها وفق مصالحها كذلك. هذا التكييف الذي خضع لطبية النمط الرأسمالي الذي أخذ في التبلور بعد أزمة سنة 1972 وفك ارتباط الدولار

بالذهب، وبالتالي نهاية اتفاق بروتون وودز. وهو الفك الذي سمح لأميركا بطباعة عملتها دون حدود.[46]

في الربع الأخير من القرن العشرين طرأ تغير كبير في بنية النمط الرأسمالي، فرض أن تسيطر الطغم المالية بعد أن تعمم الاقتصاد المالي كبديل عن الاقتصاد الحقيقي.[47] أي أصبح التداول المالي هو المسيطرة بعد أن طغت أشكال النشاط المالي على النشاط المنتج والاقتصاد الحقيقي. وبالتالي بات النمط ينزع إلى أن يكون اقتصادا "ريعيا"، يعتمد على النهب عبر آليات غير اقتصادية بالمعنى الذي قامت على أساسه الرأسمالية، حيث الإنتاج السلعي عبر الصناعة، أو كما وصفه ماركس في معادلة: ن - س - نَ، أي نقد/ سلعة نقد أكثر، حيث بات الأمر يتعلق بمعادلة: ن – نَ، أي نقد/ نقد أكثر دون الحاجة إلى السلعة، رغم أن النمط الرأسمالي لا زال يقوم على الصناعة وإنتاج السلع، لكن الذي هيمن خلال العقود الأخيرة هو المعادلة الأخيرة.

لماذا هيمن المال على الرأسمال إذن؟ إذا كان الرأسمال هو النقد الموظف في الإنتاج، فإن المال وهو النقد الموظف في مجالات أخرى لا تتعلق بالإنتاج (ولا بالتوزيع، وأيضا ليس الخدمات الضرورية لكل ذلك، وهذا ما يسمى الاقتصاد الحقيقي). في الماضي كان هذا يسمى الربا، أي الفائدة على الدَيْن، وهو الآن يتخذ أشكالا عديدة منها الدين، ومنها "المشتقات المالية"، والمضاربات في أسواق الأسهم وعلى السلع والعقارات والنفط والنقد ذاته. والسؤال هنا هو لماذا هذا التحول في النشاط الاقتصادي من الاقتصاد الحقيقي إلى الاقتصاد الريعي؟

---

[46] حول ذلك يمكن العودة إلى، جون كينيث جالبرت "تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر" سلسلة كتب عالم المعرفة، الكويت، رقم 261، سبتمبر 2000.

[47] هذا ما يشرحه فرانسوا موران، أنظر فرانسوا موران "جدار المال الجديد، دراسة حول التمويل المعولم"، صدر بالفرنسية سنة 2006، وكان يشير فيه إلى انهيار مالي قادم.

إذا كان النمط الرأسمالي يتسم بعلة فيض الإنتاج، وهي الحالة التي كانت تفضي إلى الركود الاقتصادي وتسبب في أزمة الكساد،[48] وبالتالي تؤدي إلى الحروب وإعادة تقاسم العالم، فقد كان النمط الرأسمالي يفضي كذلك إلى حصول فيض الأرباح، وبالتالي تسارع التراكم المالي. هذا التراكم الذي كان يدمر بعضه في الحروب الإمبريالية، ويوظف بعضه الآخر في إعادة البناء، وعموما في الاقتصاد الحقيقي. لكن السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية شهدت أولا نهاية الحروب الإمبريالية وتقاسم العالم، وثانيا توسع المنظومة الاشتراكية بعد أن باتت تشكل نصف العالم تقريبا، وهو الأمر الذي كان يعني تقلص السوق الرأسمالي. هذه الحالة الأخيرة كانت تؤدي إلى نشوء حالة إشباع في الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي ككل، خصوصا مع زيادة المزاحمة بين الشركات، وانهيار بعضها واندماج بعضها الآخر كما حدث خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين.[49] لهذا نشأت حالة من التراكم المالي في البنوك كانت تكبر، وباتت تشكل أزمة للبنوك ذاتها، لأنها تدفع الفوائد لمال يخسر نتيجة التضخم "الطبيعي"، الأمر الذي يعني إفلاس البنوك وانهيارها. إذن، يمكن القول بأن هناك كتل مالية باتت تتراكم دون أن تجد منفذا تستثمر فيه بعد أن أشبع الاقتصاد الحقيقي، بل بات يعاني من مظاهر الركود والإفلاس. ولأن كل مال لا يتحول إلى رأسمال يموت، جرى البحث عن منافذ للاستثمار خارج الاقتصاد الحقيقي، وهنا ليس غير لعبة المال/ مال (أي ن – نَ). أي الانتقال من الاقتصاد الحقيقي إلى الاقتصاد الافتراضي.

ترافق ذلك مع أزمة الدولار بداية سبعينيات القرن العشرين، حيث حصل اختلال في الميزان التجاري الأميركي لمصلحة أوروبا واليابان بعد أن

---

[48] حول ذلك أنظر، سلامة كيلة "العولمة الراهنة، آليات إعادة إنتاج النمط الرأسمالي العالمي" دار رند، دمشق، ط3، 2011.

[49] حول ذلك يمكن العودة إلى: مهير بوز "الانهيار، يوم الاثنين الأسود 19 ت1/ 1987" دار الحمراء، بيروت، ط1، 1990.

أيضا، هاري فيجي، جيرالد سوانسون "الإفلاس،؟ 199، الانهيار القادم لأميركا" الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 1995.

نهضت من الدمار الذي حاقها خلال الحرب الثانية، الأزمة التي أدت إلى تحرير علاقة الدولار بالذهب كما أشرتا. هذا الوضع الذي أعطى بنك الاحتياط الفيدرالي الأميركي حرية طباعة الدولار دون مقابل، والذي فرض نشوء مسار تراكمي من عملة الدولار، الأمر الذي صاعد من مشكلة التراكم المالي. لكنه نتيجة الهيمنة الأميركية بات يفرض أن تتراكم الأموال في البنوك الأميركية، وفي المؤسسات المالية التي جرى إنشاؤها، أكثر من تراكمه في البلدان الرأسمالية الأخرى، خصوصا مع رفع سعر الفائدة في البنوك الأميركية. بالتالي اصبحت هناك أرباح تتراكم، ودولارات تتراكم، ويتمركز كل ذلك أكثر في أميركا، بالتالي بالدولار. فوصل المال المتداول سنة 2008 (أي سنة الأزمة) إلى ألفي تريليون دولار، بينما بلغ الناتج العالمي 44 تريليون دولار،[50] والفارق هنا يظهر حالة التضخم التي باتت تحكم الاقتصاد العالمي. وفي هذه الفترة بلغت كتلة الدولارات المتداولة بين 600 و700 تريليون دولار، وهذا يؤشر إلى حالة التضخم التي باتت تحكم الاقتصاد الأميركي، والعالمي. يؤشر إلى السيولة النقدية التي تفوق كثيرة حجم وقدرة الاقتصاد العالمي.

تلك الكتل المالية التي باتت متراكمة فرضت البحث عن "منافذ"، أي عن مجالات استثمار جديدة. ويمكن هنا الإشارة إلى عدد منها، كما سنلاحظ أن هذه المجالات باتت تزيد من تضخم الكتلة المالية نتيجة الأرباح التي تحققها، والتي كانت في العديد منها على الربح في الاقتصاد الحقيقي عشرات المرات، فإذا كان الربح في الإنتاج السلعي يبلغ 5% فقد بلغ 15% وأحيانا أضعاف ذلك في الاقتصاد المالي.[51]

يمكن هنا أن نشير إلى الاتجاه للاستثمار في مسألة "التعديل الجيني" في الزراعة، والتي أفضت إلى فيض في الإنتاج الزراعي. كذلك يمكن أن نشير إلى الاستثمار في "المشتقات المالية"، هي المشتقات التي فتحت بابا عريضا لأشكال

---

[50] أنظر، سمير أمين "عن الأزمة، الخروج من أزمة الرأسمالية أو الخروج من الرأسمالية المأزومة" روافد للنشر والتوزيع، القاهرة ط1، 2014، ص34.

[51] المصدر ذاته، ص36.

من "النشاط الاقتصادي" مستحدث، رغم أن لا قيمة له.[52] ومن ثم الاستثمار في الديون، حيث فرض الضغط السياسي من قبل الإمبريالية الأميركية على "بلدان التحرر" أولا، في سياق ما أسمي "سياسة التصحيح الهيكلي"، وتحت حجة تصحيح عجز الميزانية، الحصول على القروض عبر صندوق النقد الدولي. ورغم أن الحديث كان يجري عن مساعدة، فقد كانت هذه القروض تدر أرباحا هائلة. ولقد تعممت فيما بعد على بلدان أميركا اللاتينية ثم بلدان أوروبا الشرقية، وبلدان جنوب أوروبا. ومالت البنوك والمؤسسات المالية الأميركية إلى توسيع سياسة الإقراض الداخلي بشروط مخففة، وكانت أزمة الرهن العقاري هي مدخل الانهيار المالي سنة 2008. ومع سياسة العولمة جرى فرض عولمة الأسواق المالية (البورصة)، التي تقوم أصلا على المضاربة، وبالتالي توسيع الاستثمار فيها، عبر المضاربة في العالم وليس في بلد بعينة. وشهدنا بعد ذلك المضاربة على السلع (المواد الغذائية مثلا) والخدمات والنفط، وحتى العملة (النقد).

وكانت مؤشر حركة التداول اليومي للنشاط الاقتصادي يشير إلى أن 90% منه يتعلق بنشاط مضارب، وبالتالي ظهر أن الطغم المالية هي التي باتت تهيمن على مجمل الاقتصاد العالمي كما يشرح فرانسوا موران.[53] لكن كل ذلك لم يستوعب التراكم المالي، لهذا تعممت وتعمقت سياسة الخصخصة، وأصبحت تطال ما كان يبدو أنه "حق طبيعي" للبشر، مثل البنية التحتية والتعليم والماء. فقد انتشر نشاط الشركات بشكل يوحي بأنها باتت تمتلك كل شيء بما في ذلك الجيوش، وإدارات الدولة، والطرقات والتعليم

[52] حول هذا الأمر يمكن العودة إلى، جورج كوبر "أصل الأزمات المالية، البنوك المركزية، فقاعات الائتمان، مغالطة فرضية السوق الفعال" كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2011. وأيضا، فرانسوا موران "جدار المال الجديد" سبق ذكره.

[53] موران "جدار المال الجديد" سبق ذكره.

والمستشفيات.[54] كما أصبح الرأسمال المصدر إلى الأطراف ينشط في القطاعات الريعية، مثل العقارات والخدمات والسياحة والبورصة.

لا شك أن لهيمنة هذا النمط "المالي" على المجمل النمط الرأسمالي قد فرض تكييف الأطراف بما يخدم الطغم المالية. وكانت العولمة هي المدخل لفرض التحرير الكامل للأسواق، والدفع بالخصخصة إلى النهاية، وبالتالي تحصين "الاستثمار" من كل تدخل للدولة، على العكس الفرض على الدولة الوطنية حماية هذه الاستثمارات. لقد عملت أميركا كزعيمة للدول الإمبريالية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي على تخلي الدولة عن كل دور اقتصادي، وتحويلها إلى حامي للاستثمار الأجنبي، وفتح الآفاق لهذا الاستثمار للنشاط في كل القطاعات. ومن ثم تشكيل "طبقة جديدة" هي أشبه بالمافيا تتمركز في الاقتصاد الريعي، الذي بات يتركز في العقارات والخدمات والسياحة والبنوك والبورصة والاستيراد.

وإذا كانت الرأسمالية قد منعت التطور الصناعي في الأطراف، فقد أدت سياسة الخصخصة إلى تدمير الصناعات التي أقيمت في مرحلة "التحرر الوطني" (وجرى أمر مماثل تجاه البلدان الاشتراكية السابقة لم ينجح عموما). لكن فيض الإنتاج الزراعي في المراكز نتيجة سياسة التعديل الجيني فرض تدمير الزراعة في العديد من بلدان الأطراف (البلدان العربية مثلا)، حيث باتت الرأسمالية بحاجة إلى الأسواق لمنتوجها الزراعي. وهو الأمر الذي أدى إلى انهيار كبير في الريف وانتقال نسبة مهمة من الفلاحين إلى العشوائيات في أطراف المدن بحثا عن العمل. لقد أصبحت المجتمعات تتشكل من طبقة رأسمالية ريعية مافياوية تنشط كما أشرنا في العقارات والخدمات والسياحة والبنوك والاستيراد، وتمركز الثروة بيدها، وطبقات شعبية مفقرة، سوى أقلية استفادت من النمط الاقتصادي (مهنيون خصوصا، وموظفون في

---

[54] أنظر، ريمي هيريرا "رأسمالية أخرى غير ممكنة" ترجمة د. أحمد زوبدي، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، المغرب، ط1، 2015. حيث يتناول هذا التوسع في الخصخصة بشكل مفيد لفهم طابع الرأسمالية القائمة.

قطاعات معينة مثل البنوك والتقنيات الحديثة). ويبدو واضحا أن الطبقات المفقرة تشكل النسبة العظم في المجتمع (تقريبا 30% بطالة، وأكثر من ذلك يعيشون تحت خط الفقر). وفي ظل تضاؤل القطاع المنتج توسعت الفئات المهمشة، وتقلص عدد الطبقة العاملة، والفلاحون.

هذا هو التكوين المجتمعي الذي تشكل في العقدين الأخيرين، بعد سنوات من الخصخصة وتحويل النمط الاقتصادي بالتركيز على القطاع الريعي. وهو وضع يظهر مدى الفقر والتهميش الذي تعمم بفعل التكوين الرأسمالي العالمي بالترابط مع "رجال أعمال جدد" محوروا الاقتصاد في قطاعات ريعية. لكن سنلمس بان هذا الربط الذي أخضع النمط الاقتصادي المحلي لهيمنة الطغم المالية الإمبريالية، والذي أنتج هذا الشكل المحلي، يؤثر في التكوين المحلي بشكل مستمر لغير مصلحة المفقرين، على العكس من ذلك يفضي إلى تصعيد الفقر والتهميش ويزيد في البطالة. فالمديونية التي طرحت كحل لأزمة عجز الميزانية تحت تضليل إعلامي يقول بأن سببها هو خسائر القطاع العام ودعم الدولة للسلع والخدمات، وبالتالي كانت تقدم الديون مقابل إنهاء القطاع العام وإنهاء تدخل الدولة في الاقتصاد عبر تحرير الأسواق. أن عجز الميزانية لم ينته بل اصبحت فوائد الديون هي العبء الذي يفرض سياسات اقتصادية جديدة تتمثل في زيادة الضرائب، وبالتالي تحميل الشعب نتائج المديونية التي مررت تحت عنوان حل مشاكله.

لقد أدى تحرير الأسواق والخصخصة إلى نهب القطاع العام. فمثلا كانت قيمة القطاع العام في مصر سنوات ثمانينات القرن العشرين هي 360 مليار دولار، نلاحظ أنها تلاشت، وتراكم على الدولة ديونا وصلت إلى 50 مليار دولار، بعد سداد لفوائدها منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين. ولقد استفادت مافيا الدولة ومحيطها من ذلك،[55] لكن الرأسمال الإمبريالي استفاد أكثر. رغم ذلك بات تسديد فوائد الديون يقع على كاهل الشعب عبر

[55] أنظر، عبدالخالق فاروق "اقتصاديات الفساد في مصر، كيف جرى إفساد مصر والمصريين 1974- 2010، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012.

الضرائب. وهذه مسألة تزيد من فقر جزء كبير من الشعب بشكل مستمر، وليس من الممكن وقفها دون إلغاء الديون، وهو الأمر الذي يعني الصدام مع الطغم الإمبريالية.

في مستوى آخر نشير إلى أن المضاربات على السلع والخدمات تنعكس ارتفاعا في اسعارها تتحمله الشعوب. وهذا ما ظهر قبيل وخلال الأزمة المالية التي حدثت سنة 2008، حيث كان ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية سببا في زيادة أزمة الأطراف، وفي تسريع انفجار الثورات في البلدان العربية. وفي ظل تحرير الأسواق وتطرف السوق الحرة، سوف تبقى الشعوب خاضعة لتحكم الرأسمالية في أسعار السلع والخدمات عموما، في وضع محلي لا يساعد إلى زيادة الأجور بما يوازي زيادة الأسعار.

إضافة إلى ذلك سنجد بأن الاستثمار في البورصة (المسمى الاستثمار قصير الأجل) يفضي بالضرورة إلى نهب المستثمرين الصغار، وربما تحقيق التوازن في النهب بين المافيا المحلية والطغم الإمبريالية. وهذا الأمر يعني نهب جزء من الناتج المحلي وتصديره إلى الخارج، مع خلق مشكلات متواترة في الاقتصاد نتيجة افلاس فئات وسطى وصغار المستثمرين الذي يحاولون الاستثمار في البورصة. وهذا ينعكس على مجمل الاقتصاد، وبالتالي يؤدي إلى إفقار فئات جديدة باستمرار. وتأتي عملية الاستثمار في قطاعات البنية التحتية لتكمل الأزمة المجتمعية، حيث أن خصخصة الطرق والتعليم والصحة وقطاعات النفط والغاز، والتنظيفات، وبعض قطاعات الدولة، يعني أن يدفع المواطن في مجالات كان يتحصل عليها دون مقابل، أو يدفع أسعارا أعلى في قطاعات كان يدفع فيها أقل. أي أن المواطن هنا سوف يخضع لأسعار جديدة ربحية تضعها الشركات في هذه القطاعات الحيوية. المعنى هنا أن أعباء المواطن تزداد، حيث يجب أن يشتري بأسعار اعلى، ويدفع في قطاعات كانت مجانية، في وضع لم يتحصل فيها على أجور أعلى. وأيضا هذه عملية مستمرة وتتزايد.

يمكن أن نقول هنا بأن الشعوب باتت تخضع لتحكم الشركات الإمبريالية مباشرة، كما باتت تخضع لابتزاز الدولة. وهي في الحالين لا تقابل بزيادة في الأجور، لأن النمط المعمم بات يعني النهب المتصاعد والمستمر. والسبب في ذلك هو طبيعته المشار إليها قبلا، حيث أن آليات النظام المالي تفرض التراكم المتسارع في سياق عملية تضخمية لا توقف لها. فنسب الأرباح تزيد من تراكم المال، الذي يعود للتوظيف في القطاع ذاته. وطبيعة الأرباح تضخمية أصلا كما أشرنا. ولهذا تصبح عملية النهب متسارعة ومتوسعة، وهو الأمر الذي يلقي بالشعوب في مجاهل البطالة والفقر الشديد.

هذا النمط الاقتصادي هو نمط نهب، وهو بطبيعته يصاعد النهب وفق الأشكال التي جرت الإشارة إليها. وهو يسير في "خط واحد" يهدف إلى تضخيم التراكم بأقصى سرعة، وبأكبر إمكانية. من هذا المنطلق نقول بأنه يدفع إلى عكس تحقيق العدالة الاجتماعية، أي إلى إفقار متزايد. وهذه العملية موضوعية لا إمكانية لتغييرها من داخلها، بالضبط لأن هذا الشكل المالي هو الذي بات يتحكم (وليس يسيطر فقط) في النمط الرأسمالي ككل. ولقد أشرنا إلى أن كل الآليات التي يتمدد فيها تدفع إلى زيادة الأعباء على الطبقات الشعبية، على عكس ما يصور عادة من قبل منظري اللبرلة.

بالتالي يمكن تلخيص الأمر بالقول إن النمط الرأسمالي قد تحول إلى سيطرة الطغم المالية التي تنشط في المضاربات وأسواق الأسهم والمديونية والمشتقات المالية والاستثمار في "أوليات الحياة". وأن الفائض المتحقق في هذه العملية هو فائض متضخم، وهو الأمر الذي يزيد التراكم المالي الذي أفضى إلى ذلك، كما يزيد الحاجة إلى تضخيم الفائض من جديد. ولقد فرضت هذه الآليات ذاتها منذ تسعينيات القرن العشرين بعد انهيار المنظومة الاشتراكية، حيث همشت دور الدولة إلا لخدمة الطغم المالية، وفتحت الأسواق مشاعا للنهب. وشكلت طبقة محلية مافياوية خادمة لها. لهذا بات التكوين المحلي مؤسسا على أساس النهب، ووفق آلياته لا يستطيع سوى تصعيد النهب. وهي عملية تدفع إلى تصعيد الإفقار والتهميش والبطالة

بالضرورة. وليس من الممكن تجاوز ذلك من خلال الاستمرار في وجود هذا التكوين.

هنا نحن إزاء نمط ينفي العدالة الاجتماعية بشكل كامل، لأنه يكرس النهب بأفظع أشكاله.

(3)

بالتالي، وقبل البحث في مسألة العدالة الاجتماعية لا بد من التأكيد على مسألة "القطع"[56] مع النمط الرأسمالي القائم، حيث ليس من الممكن أن نفكر في العدالة الاجتماعية في نمط اقتصادي قائم على التهميش والنهب، وعلى الإغراق في التهميش والنهب نتيجة أن بنيته باتت تحتم ذلك. وهنا ينتقل الأمر من البحث في خيار "تقني" يتعلق بإمكانية تحقيق العدالة الاجتماعية في ظل النمط الرأسمالي القائم، إلى خيار طبقي يفترض تجاوز الرأسمالية ذاتها. فالمسألة بالأساس تتعلق بالإجابة على أسئلة مثل، كيف يمكن توفير بنية اقتصادية تحقق الاستيعاب الكامل لقوى العمل؟ وكيف يمكن لهذه البنية أن تسمح بالحصول على أجور تسمح بـ "عيش كريم"؟ وبتحقيق مجانية التعليم وعلميته؟ وتحقيق ضمان اجتماعي شامل؟ وبنية تحتية متطورة؟ وحتى بنظام ديمقراطي حقيقي؟.

هذه أسئلة تحتاج إلى إجابات ونحن نبحث في تحقيق حتى الحد الأدنى من "العيش الكريم". وكلها توصل إلى أنه ليس من الممكن تحقيق ذلك في ظل استمرار النمط الريعي القائم، والمتشابك تبعيا بالنمط الرأسمالي بشكليه القديم والجديد. حيث أن تحقيق حتى الحد الأدنى يفترض تغيير النمط الاقتصادي من طابعه الريعي التابع إلى نمط منتج زراعيا وصناعيا، فهذه القطاعات هي التي يمكنها أن تستوعب العمالة وأن تنتج فائضا يسمح بتحسين الأجور، وأيضا تسمح بتغيير وضعية الميزان التجاري لمصلحة تقليص

[56] أنظر، سمير أمين "الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواح والعشرين" دار الفارابي، بيروت، ط1، 2002.

الاستيراد بشكل كبير، الأمر الذي يوقف النهب من جهة لكنه من جهة أخرى يسمح بربط متوازن للعلاقة بين الأجور والأسعار.

وهذا النمط الاقتصادي لا يتوافق مع مصلحة الرأسمالية المحلية ولا مع مصلحة رأسمالية المراكز، ولا الطغم المالية المتحكمة الآن. لهذا فإن تحقيقه يفرض أن يصبح هدف طبقات أخرى، ولقد كان كذلك كما أشرنا إلى تجارب "التحرر الوطني" (أو النظم القومية)، لكنه فشل بسرعة فائقة نتيجة تمسك تلك الفئات بـ "الملكية الخاصة" رغم رفعها شعارات اشتراكية واتباعها سياسات اقتصادية مشابهة لسياسات النظم الاشتراكية. حيث سرعان ما انتقلت من تحقيق التطور المجتمعي إلى تحقيق الميل الفردي الهادف إلى الارتقاء الطبقي، الذي جعلها تعيد التشبيك مع النمط الرأسمالي وفق شروط الأخير، فهي تمثل فئات وسطى ريفية كما أشرت يسكنها هوس الملكية الخاصة. هذا ما جعلني أشير إلى أن تحقيق العدالة الاجتماعية لا يتعلق بحل "تقني" بل بخيار طبقي.

بالتالي سيكون السؤال المركزي هنا هو: من سيحقق هذا القطع مع النمط الرأسمالي؟

الأمر يتعلق بالقطع مع النمط الرأسمالي القائم، وبتجاوز الرأسمالية بالتالي. ويقوم على مشروع يهدف أساسا إلى بناء قاعدة صناعية متطورة، وتوسيع وتحديث الزراعة، كأوليتين لبناء اقتصاد منتج يمكن على أساسه بناء مجتمع يحقق "العدالة الاجتماعية". ويحقق كذلك الديمقراطية، لأن النمط الريعي لا يسمح أصلا ببناء دولة ديمقراطية لأنه نمط نهبوي مافياوي متحكم به، في التحليل الأخير، من قبل الطغم الإمبريالية.

□

بنية الدولة والعدالة الاجتماعية في المنطقة العربية: أزمة سياسات أم أزمة بنيوية؟

محمد العجاتي

باحث سياسي ومدير منتدى البدائل العربي للدراسات

عمر سمير

باحث بمنتدى البدائل العربي للدراسات

بينما يدفع منظرو الليبرالية بأن استغلال بعض الناس لبعضهم الآخر، ووجود دول قمعية، وخضوع النساء للرجال في الأسرة النووية على أنها نتاج طبيعي للطبيعة البشرية في تحليل نشأة الدول والمجتمعات البشرية الحداثية ونتاج طبيعي لتفاعل المزايا النسبية للبشر والأمم،[57] فإن الاشتراكيون يرون ذلك نتاجا للتاريخ البشري وليس دالة حتمية في طبيعة البشر، إذن ثمة معضلات أساسية ترتبط بطبيعة النظرة إلى النفس البشرية والوحدات الاجتماعية الأساسية وطبيعة العلاقات البشرية القائمة في إطارها، ومن ثم تنعكس هذه المعضلات على اختلاف المنظورات لطبيعة نشأة الدولة بصفة عامة وعلاقة ذلك بالقيم الجمعية والعدالة الاجتماعية واحدة من أهم تلك القيم، وفي العالم العربي تصبح هذه المعضلة مركبة إذ تتخذ أبعادا دينية وتاريخية قد تدفع البعض إلى الاعتقاد بأن التفاوتات الحالية بين الأفراد والأقاليم داخل الدولة الواحدة هي طبيعية بل وحتمية، بينما هي في حقيقتها قد تكون نتاج لتطورات في بنية الدولة والمجتمعات العربية وطبيعة العلاقة بينهما وهذا ما تحاول الورقة تحليله عبر ثلاثة عناصر أساسية هي بنية الدولة العربية، بنية المدينة في المنطقة العربية، البنية الطبقية في المنطقة.

---

[57] آدم سميث، ثروة الأمم، الجزء الأول ترجمة حسني زينة، بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، ط1، 2007، http://is.gd/r9xrwa

أولا: بنية الدولة العربية

إذا كان ثمة اختلاف في تفسير نشأة الدولة العربية الحديثة باعتبارها في بعض الحالات نتاج لتطورات محلية كان لكل منها تاريخ شبه مستقل عن الامبراطوريات المتعاقبة التي خضعت لها وحدود جغرافية أو على الأقل نواة جغرافية تشكل قاعدة حكمها مثل مصر وتونس والجزائر والمغرب وكثير منها سابق في وجوده واستقلاله على الاستعمار،[58] أو باعتبارها في حالات أخرى صنيعة الاستعمار ونتاج لسايكس بيكو وما تلاها من ترتيبات باعتبار القوى الاستعمارية هي التي قامت برسم الحدود وصناعة مؤسسات الدولة بعد تجزئتها بما يخدم مصالحها في المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى ومن ثم لا ترتبط أسباب نشأتها بمعطيات تاريخية محلية كما هو الحال بالنسبة لسوريا والعراق ولبنان وفلسطين والأردن،[59] فإن الرابط بين النظرتين للدولة العربية هو قابليتها للاستعمار والخضوع لفئة تسلطية سواء خارج القطر أو متعاونة مع من في خارجه، ومن ثم هذه القابليات تعكس محاولة شرعنة التفاوتات من قبل السلطات التي حكمت هذه الدول.[60]

وقد غابت الأسس الموضوعية لبناء الدول العربية التي أعقبت تدهور الخلافة العثمانية ومن ثم نشأت سلطات كان يفترض في نشأتها تجاوز قبليات وطبقيات، بينما نشأت في الواقع سلطات لتكريسها وتقنينها بحيث يتقبل المجتمع مزيدا من التمايزات على أسس مناطقية وجهوية وقبلية تحت مسمى دولة قطرية تتشدق بالسيادة الوطنية في مواجهة دول جوارها العربية مع تخلي كامل عن هذا في التعامل مع غير العرب كلما اقتضت حاجة السلطة الحاكمة لذلك.[61]

---

[58] أحمد طربين: ""التجزئة العربية كيف تحققت"" ، سلسلة الثقافة القومية ، العدد 14، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية 1978، ص 29-40.

[59] أشواق عباس، الأزمة البنيوية للدولة العربية المعاصرة، موقع مجلة الديمقراطية، http://is.gd/E75S8i

[60] خلدون حسن النقيب: ""الدولة التسلطية في المشرق المعاصر- دراسة بنائية مقارنة""، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

[61] حسام عيتاني، انهيار الدولة العربية، موقع جريدة الحياة اللندنية بتاريخ 11مايو 2014، http://is.gd/r3XbOS

وهناك تغيرات عدة طرأت على الدولة العربية منذ نشأتها وحتى قيام الربيع العربي الذي اعتبر في بعض الحالات اعتراضا على مسار التطور الخاطئ للدول العربية أو على الأقل محاولة لإعادة التأسيس لهذه الدول وفق مبادئ أكثر عدالة وأكثر قابلية للاستمرار، تشمل هذه التغيرات تغير طبيعة الخطر الخارجي المحيط بالدول العربية من كونه مستعمرا استعمار مباشر إلى نمط الاحتلال وإنشاء كيان من الصفر وسط إقليم جغرافي كان يفترض فيه التناسق والقوة، إذ نشأت إسرائيل واستطاعت البقاء والمقاومة للنمط السائد للدولة العربية وهو نمط الدولة المملكة أو الدولة المستعمَرة، ثم نمط الدولة القومية التي تحولت لنموذج الجمهوريات المستقلة المقاومة للاحتلال والاستعمار حيث بروز الزعامات العسكرية في مراحل ما بعد الاستقلال وما بني عليها من آمال في التحرر من الظلم والفقر بالتوازي مع التحرر من الاستعمار، ثم التحول تدريجيا لنمط الدولة الوطنية الريعية التي تعلي من قيم السوق وتفتقد لأسس لشرعية وجودها، إذ يقدم القطاع الخاص أغلب الخدمات، وفي سياق التحول لنمط الدولة الريعية في الدول النفطية العربية فإن ثمة التحول مادي هائل طرأ على هذه المجتمعات في العقود الأخيرة والذي أدى بدوره إلى ضعضعة البناء القبلي للمجتمع أن لم يكن قد قوضه بشكل كبير[62]

إذن معظم هذه الدول لم تنشأ وفقا لعقود اجتماعية وإنما وفق أمر واقعي فوقي سواء تواجد هذا الواقع قبيل الاستعمار أو فرضه هذا الاستعمار على المجتمع بتناقضاته وتمايزاته المتراكمة، فكان للقبلية والطائفية حضور واضح في بنية معظم دول المشرق العربي إلى الحد الذي لا يمكن معه القول أن ثمة بنية حداثية لهذه الدول حتى وإن اتبعت مسارات تحديث في بناها التحتية وقوانينها لأنها بالأساس قامت على تكريس التمايزات، بينما في دول كمصر والعراق وبعض دول المغرب العربي التي شهدت عقود إذعان من قبل المجتمع للتأسيس لسلطة سياسية ملكية مستقلة نوعا ما عن الحكم

[62] محمد عبيد غباش، الدولة الخليجية، الجزيرة نت بتاريخ 3 أكتوبر 2004، http://is.gd/26p0Xk

العثماني منذ قرنين من الزمان، نجد هذه السلطة أساسا تقوم على تفاوض بين أعيان مجتمعات وبين مندوبي السلطة العثمانية لإنشاء الدولة للحفاظ على امتيازاتهم.

كان من الطبيعي في هذا السياق التاريخي أن تحاول الدولة العربية تأميم المجال العام المجتمعي لصالح السلطات الحاكمة واعتبرت ذلك مقياسا لقوة الدولة، وفي المقابل عمل المجتمع العربي على تطوير آليات بقائه، وتحجيم تأثير الدولة عليه، من خلال ابتكار وسائل للمقاومة، وتوسيع هامش حرية المجتمع بشكل قد يقترب من مفهوم العصيان المدني، أي الامتناع الطوعي من جانب المواطنين عن القيام بالتزاماتهم تجاه الدولة. وتزايدت هذه الممارسات، كلما حاولت الدولة ممارسة مزيد من التغلغل في المجتمع، وإفقاده حريته في الحركة، فظهر التهرب من الضرائب، والتهرب من الخدمة العسكرية، ومخالفة جداول الزراعة، وغيرها من مظاهر العصيان التي مارسها أفراد المجتمع، مع ملاحظة أنه لم يتم تكييف هذه الممارسات على المستوي الفكري والنظري.[63]

وفي مرحلة التحرر الوطني تم استخدام سياسات العدالة الاجتماعية لتغيير النخب الحاكمة وليس لتعديل الخلل في بنية الدولة، والمثال الأهم في ذلك قانون الإصلاح الزراعي الذي تم تطبيقه في مصر بعد أقل من ثلاثة شهور من ثورة 52، ورغم تمليكه أراض للفلاحين المعدمين فإنه استخدم كذلك كأداة إلى ضرب مصالح الطبقة الحاكمة قبل الثورة من ملاك الأراضي، وإذا كان البعض قد ركز على تطور الأزمة البنيوية للدولة العربية خلال عملية بناء مؤسسات الدولة في مرحلة ما بعد الاستقلال، سواء المؤسسات السيادية منها كالجيش والأمن والتمثيل الدبلوماسي, أو الخدمية كالتعليم والصحة والإسكان والإدارات المحلية , أو الإنتاجية كشركات القطاع

[63] أمل حماده، معادلة جديدة؟: إعادة تشكل العلاقة بين الدولة والمجتمع بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، http://is.gd/ttkMXn

العام والمشروعات الاقتصادية الكبرى المملوكة للدولة،[64] فإن تشكيل هذه المؤسسات عقب الاستقلال كان بشكل كبير في صالح الفئات الأكثر فقرا من أبناء الفلاحين والمهنيين إذ سبق عملية الاستقلال حراكات اجتماعية قوية ضد الإقطاع والطبقية في كل البلدان العربية التي كانت قد وقعت تحت الاستعمار، ومن ثم كانت هناك نزعة نحو تأسيس عدالة اجتماعية وقواعد عادلة لبناء هذه المؤسسات إلا أن التطور الذي لحق ببنية هذه المؤسسات بعد رحيل الزعامات التاريخية للاستقلال التي أسست للتماهي بين النظام السياسي والدولة كان هو الأسوأ بالنسبة للعدالة الاجتماعية إذ تصدرت المشهد السياسي مجموعات ترتبط بمصالح النظام الاقتصادي العالمي السائد وتصور نفسها باعتبارها الدولة، وكرست هذا التماهي بين القيادات السياسية في البلدان العربية وبين الدولة العربية ما أدى لمحاولة شرعنة عمليات التوريث في الدول غير الملكية والاقتراب بها من النموذج الملكي الأسري قبيل ثورات الربيع العربي.

ارتبط ذلك بالبنية الفوقية لهذه المجتمعات والدول العربية سواء من قبل هذه الزعامات أو حتى عبر التراكمات التاريخية للدول ذات العمق التاريخي في المنطقة، وهو ما خلف إشكالية غياب الديمقراطية، إذ تصنع السياسات وتنفذ وفق رؤية من أعلى دون النظر للتطور في الحاجات الموضوعية للسكان المعنيين بهذه السياسات، ومن ثم تصبح أية سياسات - حتى وإن بدت عادلة- مبتورة عن رؤية شاملة للعدالة الاجتماعية ولا تربطها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمجموعات باعتبارهم مواطنين، ومن ثم يغيب الحق في التنمية والتعليم والصحة والسكن والنفاذ للخدمات

[64] حسين توفيق إبراهيم: ""مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية""، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 1985، ص 56-57.

العامة بشكل عام في مقابل برامج مبتورة للمساعدات الاجتماعية هي أشبه بالرشوة الاجتماعية.[65]

وهو الأوضح في حالة دول الخليج التي تحولت بنيتها وفقا لتحول النمط الاقتصادي السائد إلى نمط الدولة الريعية التي تعتمد على النفط بشكل مباشر، وقد جاء التفسير لطبيعة السلطة السياسية معتمداً على أن النظام الاقتصادي في الخليج ولد دولة ريعية لا تفرض الضرائب والمكوس على مواطنيها، بل تقوم على عكس كل دول العالم، بالدفع لهم في دولة رفاه غير ضريبية، وعبر توظيفهم في جهاتها الإدارية والخدمية والأمنية، وهو شيء يشبه عملية رشوة سياسية حيث أسر حاكمة تحتكر السلطة السياسية مقابل عقد اجتماعي تقوم بمقتضاه بضمان الوظائف والخدمات الاجتماعية، ومجتمعات تستقبل هذه الخدمات لا كحقوق مواطنة بل كهبات تقوم مقابلها بالصمت عن إطلاق يد الحاكم ليتصرف على هواه. كل ما سبق يطرح أهمية الديمقراطية والمواطنة كأسس لإيجاد بنية دولة أكثر عدالة، كان هذا واضحا في مقايضة الاحتجاجات بالمساعدات في دول مثل المغرب والأردن ودول مجلس التعاون الخليجي ماعدا البحرين كنوع من الاستجابات السياسية السريعة لانطلاق الربيع العربي.[66]

وقد أدى انفجار الثورات العربية إلى تداول واسع لمفهوم العدالة الاجتماعية في العالم العربي حيث فجرت الثورة ديناميات ومبادرات كثيرة ودعمت عمل المجتمع المدني في دول الربيع، وأنتجت الثورات كذلك تحالفات متعددة عابرة للطبقات والأيدولوجيات، وتعد من أهم نتائجها ارتفاع الطلب والوعي على التوزيع العادل للثروة وفق سياسات اقتصادية واجتماعية تراعي الاختلافات الكبيرة بين الدولة ومناطقها وطبقاتها، وأعادت الثورات النظر في العلاقة بين الدولة والمواطن على مستوى الواقع الملموس وعلى مستوى

---

[65] وعود الربيع: المواطنة والمشاركة المدنية في مسارات التحول الديمقراطي، بيروت: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا الإسكوا، بيروت، 2013، ص 42-57

[66] وعود الربيع: المواطنة والمشاركة المدنية في مسارات التحول الديمقراطي، مرجع سابق ص 52.

الوثائق الدستورية المختلفة، ولعل المكسب الأهم هو قوة الصوت (Power of Voice)، التي اكتسبتها الجماهير العربية وكشفت الثورات العربية عن العديد من التحديات التي تواجه الدول والحكومات.[67]

كل هذه الحراكات الثورية تمس جوهر بنية الدولة العربية وتبرز الحاجة لتغيير أسس شرعية الدولة وطبيعة العقد الاجتماعي بينها وبين المواطن والمجتمع للوصول إلى دول أكثر عدالة ومن ثم استدامة في شرعيتها وقوتها، هذا لا يعني أن الثورات هي دعوة لهدم الدول، ذلك أن كثيرا من هذه الدول التي قامت فيها ثورات لا يمكن اعتبارها دولا بمعنى قدرتها على تقديم خدمات عامة صحية وتعليمية وخدمية إلى كل مناطقها بمساواة وعدالة، لكن النظم التي ترى في نفسها الدولة وفي غيرها من الأصوات دعوات لهدم الدولة وللإرهاب تستغل هذا لشرعنة ممارساتها ولتأجيل مطالب العدالة الاجتماعية، وإلا فثمة إعادة تأسيس لنظم قوية ودول ضعيفة، بل وربما نظم ضعيفة ودولا هشة في بعض دول الربيع العربي.

ثانيا بنية المدينة في المنطقة العربية:

كان ظهور المدينة العربية يقتضي الانتقال من الأنماط التقليدية لشرعية السلطة السياسية إلى نمط جديد قائم على المواطنة والمساواة إلا أن العصبية التي يقدم ابن خلدون نظرية فيها تحولت لنوع من الخضوع المديني حيث العصبيات المغلوبة تسلم أمرها للعصبيات الغالبة ولا تبذل أي خطاب مضاد لهذا الغلب،[68] إذ صحب نشأة هذه المدن عملية تركيز للثروة والنشاط الاقتصادي والتجاري في مناطق وأقاليم جغرافية ومدن بعينها ما خلق ظاهرة الهجرة الداخلية والعشوائية في بعض المدن ومن ثم النظرة لهذه الأماكن العشوائية وساكنيها باعتبارهم وباء يجب التخلص منه، هذه

---

[67] مهى يحيى، العدالة الاجتماعية في زمن الثورات، في "العدالة الاجتماعية: المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية، القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات، 2014، ص17

[68] ابن خلدون، المقدمة، الجزء الأول الباب الثاني في العمران البدوي والأمم الوحشية والقبائل، الفصلين السادس والسابع

العشوائية في بنية المدينة العربية خلقت مظاهر تفاوت جديدة وأبرزت صراع الحق في المدينة والحق في السكن.[69]

وتتعقد هذه التفاوتات إذا نظرنا لتوزيع الخدمات من مطارات ووسائل نقل عام وطرق وخدمات صحية وتعيينات في مستويات وظيفية معينة من جهة أخرى إذ يثور تساؤل هل تتطابق تمايزات طبقية وقبليات وجهويات مع مستويات معينة في الهياكل والمؤسسات ومستوى تركز هذه التطابقات في مستويات بعينها، مستوى تركز السلطة والثروة في البلدان العربية وكيف خلق ذلك لا مساواة عبر المدن والمناطق وداخلها؟.

ففي كثير من المدن التاريخية العربية نمت ظاهرة العشوائيات، وبرز الجدل حول ترييف المدينة والثقافة ومدى كونه متعمدا أم عفويا باعتبارها ظواهر أنثروبولوجية جديدة[70]، وظهر الصراع بين المدن الجديدة سواء تلك التي أنشأها المستعمر كما في المغرب العربي أو التي أنشأتها الحكومات العربية والمدن القديمة من حيث حيز الاهتمام وطبيعة الخدمات والتمايزات الاقتصادية والاجتماعية التي أبرزها هذا الصراع، كما برز النقاش المضاد حول تجريف الريف جراء السياسات القائمة على تقسيم المجتمع قروي/ريفي وحضري/مديني، حظي معها العالم الحضري بعناية أكبر ورعاية أفضل، وتمويل متزايد وضغط مصاحب للوعي والثقافة والتعلم، وتركيز للمصالح داخل فضاءاتها ومؤسساتها، الأمر الذي جعل العالم القروي تابعا للعالم الحضري، مهمشا حينا، مستغلا حينا آخر، دون أن يعني ذلك استفادته من ثرواته في تنمية قروية أو تجهيزات مناسبة أو هيكلة عمرانية للحياة السوسيوثقافية المناسبة للإنسان القروي والبدوي.[71]

---

[69] انظر تقرير شبكة حقوق الأرض والسكن التحالف الدولي للموئل، بعنوان الأرض ومن عليها حقوق ومصير الشعوب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دفتر أحوال منتدى الأرض 2009-2013، القاهرة: مركز المحروسة للنشر 2013 http://is.gd/VCQ3w7

[70] كفاح محمود كريم، العراق وعملية ترييف المدن، موقع الركن الأخضر، 2010/6/8، http://is.gd/8um3UE

[71] حسن إمامي، ترييف المدن: ظاهرة أنثروبولوجية جديدة، ماروك برس، http://is.gd/k2Mp6v

في تطور حديث للمدينة العربية التي سيطر عليها كبار رجال الأعمال تم تكريس الطبقيات باختراع إنشاء المدن المغلقة الخاصة بفئات اجتماعية من ذوي دخول بعينها وهو تطور جديد يصب في اتجاه تكريس اللا مساواة في اللاوعي أو حتى في الوعي الجمعي لقاطني المدينة إذ يتبادلون صورا نمطية سلبية تجاه بعضهم البعض.

وربما هذا ليس نتاجا عفويا لتنافس قوى السوق بقدر ما يعكس توجهات أنظمة حاكمة لفترات طويلة باتجاه خلق مناطق ومدن نموذجية سواء للتفاخر بها أمام الخارج أو سكنى لفئات مؤيديها ومن ثم يتم تسهيل إجراءات توصيل الخدمات العامة والبنية الأساسية لهذه المدن والمناطق دون غيرها، والتغاضي عن مخالفات قاطنيها مقابل التأييد المطلق من قبلهم للسلطة، يمكن قراءة ذلك في توزيع المطارات والموانئ والطرق الرئيسية على المدن ففي المغرب تتركز المطارات في الجنوب الغربي، وفي مصر على سبيل المثال لم تنتشر المطارات الدولية إلا مؤخرا في المناطق غير السياحية، وليست هناك مطارات في كثير من مدن الدلتا وبعض مدن الصعيد الطاردة للعمالة المهاجرة للخارج.[72] هذا التركز للجامعات والسياحة والخدمات في مناطق بعينها يجعلها محلا للوافدين ويتحول أبناء المدن إلى مقدمي خدمات ليس أكثر.

أيضا هناك ما يشبه التطابق بين بعض المدن والمناطق من جهة وبعض القبائل من جهة أخرى ينتشر هذا في الكثير من البلدان العربية مثل اليمن وليبيا وحتى صعيد مصر وجنوب الجزائر والمغرب وموريتانيا في هذه المناطق تكاد تتقاطع قبليات وانتماءات مذهبية ودينية معينة مع حدود محافظات أو مدن تابعة، وتارة يغلب التمترس بالمدينة حال الخلاف مع مدن أخرى أو القبيلة حال الخلاف مع قبائل أخرى وهو ما يعني غياب علاقات تعاقدية فردية عادلة بين الفرد والمجتمع أو بين الفرد والدولة لغيابها عن هذه المناطق

[72] حيث لا توجد مطارات في محافظتي المنيا والمنوفية وهما من المحافظات الطاردة للهجرة بينما توجد مطارات في محافظات أقل من حيث عدد السكان، كذلك تتعدد الطرق التي تربط مدن الصعيد الرئيسية بالقاهرة مع انخفاض جودة بعضها بينما لا يخدم مدن الدلتا المكتظة بالسكان مجمعة سوى طريق زراعي دون منطق.

منذ عقود أو لحضورها الأمني وفقط، هذا الغياب للدولة يتناقض مع فكرة العدالة الاجتماعية في بعدها المناطقي الجغرافي، كما أن سوء وسائل الربط بين المدن المختلفة داخل الدولة العربية الواحدة وعدم توافر وسائل نقل عام مناسبة وسريعة يعضد من فكرة الجيتوهات إذ لولا ظروف نقص فرص العمل ونقص بعض المواد في مدينة بعينها لاكتفى أهلها بالبقاء فيها من دون انتقال منها، ومع وجود هذه الحاجات فإن من ينتقلون هم فئات محدودة في معظم البلدان وبالتالي لا يحظى الكثير من المواطنين بفرص عادلة للوصول إلى المدينة أو توصيل خدماتها إليهم من قبل الدولة اللهم إلا عن طريق قطاع خاص يستغلهم في وسائل الانتقال وفي نقل السلع والخدمات إليهم وهو يحافظ على الفروق والتناقضات والتمايزات بين المناطق لصالح بقائه واستمراره في جني الأرباح جراء هذه التناقضات.[73]

وفيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية نجد أن ما يتوفر للأجهزة الأمنية العربية من إمكانيات تيسر عليها التغلغل في كافة الجهات والمناطق حسب ضرورة ذلك للسلطة الحاكمة، لا يتوفر لغيرها من مؤسسات الدولة المتعلقة بالخدمات التعليمية والصحية التي قد تحتفظ بتواجد مادي خالي من الجودة والكفاءة والمساواة التي تقتضيها العدالة الاجتماعية، وهو ما يجعل جهات محلية قبلية أو دينية تقوم بوظائف الدولة ويضعف فرصة وصول هذه الخدمات للجميع بحياد، بل في بعض البلدان يصبح الأمن من وظائف القطاع الخاص إذ تنمو شركات الأمن الخاصة في المنطقة العربية بشكل مضطرد،[74] ما يعني انسحاب الدولة من أدوارها الأساسية المرتبط بحق المواطنين في الأمن الذي تقايضه بالعدالة كلما علت الأصوات المطالبة بمزيد

---

[73] ففي مصر على سبيل المثال تتواجد المناجم والمحاجر في مناطق بينما أماكن تصنيع الخامات المستخرجة منها يتم إنشاؤها في مناطق بعيدة نسبيا، وهو ما يكرس ظاهرة العمالة المهاجرة داخليا ويزيد من الإنفاق على التنقلات دون وجود شبكات نقل رخيصة تربط العاملين بهذه المناطق بمناطقهم، مع تضاعف الفوارق بين سعر الخامات وأسعار المنتجات النهائية جراء عملية النقل.

[74] رضوى عمار، خصخصة الأمن: تصاعد دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الإقليم، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، بتاريخ، 23 يونية 2015، http://is.gd/JrRP7t

من العدالة والحقوق المرتبطة بها بعد أن انسحبت في ظل السياسات النيوليبرالية من قطاع الخدمات الأساسية بشكل كبير سواء تحت مسميات الخصخصة والإصلاح الإداري أو الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وهذه التمايزات تنتج آليات تعمل ضد العدالة الاجتماعية، إذ قد يتم التمييز المقصود أو غير المقصود بين المواطنين علي أسس تتناقض مع فكرة العدالة ووجود الدولة، فالمرأة والمرأة القروية أكثر معاناة من الأمية والبطالة في كثير من البلدان العربية وهذا مرتبط بالتوزيع غير الرشيد للمدارس في مختلف أرجاء الدولة العربية وهو ما يمنع الفتيات خاصة من إتمام تعليمهن لوجود المدارس بعيدا عن مقر سكنهم، أي أن السياسات المتبعة تعوق فكرة النفاذ للحقوق الاقتصادية والاجتماعية على نحو عادل وهذا ما يعني أن الدولة أمامها تحدي كبير فيما يخص القضاء على الأمية في صفوف النساء، ومع أن الدولة وهيئات المجتمع المدني اتخذت خطوات ملموسة في هذا الإطار والمتمثلة في المشروعات الصغيرة وخاصة على مستوى القرى الفقيرة، وتشجيع الإنتاج المحلي، إلا أن هذه الاجراءات تبقى مشوهة وخاصة في ظل الظروف والأزمات الاقتصادية الحالية. وأما على المستوى السياسي فعوائق المشاركة أيضا متعددة ومتنوعة ومرتبطة من جهة بالمجتمع نفسه ومن جهة أخرى بالهيئات السياسية داخل الدولة، ويظهر ضعف مشاركة المرأة في ضعف تمثيلها في الهيئات السياسية داخل الدولة كالحكومة والبرلمان والنقابات والأحزاب.[75]

من الممكن الحديث عن غياب نوع من المساواة المناطقية في أكثر من حالة عربية ففي العراق كحالة شارحة نجد أن المحافظات التي يخرج منها إنتاج النفط خارج المنطقة الكردية هي الأكثر فقرا فمنذ احتلال العراق في العام 2003، بدأ المأزق السني جليا عندما فشلت الرهانات على العملية

---

[75] محمد العجاتي، شيماء الشرقاوي، "المواطنة والحراك العربي.. قراءة في الدساتير والواقع والبنية ما بعد الانتفاضات العربية"، ورقة تم تقديمها لمؤتمر "أثر الانتفاضات العربية على المواطنة في العالم العربي" بجامعة البلمند – لبنان نوفمبر 2014، مدونة شباك، http://is.gd/uJqgbW

السياسية، ولم تجد تلك التحولات نفعا في إعادتهم إلى النظام السياسي لم تقف الأمور عند هذا المستوى من الاستبعاد، بل جرت حملة واسعة ضدهم في مؤسسات الدولة، وفصلت قوانين تفصيلا لاستبعادهم ومعاقبتهم بتهم الإرهاب والاجتثاث البعثي. ازداد الأمر سوءا مع العام 2011، عندما أعلنت حراكا سنيا من نشاطات واحتجاجات سلمية في الأنبار ومناطق أخرى، تزامنا مع ثورات الربيع العربي، للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين والمعتقلات وإنصاف السنة، فكانت النتيجة مزيدا من التضييق والاضطهاد والاعتقالات، وقتل عشرات المعتصمين في الحويجة، وصولا إلى العام 2014 حيث سيطر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على مناطق واسعة من العراق هنا أيضا يمكن الحديث حول أن الدولة لم تعد هي الكيان الوحيد الذي ينتهك حقوق المواطنة فنجد أن الجماعات الدينية العنيفة وتحديدا تنظيم الدولة الإسلامية الذي يقوم بانتهاك حقوق جميع الطوائف غير المسلمة السنية وهذا لا يعد فقط قتل على الهوية وإنما يعطي انطباعا عن كيفية استيعاب هذه التيارات لمفهوم المواطنة واعلائهم للانتماء المذهبي فوق أي انتماء،[76] هذه الممارسات من قبل التنظيمات الإرهابية تزيد بذاتها من حجم المظالم الاقتصادية والاجتماعية، وتعطي شرعية لتأجيل النظم الحاكمة لأي استجابات أو سياسات ممكنة لحل القضايا المرتبطة بالعدالة الاجتماعية، ويعطي زخما لأقل الإجراءات المرتبطة بها بحيث ينظر إلى خطة العبادي لمكافحة الفساد باعتبارها إنجازا تاريخيا.

يحيلنا هذا إلى سؤال كيف تلجأ مؤسسات هذه الدول لحل النزاعات القبلية والمناطقية والجهوية وكيف يؤثر هذا على العدالة الاجتماعية؟ إذ تلجأ كثير من الدول العربية المركزية في حل مشكلات الأقاليم إلى الحلول الأمنية العرفية وليس القانونية، وتشي هذه الحلول بضعف رابطة الدولة مقارنة بروابط الولاءات التحتية يتضح هذا من خلال العديد من المظاهر، منها على سبيل المثال لجوء الحكومة العراقية للسماح بتشكيل قوات الحشد الشعبي

[76] محمد العجاتي، مرجع سابق.

ذات الطبيعة الطائفية كوسيلة لمواجهة داعش[77] كما يتضح أيضا من معالجة الحكومة الجزائرية للقضية الطائفية بين الإباضية والمالكية في مدينة غرداية في الجنوب الجزائري[78]، ولا تعد مصر بتاريخ وجود الدولة الضارب في التاريخ استثناءً على ذلك فالكثير من النزاعات القبلية في الصعيد والأطراف تترك لحلول عرفية كان آخرها الاقتتال العنيف بين قبيلتي الدابودية (النوبية) والهلايل في مدينة أسوان والذي لجأت الدولة فيه لحل عرفي[79].

في معظم هذه الحلول تراعي الدولة موازين قوى مرسومة منذ عقود وربما تغيرت في الواقع، ومن ثم تكرس تمايزات وطبقيات وأنماط لتعالي بعض عناصر المجتمع على بعضها، ولا يهم الأجهزة الأمنية في تلك الدول سوى إبعاد موضوع الصراع ومظاهره عن أن يكون موجها ضد النظام القائم والطبقة الحاكمة المحيطة به، ويعد هذا مفسرا لعدم نجاعة المشروعات الصغيرة التي يطرحها الكثيرون لحل هذه الإشكالية إذ تتحول هذه المشروعات إلى مصدر أكبر لتكريس عدم المساواة من خلال استخدام العمالة الرخيصة فتنتج تفاوت طبقي على مستوى الإقليم ذاته، أو تتحول لوسيلة لإنتاج جزئي منخفض العائد لصالح صناعات أكبر في المركز بما يزيد الفجوة داخل الدولة.

ثالثا البنية الطبقية:

العلاقة بين الطبقة والدولة في العالم العربي بسبب البنية الفوقية التي سبقت الإشارة إليها علاقة جدلية تطرح تساؤل أيهما يستخدم الآخر هل

---

[77] قوات الحشد الشعبي هي قوات شبه عسكرية عراقية تشكلت عقب انسحاب الجيش العراقي أمام داعش في معركة الموصل عام 2014 وهي قوات يغلب عليها المكون الشيعي ويقدر عددها اليوم بعشرات الآلاف، لمزيد من التفاصيل أنظر تقرير الجزيرة نت بعنوان "قوات الحشد الشعبي في العراق، بتاريخ 29 ديسمبر 2014، http://is.gd/uE71yf

[78] حيث جرت اشتباكات بين سكان عرب من أتباع المذهب المالكي، وأخرين أمازيغ من أتباع المذهب الإباضي في ولاية غرداية جنوبي البلاد، وأدت إلى مقتل 22 على الأقل وإصابة 30 وتدمير عدد من المنازل والممتلكات في الثامن من يوليو 2015 وفقا لبي بي سي عربي، http://is.gd/bVvWnL

[79] نوران أحمد وعمر سمير، فتنة أسوان وأزمة التكامل القومي، القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات، مايو 2014، http://is.gd/vk0nPB

الدولة أداة الطبقة للحكم والسيطرة أو العكس كما يفسر جويل مجدال هذه الجدلية مستخدما مفهوم الدولة العميقة الذي يشير إلى الدولة الأمنية التي تتغلغل فيها شبكات المصالح والفساد بين رجال المؤسسة العسكرية، ورجال الأعمال، ورجال القضاء، وأعضاء المجالس التشريعية، بشكل يقترب من الدولة داخل الدولة. ورغم ارتباط نشأة هذا المفهوم بالخبرة التركية، خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين، ورغم أنه يمكن ملاحظة عدد من التشابهات بين السياق التركي وغيره من السياقات العربية الحالية، من حيث تغلغل الفساد والمحسوبية في مؤسسات الدولة، فإن نظرة متفحصة في الواقع العربي، والتي تأخذ في الحسبان تقسيم مجدال لأنماط العلاقة بين المجتمع والدولة في الدول النامية، تكشف لنا عن بعد آخر في تعريف الدولة العميقة، حيث لا تقتصر الدولة العميقة على تشابك مصالح الفساد مع مصالح المؤسسة الأمنية، ولكن هناك مدي أبعد يتعلق بتغلغل الدولة، من خلال مؤسساتها الأمنية والخدمية في المجتمع، بشكل يحرم المجتمع من أي قدرة على الحركة المستقلة أو الحرة،[80] هذه المساحة المفتقدة من الحرية التي تعد مطلبا لنشوء رقابة مجتمعية تستطيع أن تحدد مضمون الممارسات العادلة وغير العادلة، هذا المفهوم للدولة العميقة والذي تم استخدامه بكثافة للتعبير عن الصراع بين الثورة والثورة المضادة في بلدان الربيع العربي يمس جوهر قضية العلاقة بين العدالة الاجتماعية وبنية الدولة إذ يقتضي التأسيس لنظم أكثر عدالة التخلص من شبكات المصالح التقليدية التي ترتبط وثيقا بالنظام الاقتصادي العالمي السائد أو على الأقل الحد من نفوذها لصالح بنى اقتصادية واجتماعية أكثر عدالة.

وهنا يجب أن نفرق بين الطبقة المسيطرة والطبقة الحاكمة فليس بالضرورة أن تحكم الطبقة المهيمنة بذاتها وإنما يمكن أن يكون لها وكيل يتولى السلطة

[80] Joel S. Migdal, Strong Societies and Weak States: State- Society Relations and the State Capabilities in the Third World, (Princeton, N.J:Princeton University Press, 1988.

ويحصل على نصيبه دون أن تكون هذه الطبقة في الواجهة، فالنظام الرأسمالي غالبا ما تتفرغ فيه الطبقة العليا لمشروعاتها وينوب عنها الشريحة العليا وأحيانا الوسطى من الطبقة الوسطى، وقد يحدث أن لا تقع سلطة الدولة في قبضة طبقة اجتماعية واحدة وإنما تقع السيطرة عليها من قبل تحالف طبقي من طبقات ومن فئات اجتماعية مختلفة، فينجم عن ذلك قيام سلطة معبرة عن ذلك التحالف الطبقي وعن مصالح القوى الاجتماعية المكونة له لكن ذلك لا يغير كثيرا من حقيقة التلازم بين الدولة والطبقة،[81] إلا أنه أحيانا ما تخلق الدولة عبر ممارساتها طبقة خاصة بها مثلما حدث في نهايات فترة التحرر الوطني حيث نمت طبقة من البورجوازية الجديدة التي كانت قد حصلت على أكثر مكاسب ممكنة في ظل سيطرة الدولة على قطاعات الإنتاج وكان من صالحها في هذه اللحظة تحول النمط الاقتصادي لاقتصاد السوق بما يمكنها من تحقيق أرباح على الوساطة في بيع وخصخصة الشركات أو الدخول في شراكات مع شركات عالمية عبر تأسيس وكلاء محليين، أو حتى كما حدث في بعض الحالات شراء هذه الشركات بذاتها،[82] أو كما نرى في نماذج المحاصصة الطائفية في العراق ولبنان حيث تحول تقاسم السلطة بين الطوائف إلى تقاسم للثروة بين مجموعات محددة داخل هذه الطوائف، تحولوا في حد ذاتهم إلى طبقة مسيطرة يعبرون عنن مصالحهم المشتركة أكثر مما يعبرون عن مصالح الطوائف التي يمثلونها، ولعل ما حدث في أزمة النفايات أغسطس 2015 خير دليل.[83]

وليس الأمر عارضا فثمة عناصر مترابطة لاستمرار وتكريس الطبقية في المجتمعات العربية يؤسس لما يعرف بالطبقات الحاكمة التي تنتشر على المستوى الأفقي والرأسي للدول العربية، إذ يحيط بمعظم نظم الحكم

---

[81] عبد الإله بلقزيز، ما يشبه الفوضوية في الليبرالية والماركسية، مجلة الرأي الآخر، عدد 46، يوليو 2010، http://is.gd/Wc04Lj

[82] انظر نورهان شريف وآخرون، "فوق الدولة: الشركات متعددة الجنسيات في مصر"، القاهرة: المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ط2، أبريل 2015.

[83] لمزيد من التفاصيل راجع "إرجاء فض عروض النفايات: فتش عن المحاصصة الطائفية!؟"، جريدة الأخبار اللبنانية، 21 أغسطس 2015، http://is.gd/d2fBcV

مجموعة من رجال الأعمال المؤيدين والذين قد يتحملون مهمة إنقاذ النظام في لحظات الانهيار، ويستخدمهم النظام في إنشاء شبكة مصالح مرتبطة به تتغلغل وتنتشر في المجتمع لنشر شرعيته أو الحفاظ على ما يتبقى منها مقابل إطلاق أيديهم في المجال الاقتصادي، بحيث ترتبط عملية اعادة إنتاج وتكريس استمرارية هذه البنية الطبقية بكافة قطاعات الدولة العربية وعلى رأسها التعليم إذ تتنوع المدارس وتتفاوت في جودتها ما بين تعليم حكومي وأهلي وخاص، محلي ودولي ديني ومدني ما يعني مزيدا من استقرار الادراك المجتمعي لحدود التفاوتات باعتبارها أمرا طبيعيا ما حدا ببعض الباحثين السوسيولوجيين لتسميتها مدرسة إعادة إنتاج الطبقات.[84]

ومن ثم لا عجب أن يرى بعض المنظرين العرب أن ما نشأ في الحالة العربية هو كيانات تشبه الدولة في شكلها السياسي والقانوني، وتناقضها كنظام ومؤسسات وأهداف، وهي أقرب إلى دول هجين، تمتلك جيشا وأجهزة أمنية ومؤسسات، مهمتها الأولى -وربما الأساسية- هي قمع الشعوب وتكبيل قواها الحية وقتل روح المبادرة الحرة، وتحولت إلى دولة منتجة لشبكات من الفساد والإفساد ولعصبيات مذهبية وطائفية، بدلا من أن تسهم في تأسيس الجماعة الوطنية الموحدة أو الأمة، وحاولت الدولة الهجين جعل المجتمع في خدمة نخبتها الحاكمة ومصالحها، أي أنها لم تعمل على خدمة المجتمع بمقدار ما أن المجتمع سخر بالقوة في خدمة الطبقة الحاكمة، ولم يعنها كثيرا أن تستمد من المجتمع شرعيتها وقوتها، فأوجدت شرعيات "ثورية" انقلابية، وشرعيات دينية ووراثية تجسد سندها في الواقع الجاثم على صدور عامة الشعب أو الرعية حسبما تفضل تسميتهم بعض الأنظمة "الثورية"، وقد نجحت هذه الدولة في إنتاج قدر كبير من السطوة والسيطرة على المجتمع، بمختلف جماعاته الوطنية، واستعانت بالخارج، كي تستقوي عليه وتزيد من

[84] عبد الله العبادي، مدرسة إعادة إنتاج الطبقات، موقع ديوان العرب، 7 أبريل 2007، http://is.gd/XysSbY

قوتها وسلطتها، وباتت أشبه بقوة احتلال داخلي، وليس خارجي، وبالتالي لا يمكن لهذه الدولة الهجين أن تنتج دولة الأمة، أو دولة لمجموع مواطنيها.[85]

بالطبع تقف هذه الطبقات ضد أي عملية تغيير لقواعد اللعبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لأنها ترى فيها التضاد مع مصالحها، وهنا يصبح حديث الثورات فقط حول مجرد مكافحة الفساد أو إعادة أجزاء من الأموال المنهوبة، بل ويتحول الأمر للحديث عن خروج آمن لهؤلاء المجرمين جنائيا وماليا في حق الشعوب، أو إعادة دمجهم من قبل الإصلاحيين في عملية سياسية تدور عجلتها ضد عقارب ساعة العدالة الاجتماعية المنشودة، كما هو الحال في تونس حيث تم طرح قانون للمصالحة الوطنية يشمل مصالحة مالية واقتصادية مع رموز النظام السابق بحجة الأوضاع الاقتصادية المتردية.[86]

ففي المنطقة العربية بعد الثورات لم نر أي تغير في شبكات المصالح الت كانت مشكلة في عهود ما قبل الثورات والتي كانت تفصل القوانين وتصوغ السياسات على مقاس مصالحها الضيقة، ففي مصر كانت رحلة الرئيس المصري محمد مرسي إلى الصين مليئة بوجوه من رجال أعمال نظام مبارك ولا تزال هذه الوجوه ترافق الرئيس السيسي في معظم جولاته الخارجية من هذا مثلا الجدالات التي تثيرها هذه الطبقات الحاكمة حول قوانين الحد الأقصى للأجور والضرائب التصاعدية في مصر، وما انتهى إليه الأمر من تفريغها من مضامينها بشكل ممنهج عن طريق أحكام قضائية تستند إلى إمكانية فقد بعض الجهات الحكومية للكفاءات الموجودة بها تارة وتارات أخرى بحجة أن هذه الهيئات لا تخضع لهذه القوانين،[87] أيضا الجدل الدائر

---

[85] عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع: جدلية التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2008.

[86] توفيق المديني، تونس: المصالحة الوطنية تطبيع مع الفساد، موقع جريدة السفير، 15 أغسطس 2015، http://assafir.com/Article/1/437483

[87] القضاء الإداري يلغي قرار رئيس الوزراء بخضوع بعض البنوك للحد الأقصى للأجور، جريدة اليوم السابع، 16 يونيو 2015، http://is.gd/VCXpN9

في تونس حول المديونية العمومية والاستمرار في سياسة الاقتراض، والذي تقف هذه الشبكات ضد أي حديث عن جدولة الديون الداخلية والخارجية أو حتى مجرد إعادة النظر في بعضها باعتباره ديونا كريهة ارتبطت مصادرها بالسلطات التي قامت ضدها الثورات.

وكان البديل الطبيعي لهذا الوضع هو كيانات مجتمعية قوية مثل النقابات تدافع وتتفاوض لمواجهة سعي الدولة -في ظل بنيتها الحالية- للسيطرة على كل مفاصل المجتمع باعتبارها المنتج الوحيد والموزع العادل للثروة والسلطة والنفوذ في المجتمع، وقد أدى تأميم الدولة للنقابات أيضا إلى تشويه صورة العمل النقابي وعدم قدرة القائمين بعمل نقابي مستقل على مواجهة التحولات الرأسمالية التي تعمل في المجتمعات العربية ضد العدالة الاجتماعية، حيث استهلك هؤلاء في صراعات إثبات الوجود أمام نقابات الدولة التي باتت عبئا على العمال والمهنيين والعمل النقابي ذاته، وعندما طغت التحولات الرأسمالية على كل مناحي الحياة ظهر المجتمع المدني كحل لعلاج تناقضاتها، لكنه لم يكن حلا ناجعا إذ تزامن مع تخلي الدولة العربية عن أدوارها الأساسية ومن ثم عن فكرة الحقوق والواجبات التي هي من مقومات وجود الدولة الحديثة.

هذه العلاقة بين الدولة والطبقة هي علاقة أكثر تعقيدا من النظريات التقليدية، إذ تصبح الدولة في تناقض مع المجتمع بمعنى أنها إذ تمثل مصالح طبقة أو تحالف طبقي فهي لا تمثل المجتمع برمته ثم بمعنى أن تمثيلها لمصالح طبقة بعينها إنما يكون، بالضرورة، على حساب مصالح سائر طبقات المجتمع الأخرى، وتتحول العدالة الاجتماعية فيها إلى أداة لتكريس الهيمنة أكثر منها سياسات تهدف لتحقيق العدل والمساواة، وفي حال استمرار هذه العلاقة بين الدولة والطبقة على هذا النحو فإن الاستقرار السياسي يعد أمرا بعيد المنال إذ أن استمرار الدولة دولة طبقة مالكة مستغلة، يوقع فعل الاستغلال الطبقي حكما على أغلبية المجتمع المكون من الطبقات الكادحة والمحرومة من وسائل الإنتاج ويؤجج الشعور بالحرمان الناجم عن علاقة

الاستغلال الطبقي تلك، وهي الدينامية العميقة التي تقود بقية المجتمع إلى الرد على الاستغلال وعلى هذه الأوضاع بالنضال المطلبي (النقابي) أو عند حصول الوعي الطبقي وتحقيق التنظيم السياسي إلى الثورة، أي إلى تقويض سلطة الطبقة المسيطرة وتدمير علاقات الإنتاج السائدة، وفي حالة غياب نقابات فعالة يكون الأمر أكثر تعقيدا مثلما هو الحال في معظم دول المنطقة.

خاتمة:

ثمة خلل جوهري في بنية الدولة العربية يتعلق بأن نشأتها أقرب إلى إنشاء سلطة سياسية ملحقا به بناء مجتمعي يلحق به مجتمع أو هندسة فوقية تحشد المجتمعات لتنفيذها، وهو ما يجعله وفقا للفقه القانوني عقد إذعان وليس عقد اجتماعي كما النموذج الذي نشأت عليه الدول الأوروبية. ومن ثم كانت النظم المتعاقبة ترى في نفسها الدولة صاحبة الحق في توزيع امتيازات السلطة والثروة وفق ما يحلو لها وليس وفق أسس عادلة أو حتى قريبة من العدالة في معظم البلدان فيما قبل الاستقلال، وفيما بعد الاستقلال ارتبطت كثير من النظم بزعامات وربما بأيديولوجيات ونخب كانت ترفع شعارات العدالة وحاولت تطبيق بعض سياساتها مبتورة عن رؤية كلية تربط السياسي بالاقتصادي والاجتماعي ووفق مشروعات شخصية وليس بنية مؤسسية وهو ما أدى إلى ردة كلية عن هذه السياسات بل أن عوامل انهيارها جاءت من داخل هذه التجارب والطبقات التي تشكلت في ظلها، كان هذا واضحا في مصر السادات، وعراق ما بعد صدام حسين، وسوريا بشار الأسد، وتونس بن علي والمغرب في عهد محمد الخامس، حيث الانفتاح المبالغ فيه على النظام الاقتصادي والمالي العالمي ومن ثم تراكم الاختلالات وعوامل انعدام العدالة.

ما لم تمس سياسات نظم ما بعد الثورات بنية الدولة العربية وتعيد ترتيب علاقة النظام السياسي بالدولة والمجتمع، وبالذات في النواحي الاقتصادية والاجتماعية فإن هذه الثورات لن تكتمل ولن تحقق أي من

أهدافها الرئيسية في تحقيق العدالة الاجتماعية والحرية والعيش الكريم، إذ أن البنى التقليدية للدول العربية بحالها الذي وصلت إليه لا تحتمل إصلاحات جزئية والنظم المسيطرة عليها لا تريد أدنى تغيير في قواعد التفاعل بين السلطة الحاكمة والمجتمع.

أيضا هناك حاجة ماسة لمناخ سياسي منفتح يضمن الحق في التنظيم وحرية التعبير، ومن ثم يوجد أنواعا من التنظيمات التي تقوم على أكتافها العدالة الاجتماعية من تعاونيات ونقابات قادرة على الدفاع عن سياسات أكثر عدالة في مواجهة شبكات المصالح المهيمنة والطبقات الحاكمة المرتبطة بها، بل تكون وسيلة أساسية في قلب المعادلة المبنية عليها الدولة العربية لتصبح بنية من أسفل لأعلى بدلا من الحالة التي هي عليها الآن، وهو ما يتطلب كذلك مراجعة علاقة المركز بالأطراف في الدول العربية المركزية، والتأسيس لعلاقات أكثر عدالة بين المدينة والأقاليم بين الريف والحضر، تصل الخدمات في هذه العلاقة بعدالة للجميع ويحافظ فيها الريف والمدينة على خصائصه الأساسية دون الاحتفاظ بفكرة الصهر والدمج وإنما التنوع والتبادل والمواطنة كأساس لعلاقة القبيلة بالمدينة والسلطة والمركز بالريف، وبالتالي عدالة توزيع مكانية تقتضي التفكير في النمط التنموي الأمثل لنظام أكثر عدالة.

بناء على ما سبق فإن بنية الدولة العربية هي معوق أساسي في تحقيق العدالة الاجتماعية وهو أمر صحيح، إلا أننا يمكننا أن نضيف أن غياب العدالة الاجتماعية خطر على الدولة العربية، أي أن إصلاح بنية الدولة واجب لتحقيق العدالة الاجتماعية كما هو أساس للحفاظ على الدولة في حد ذاتها، لكن بالتأكيد نعني هنا دولة المواطن وليس دولة الطبقة.

□

المجتمع المدني والحركات الاجتماعية العربية وقدراتها على التأثير في قضية العدالة الاجتماعية "لبنان وتونس نموذجا"

شيماء الشرقاوي

باحثة بمنتدى البدائل العربي للدراسات

مقدمة:

برزت أهمية الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في قضايا بعينها مع بداية الحراك العربي في أواخر عام 2010 في تونس، ولعل أبرز القضايا التي رفعتها مطالب المواطنين منذ بداية الحراك وحتى الأن هي قضية العدالة الاجتماعية، ولعل الحراك الأخير الذي اندلع في كلا من العراق ولبنان والذي كانت مطالبه تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية خير دليل على ذلك.

ظهر دور المجتمع المدني في تحقيق العدالة الاجتماعية مع نشأته، حتى وإن اقتصر في البدايات على البعد الخيري، فجوهر الفكرة كان دائما تحسين حياة الفئات الأكثر فقرا وتهميشا، حتى وإن كان العمل الخيري غير كاف في هذا الإطار ومع وصول المجتمع المدني إلى درجة النضج مع الثورات العربية ومحاولة لعب دور قوي في تحقيق أهداف هذه الثورات والتي عند انطلاقها رفعت شعارات أساسية كانت العدالة الاجتماعية في القلب منها سواء بشكل مباشر، أو من خلال شعارات أخرى مثل الكرامة والحرية هي شعارات مرتبطة بشكل أساسي بالعدالة الاجتماعية بشكل أو بآخر. لذلك لا يمكننا إغفال الوضع الاقتصادي المفتقد للعدالة الاجتماعية الذي أدى إلى تفجر هذه الثورات والحراكات. كما لا يمكننا أن نغفل أن الشرارة الأولى لهذه الثورات كان حادث محمد بوعزيزي الذي يرتبط فيه الظرف الاقتصادي (الفقر والبطالة)بمفهوم الحقوق (الكرامة والحرية).

وباعتبار المجتمع المدني -بحكم التعريف- هو حلقة الوصل بين المواطنين بآمالهم وطموحاتهم والسلطة أو الحكومات، فانه بعد هذه الثورات يقع على عاتقه دورا كبيرا في ترسيخ وتفعيل مفهوم العدالة الاجتماعية في مصر. وتحقيق العدالة الاجتماعية كهدف، يرتبط بالكثير من التحديات منها البعد الدولي أو التراكمات تاريخية وتعقيدات سياسية وجغرافية وتنموية، لكن ذلك لا يعفي الدول والحكومات العربية من واجباتها والتزاماتها السياسية والاجتماعية والقانونية والأخلاقية، حتى أصبح ركن أساسي لشرعية أي نظام حكم هي تحقيق العدالة الاجتماعية لمواطنيها. هذه التحديات تستوجب من المجتمع المدني تطوير استراتيجياته وأدواته لمجابهة هذه التحديات مستندا إلى الفرص التي وفرتها الثورات العربية والتي جعلت من العدالة الاجتماعية مطلبا أساسيا بالرغم من محاولات التحايل، وحولت المواطنين إلى فاعلين قادرين على التأثير رغم محاولات القمع التي تمارس أحيانا، وفتح مجالات جديدة لحركة حتى داخل مؤسسات الدولة رغما عن محاولات إعادة السلطوية.

وفي هذا الإطار يجب أن يكون توجه المجتمع المدني نحو تحقيق العدالة الاجتماعية بمعني السعي "لتلك الحالة التي ينتفى فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو من كليهما، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي وتنعدم فيها الفروق غير المقبولة اجتماعيا بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، والتي يتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة، ولا تجور فيها الأجيال الحاضرة على حقوق الأجيال المقبلة، والتي يعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية، والتي يتاح فيها لأفراد المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم ولإطلاق طاقاتهم من مكامنها ولحسن توظيف هذه القدرات والطاقات بما يوفر لهؤلاء الأفراد فرص الحراك الاجتماعي الصاعد، وبما يساعد المجتمع على النماء والتقدم المستدام، وهى أيضا الحالة التي لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال

الاقتصادي وغيره من آثار التبعية لمجتمع أو مجتمعات أخرى، ويتمتع بالاستقلال والسيطرة الوطنية على القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية".

عند الحديث حول دور المجتمع المدني في تفعيل آليات العدالة الاجتماعية نجد أنه له جذوره التاريخية ومواصفاته وملامحه الأساسية في العصور المختلفة، وتعددت أنماط هذا الدور بحسب المرحلة التاريخية وخصوصية كل مجتمع في انتقاء أو تكييف أو استحداث آليات مناسبة له. إلا أن عملية إعادة التنظيم المجتمعي تبقى القاسم المشترك بين كل المجتمعات التي خرجت من مراحل صراع أو عنف أو تحول سياسي في نظام الحكم (من النظام الديكتاتوري إلى النظام الديمقراطي)، حيث أن فرضيات عملية الانتقال السياسي والتي تتسم بالسرعة والمفاجأة والصراعات -يستثنى من ذلك بعض المجتمعات التي مرت بمرحلة الانتقال نحو الديمقراطية بشكل سلمي- لذا فإن عملية الانتقال نحو الديمقراطية تتطلب تخطيطا لإعادة التنظيم المجتمعي لتلافي أو معالجة أو منع حدوث انتهاكات لحقوق أفراد ذلك المجتمع، ويأتي ذلك من خلال تضمين إعادة التنظيم المجتمعي في آليات العدالة الاجتماعية ضمن استراتيجيات شاملة لعدالة انتقالية يتقاسم فيها الأدوار والمهام والمسؤوليات النظام السياسي متمثلا بالجهازين التشريعي التنفيذي والمجتمع المدني المتمثل بالمؤسسات.

وما شهده المجتمع المدني من تطور ونمو وفعالية في المجال السياسي والمجال الاجتماعي منذ القرن العشرين وخصوصا بعد الثورات العربية جعل المجتمع المدني يتناول أماكن وقضايا لم يتناولها من قبل، ويحقق فيها نتائج مثل قضية العدالة الاجتماعية؛ والتي نالت في الآونة الأخيرة النصيب الأكبر من الدارسات لأهميتها للمجتمعات النامية والتي تستعد وتنتظر مزيد من التحولات الديمقراطية. وتدل الآونة الاخيرة في دراسة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على تغير ونضج في دور الأسلوب المتبع، فأصبح

لمنظمات المجتمع المدني تأثيرا كبيرا في المجتمعات يصل في بعض الأحيان إلى وضع السياسات والمساعدة في تنفيذها.[88]

1) دور المجتمع المدني في قضية العدالة الاجتماعية في كلا من تونس ولبنان:

من الممكن في هذا الشأن الحديث حول الدور الذي قامت به منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية فيما يخص قضية العدالة الاجتماعية في كلا من تونس ولبنان خاصة وأن الحالتين قد تعرضتا لحراك اجتماعي واسع وكان في أغلبه يرفع مطالب تتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية.

حيث أنه **في تونس على سبيل المثال**، كان هناك دور للحركات الاجتماعية قبيل وبعد الثورة في تونس، حيث شكلت الحركات، من خلال نضالاتها الجماعية، الأحداث التاريخية التي أدت إلى رحيل بن علي عن السلطة. تحركات قادتها المنظمات التقليدية، مثل الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT)، و"الرابطة التونسية لحقوق الإنسان"، ونقابة المحامين، و"اتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل"، والجمعيات التي تعنى بالهجرة، فضلا عن شبكات تنسيق، كتلك الخاصة بالمدونين (yizzi fok) في 2007، أو "حركة 18 أكتوبر".[89]

بالإضافة كانت الحركة الاجتماعية بالحوض المنجمي من أهم التحركات الشعبية في المنطقة وفي السنوات الألفين. وبينما كانت مطالبها محلية فإن تأثيرها وصيتها طالا المنطقة بأسرها وتعديا الحدود. كان الصراع في الحوض المنجمي من أجل العدالة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية حسب العديد من المتابعين للشأن التونسي أولى الخطوات التي أدت إلى سقوط نظام بن علي، تلتها محطات أخرى في عدة مناطق بتونس منها بن قردان والمنستير

---

[88] محمد العجاتي، العدالة الاجتماعية والمجتمع المدني بين استراتيجيات الدفاع ومهام التطوير، 2014، http://goo.gl/OepuHi

[89] هالة اليوسفي، النضالات الاجتماعية في تونس: لعنة أم فرصة ثورية؟، السفير العربي، 13 فبراير 2013، http://is.gd/zCNRq8

وكانت ذروتها مع الحراك في سيدي بوزيد إلى أن عمت الاحتجاجات البلاد رافعة شعارات منددة بالتهميش والظلم الاجتماعي. يمكننا القول أن الحراك الاجتماعي توصل في تلك الفترة إلى عرقلة منظومة بن علي وزعزعتها إلى أن أطاح بالدولة البوليسية القمعية ورغم أن البديل نحو منوال اقتصادي وتنموي يحقق الشغل والعدالة الاجتماعية والمساواة بين المناطق بقي مفقودا فإن دور الحراك الاجتماعي في فتح أبواب الأمل لا ريب فيه.

أما الفترة الموالية التي تعاقبت فيها الحكومات منها التكنوقراطي ومنها المنتخب وأثناء صياغة الدستور الجديد فقد عرفت العديد من التحركات الاجتماعية تبلورت تارة حول مطالب سياسية مثل اعتصامات القصبة أو اعتصام باردو وتارة حول مطالب متعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وقد تباينت هذه الأخيرة من حيث طرق التعبئة والنضال وكذلك من حيث المطالب والانتشار . (تحركات نقابية من اعتصامات وإضرابات، إضرابات جوع من أجل التشغيل كان لاتحاد المعطلين عن العمل دور ريادي فيها، مسيرات ومظاهرات، حملات إعلامية وغيرها) فاتسم المناخ الاجتماعي في هذه السنوات الثلاث بالتوتر ولم يكن الرأي العام دائما مناصرا للتحركات بل عرفت بعضها تعتيما أو حملات إعلامية مناهضة فيما صدت بعضها بعنف من طرف الدولة.

يمكننا القول إن المناخ الاجتماعي التونسي كان طيلة هذه الفترة متسما بشحنة عالية من الروح النضالية والمطلبية وباهتمام كبير بالشأن العام وبالسياسة ودور الفرد والمجموعة في بلورة السياسات العامة. أما المواعيد الانتخابية فكانت بمثابة المحطات التي يتجلى فيها صراع قطبين سياسيين أساسيين وتنحصر فيها النقاشات فيما يسمى "بالنمط المجتمعي" أي تتمحور خاصة في مسألة الحريات الفردية ثم تعود بعد الانتخابات لتطرح إشكاليات الحقوق الاقتصادية. فعوض أن تكون الحملات الانتخابية فرصة لتنافس البرامج والسياسات الاقتصادية والاجتماعية فهي ما انفكت تعمق الاستقطاب الثنائي بين إسلاميين وعلمانيين.

شهدت المرحلة ما بعد انتخابات 2014 في تونس العديد من الحركات التي يمكن ربطها مباشرة بقضية العدالة الاجتماعية سوف نقف عند واحدة منها وهي حملة "وينو البترول" (أين النفط؟). انطلقت هذه الحملة في شهر مايو الماضي وهي تطالب بالشفافية في قطاع الطاقة وبالتوزيع المتكافئ للدخول. وقد عرفت تصعيدا مهما منذ أن أعلنت شركة مازارين عن اكتشاف موارد باطنية من النفط بالجنوب التونسي تقدر منتوجيتها بـ4300 برميل/يوم، الشيء الذي جعل سكان المنطقة يطالبون بنصيبهم من العائدات. والجدير بالقول إن الجنوب التونسي (ولايتي قبلي وتطاوين) يعرف منذ بداية 2015 العديد من التحركات المرتبطة بإنتاج الغاز والبترول غير أن حملة "وينو البترول" تنفرد بعدم مطالبتها للشركات حيث تتوجه خصيصا للدولة والحكومة. فالمحتجون لا يطالبون بالتشغيل أو بتحسين ظروف العمل أو بالزيادة في الأجور، بل يعبرون عن استياء كامل سكان المنطقة من تهميشهم واستنزاف مواردهم. وهذه القضية قد لقت صدى واسعا بحكم ارتباطها أساسا بالسيادة الوطنية ولكن كذلك بالأمن القومي والعدالة الاجتماعية وأيضا التنمية وأيضا بحكم ارتباطها بالشفافية والحوكمة.

جاءت ردة فعل الدولة بقمع الحراك ومنع الاحتجاجات الشيء الذي أدى إلى تصعيدات عنيفة أودت إلى حرق مركز شرطة ومقر معتمدية بمدينة دوز. أما ردة الفعل السياسية فقد كانت بدورها عنيفة تمثلت في شن حملات شرسة ضد الحراك معتمدة في ذلك على حجة علاقة هذا الحراك بحركة النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية. وذهب رئيس الجمهورية الباجي قائد السبسي إلى ربط الاحتجاجات بعدم الاستقرار الأمني الذي يعرفه الجنوب التونسي بل حتى بأعمال الإرهاب . وبهذا أصبح الاحتجاج من أجل الشفافية والاقتسام العادل للثروات والعدالة الاجتماعية بمثابة الفعل الإجرامي الهادف إلى ضرب الأمن واستقرار الدولة فأفضى ذلك إلى تسيس الحراك الاجتماعي، خاصة بعد أن سانده علنا الرئيس السابق المنصف المرزوقي. في غياب تنظيم محكم للحراك وانفصال واضح عن الأحزاب تحولت

الحملة إلى موضوع تجاذب بين القطبين السياسيين. أما المطالب التي كانت في بدايتها محلية، تحولت لدى الجزء الأكبر من الرأي العام إلى رموز للشعبوية وأدلة على سوء النية والاستعداد لضرب وحدة البلاد وزعزعة استقرار الدولة.

في هذا الإطار، عانت حملة "وينو البترول" مثلا من بعض الإشكالات، فهي تتمركز في وسط وجنوب البلاد أي في المناطق الموصومة بالتهريب وهي ظاهرة ارتبطت نهائيا بالإرهاب منذ اقتراح مشروع قانون مكافحة الإرهاب وتبييض الأموال، وهي المناطق الأكثر تهميشا وفي نفس الوقت الأغنى بالموارد الطبيعية، كما أنها أحد معاقل حركة النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية ومن هنا العلاقة المباشرة مع الإسلام السياسي حيث أبرزت نتائج الانتخابات الأخيرة تباينا واضحا بين الشمال والجنوب في الخيارات الانتخابية.

أتت إذن حملة "وينو البترول" في سياق محلي مشحون بالمخاوف الأمنية واستقطاب سياسي جغرافي بالإضافة إلى سياق إقليمي معقد (ظهور تنظيم الدولة الإسلامية، الحرب في ليبيا، عدم الاستقرار في الجزائر، عدم الاستقرار في مصر، مخاوف أوروبا من الإرهاب والهجرة...) فزادت كل هذه العوامل من الضغط على الدولة لكبح هذا الحراك.

تمكنت الحملة من فرض مسألة الشفافية على قطاع النفط والبترول على الساحة الإعلامية لمدة وجيزة غير أن عملية سوسة الإرهابية قطعتها فجأة خاصة بعد أن ربطها رئيس الدولة بالإرهاب معتبرا أنها ترهق القوات الحاملة للسلاح وتلهيها عن مجابهة هذا الخطر كما أفقدها التسيس شعبيتها ومصداقيتها.

وفي هذا الشأن يمكننا أن نستخلص من تجربة الحركات الاجتماعية التونسية في السنوات الأخيرة أن دورها في طرح مسألة العدالة الاجتماعية

قد يكون فعالا ويصل إلى حد الإطاحة بنظام قائم منذ عشرات السنين غير أنها تبقى غير قادرة على بلورة استراتيجيات تنأى بها عن عدة عراقيل منها:

- الاستقطاب السياسي الإسلامي-العلماني.

- الافتقاد للقدرة على التنظيم والتعزز بحجج تكسبها مصداقية وتخرجها من الشعارات الفضفاضة.

- صعوبة المحافظة على الطابع السلمي للاحتجاجات عند القمع.

- ضعف خبرتها في التواصل والتعامل مع الإعلام.

- صعوبة التعامل مع المعطى الأمني في جو مشحون بالاستنفار والمخاوف من الإرهاب.

يصعب تجاوز هذه الصعوبات في ظل غياب أطر قوية ومعترف بها، فعلى سبيل المثال حراك الحوض المنجمي تمكن من الصمود لأسباب عدة أهمها الترابط الذي عرفه الحراك وقدرته على كسب تعاطف أطراف فاعلة أخرى كأحزاب المعارضة وجمعيات المهاجرين وأغلب النقابيين فأضفت هذه الأطراف المنظمة طابعا فعالا على حراك شعبي نشيط. ولعل من أهم الأسباب التي جعلت الأطراف تتكتل لدعم الحوض المنجمي وجود عدو مشترك. فالتحدي أمام التحركات الاجتماعية في تونس اليوم هو خلق التآزر حول قضية واحدة في غياب عدو مشترك ومع الأخذ بعين الاعتبار العنصر الأمني كمعطى مبدئي وعالمي لا مناص منه.[90]

<u>وبالنسبة لاندلاع الحراك الاجتماعي في لبنان</u>، فقد جاء في سياق أزمة النفايات الشهيرة حيث انتهى عقد الحكومة اللبنانية مع شركة "سوكلين" المختصة بجمع القمامة في بيروت ومنطقة الجبل، هذا بالإضافة لوصول المطمر الذي يحتوي معظم قمامة البلاد إلى سعته القصوى، وتأخر كثيرا

[90] ليلى الرياحي، إشكاليات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية العربية وقدراتها على التأثير في قضية العدالة الاجتماعية: المجتمع المدني التونسي بعد "الثورة"، منتدى البدائل العربي، أوراق البدائل، يناير 2016.
http://goo.gl/XaPcOE

تعاقد الحكومة مع شركة أخرى لتولي المهمة نتيجة الخلافات السياسية المتجذرة والتي تجعلها غير قادرة على اتخاذ القرارات، وهنا يمكن الإشارة أيضا لخلاف الفرقاء السياسيين حول حصصهم في "بيزنس القمامة" كما تشير بعض التقارير.[91]

وأمام تلك المعطيات بدأ الحراك وظهرت في 21 يوليو 2015 حركة **"طلعت ريحتكم"** من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، والتي حملت هذا الاسم في إشارة إلى روائح الفساد التي باتت تفوح في العديد من الملفات والمجالات، وبدأت في تنظيم الفعاليات المطالبة بوضع حد لتفاقم أزمة القمامة، وللمجموعة لجنة تأسيسية، تضم عناصر من مختلف أطياف المجتمع مثل المحامين، وطلبة وأساتذة الجامعات، ويتم تنظيم العمل داخل المجموعة وفق تقسيمها إلى لجان مختلفة،[92] إلا أن العديد من الأسماء قد برزت كقيادات طبيعية للحملة، وهم مروان معلوف، عماد بزي، نزار غانم، كاثرين ماهر، خطار طربيه، وأسعد ذبيان، وهؤلاء النشطاء قد تم فيما بعد نشر تقارير عنهم تتهمهم بالتدريب في تركيا والولايات المتحدة على إسقاط الأنظمة في الشرق الأوسط ومشاركتهم في الانتفاضات في مصر وتونس وغيرهما.[93] وفي 28 يوليو، دعت الحملة إلى تظاهرة أمام "السرايا الحكومية"، تحولت إلى اعتصام، وكان مطلب الحركة هو طريقة مستدامة لمعالجة النفايات، وفرزها من المصدر، ومعالجتها في مراكز متخصصة في كل قضاء"، إلا أن المطالب لم تقف عند هذا الحد، حيث تعالى الهتاف "ارحل" والمقصود هو رئيس الوزراء تمام سلام، ومع وجود تعزيزات كبيرة من الجيش والقوى الأمنية أمام السرايا، بدأ المتظاهرين بتوجيه سخطهم نحو القوى الأمنية التي

---

[91] عدم الاتفاق على توزيع الحصص في "سوكلين" فجر أزمة النفايات، شبكة المعلومات السورية، 4 أغسطس 2015، http://goo.gl/go4MKY

[92] هيكلية حملة "طلعت ريحتكم"، من صفحة الحملة على موقع "فيسبوك"، https://goo.gl/oxWen2

[93] تقرير يفضح قيادات حملة "طلعت ريحتكم"؟... متعاقدو الثورات، موقع بانوراما الشرق الأوسط، 22 سبتمبر 2015، http://goo.gl/m4iC11

تحمي مبنى الحكومة، إلا أن نشطاء الحملة تداركوا الموقف سريعا ونادوا في مكبرات الصوت "نحن كلنا مع الجيش اللبناني".[94]

وقد تصاعدت الاحتجاجات لتتخطى موضوع القمامة وبدأ الحراك يتطور تدريجيا ويتحول إلى حركة احتجاجية شملت مطالب أخرى كتطهير الفساد أو مهاجمة التقصير الحكومي مثل مشكلة الكهرباء والمرتبات، ودعت المجموعة إلى التظاهر في 22 أغسطس 2015، للتظاهر ضد الحكومة اللبنانية نتيجة تفاقم أزمة القمامة في شوارع العاصمة بيروت واحتجاجا على ما يرونه فسادا في القطاع الحكومي، وهو اليوم الذي يعد يوما فصلا في الأحداث، حيث تجمع المتظاهرون أمام مسجد محمد الأمين بعدما تعذر وصولهم إلى ساحة النجمة الموقع الذي كان مقررا لانطلاق المظاهرة. وشهدت المنطقة اشتباكات بين المتظاهرين والقوى الأمنية بعد قيام القوى الأمنية برش المياه وإطلاق النار على المتظاهرين مما أدى إلى سقوط عدد من الاصابات في صفوف المتظاهرين التظاهرات التي قابلتها القوى الأمنية بعنف أسفر عن سقوط مصابين، واعتقال عدد من النشطاء.[95]

وواصلت الاحتجاجات تصاعدها في اليوم التالي، وحدث اشتباك بين القوى الأمنية والمتظاهرين على الرغم من محاولة منظمي التظاهر الحيلولة دون ذلك، إلا أن مجموعة من المتظاهرين اشتبكت مع قوى الأمن الداخلي وتنقلت الاشتباكات بين بعض شوارع وسط بيروت التجاري وأسفرت عن مقتل أحد المتظاهرين بالرصاص، كما وقع عشرات الجرحى بين عناصر قوى الأمن والمتظاهرين. وأفادت قوى الأمن الداخلي عن إصابة 30 من عناصرها، فارتفع سقف المطالب إلى اسقاط الحكومة، وحل مجلس النواب والدعوة إلى انتخابات وفق قانون انتخابي عادل وهو المطلب الذي نقل إلى بيروت مظاهر

---

[94] إلهام برجس، تظاهرة "طلعت ريحتكم".. اختلاف "اللاءات"، موقع جريدة المدن، 28 يوليو 2015، http://goo.gl/KfEHA8

[95] المؤتمر الصحفي لحملة "طلعت ريحتكم" بمناسبة مرور شهرين على اطلاقها، قناة MTV، 21 سبتمبر 2015، https://goo.gl/voiyRc

الربيع العربي سواء الاحتجاجية والمطلبية وكذلك الشعارات المرفوعة، أو ما أصابها من اتهامات بالتخوين والعمالة.[96] وبالرغم من تأييد المتظاهرين والتضامن معهم في مطالبهم القاضية باستقالة الحكومة واستقالة مجلس النواب، معتبرين تلك الحكومة حكومة غير فاعلة وأن المجلس النيابي لا يقوم بواجباته كما يجب، إذ لم يتمكن طيلة سنة و3 أشهر من انتخاب رئيس جديد للجمهورية بعد انتهاء ولاية الرئيس ميشال سليمان، إلا أن جراءة المطلب خاصة في ظل الفراغ الرئاسي أصابت قطاع لا يستهان به من مختلف الفرق والطوائف بالريبة، فقد يعني ذلك دخول البلاد في مستنقع من الفوضى بحسب رأي هؤلاء، خاصة في ظل الرفض الدائم من قبل المجموعة للحوار، سواء بوساطة من أطراف مدنية، أو بوساطة من أطراف حكومية.[97]

وفي 25 أغسطس 2015 اجتمعت الحكومة في جلسة استثنائية لبحث الوضع الكارثي لأزمة النفايات[98]، واتخذت الحكومة قرارا لرفع النفايات عبر إيجاد مطمر في "عكار" متخطية كل المزايدات مع إقرار مشروع إنمائي لعكار بمئة مليون دولار أمريكي، وقد انسحب وزراء حزب الله والتيار الوطني الحر وحزب الطاشناق من الجلسة بحجة أن توقيع ونشر المراسيم الحكومية لا يتم ولا ينجز بغياب رئيس الجمهورية الذي عليه أن يتولى هذه المهمة، أو بتوقيع جميع الوزراء في الحكومة التي تتولى مهام الرئيس بحال غيابه، وطالبوا رئيس الحكومة أن يعتبر تلك المراسيم لاغية فلا يعمد إلى نشرها إلا بتوقيع جميع الوزراء.[99]

---

[96] "طِلعت ريحتكم"... تنظيما وإدارة وتمويلا... حسب تقارير دولية، موقع جريدة الجمهورية اللبنانية، 22 سبتمبر 2015، http://goo.gl/G1JnTh

[97] "طلعت ريحتكم" تطلق انتفاضة لبنانية ضد القيادات، موقع جريدة الحياة، 24 أغسطس 2015، http://goo.gl/WtlBN4

[98] سلام يدعو إلى جلسة استثنائية اليوم لبحث وضع النفايات، موقع جريدة المستقبل، 25 أغسطس 2015، http://goo.gl/MXaGJe

[99] الحكومة غدا أمام منعطف الإنتاج أو التفجير لعبة الشارع تتمدد والفوضى بدأت تسود، موقع جريدة النهار، 26 أغسطس 2015، http://goo.gl/M4Z1NU

كانت حركة "طلعت ريحتكم" قد دعت إلى تظاهرة يوم 29 أغسطس 2015 في ساحة الشهداء، وهي التظاهرة التي هددت بعض القوى السياسية المشتبكة مع قضية المراسيم، بأنه في حال عدم تجميد تلك المراسيم التي أحيلت على النشر وعدم إيجاد مخرج لموضوع التعيينات العسكرية، لن تبقى تظاهرات المجتمع المدني دون إسناد سياسي، الأمر الذي فهم منه تهيؤ التيار الوطني الحر وحتى حزب الله للانخراط في التظاهرة التي دعت إليها حركة "طلعت ريحتكم"، بما يعنيه ذلك من حشد كبير لهذه التظاهرة،[100] وهو ما ردت عليه الحركة عبر صفحتها على موقع الفيسبوك بدعوة جميع اللبنانيين إلى المشاركة في التظاهرة في ساحة الشهداء، وتوجهت إلى "كل الأحزاب السياسية اللبنانية التي دعت في السر والعلن إلى تظاهرة السبت في محاولة وقحة لسرقة صوت الناس والإيحاء بأن تظاهرتنا تتخذ طرفا" بالقول، "نطمئنهم أن مشاركتهم غير مرحب بها طالما أنهم جزء من السلطة"[101]. ورفع المتظاهرين شعار "كلن يعني كلن"[102]، في إشارة إلى أنه لا استثناء لأي فصيل سياسي من مطالب الحملة.

تعددت الحركات والمجموعات في هذا الشأن مثل "حلو عنا" و"بدنا نحاسب" و"من أجل الجمهورية"، إلا أن حركة "بدنا نحاسب" يعتبرها البعض هي الأكثر تنظيما وفاعلية في الحراك على الأرض، ففي يوم 25 أغسطس 2015، جرى اعتصام لحملة "بدنا نحاسب" ردا على عنف قوى الأمن تجاه المتظاهرين يومي 22 و23 أغسطس 2015، وقد شهد الاعتصام أعمال شغب مثل تكسير واجهات عدد من المحال التجارية ورشق القوى الأمنية بوابل من الحجارة وقوارير المياه والمفرقعات، بالإضافة إلى قنابل

---

[100] "حزب الله" هدد بالشارع فتحركت الوساطة تسوية للمراسيم اليوم تجنب الحكومة الانفجار، موقع جريدة النهار، 27 أغسطس 2015، http://goo.gl/ujjOie

[101] خالد موسى، "المجتمع المدني" دعا إلى تصحيح الحراك، موقع جريدة المستقبل، 28 أغسطس 2015، http://goo.gl/dhdIIi

[102] لبنان.. الوجه الآخر لـ"مظاهرة طلعت ريحتكم"، سكاي نيوز عربية، 30 أغسطس 2015، http://goo.gl/3Afs1j

"مولوتوف"، وقام البعض بإشعال الشريط الشائك الفاصل بين المتظاهرين والسراي ببعض الأقمشة والحواجز البلاستيكية الموجودة في المكان، كما قام أحد المتظاهرين بتخريب تمثال رياض الصلح عبر تسلقه التمثال والكتابة عليه ورشه بالألوان.[103]

وإلى جانب التظاهرات في بيروت، نفذت المجموعة تحركات أمام السرايات الحكومية في كل من النبطية وبعلبك والهرمل، وفي ساحة دير الأحمر، وراشيا والبقاع الغربي وعكار. ففي بعلبك نفذت مجموعة من أبناء المنطقة اعتصاما محدودا أمام السراي، رفعت خلاله لافتات كتب عليها "بدنا نحاسب"، وألقيت كلمة طالب فيها المعتصمون بمحاسبة من أعطى الأوامر بإطلاق النار على المعتصمين واستعمال العنف بحقهم، وإطلاق سراح جميع المعتقلين، وإحالة الملفات المتعلقة بالفساد والرشاوى إلى النيابة العامة المالية.[104]

ويبدو التنظيم الجيد لحملة "بدنا نحاسب" في التركيز على قضايا عدة بخلاف القمامة، مثل إهدار المال العام،[105] والسياحة، والكهرباء، والحق في التظاهر، وانتهاكات قوى الأمن تجاه المعتصمين،[106] وتعد لجنة المحامين في حملة بدنا نحاسب أحد أنشط اللجان التي دافعت عن المعتقلين على خلفية الاعتصامات في 22 أغسطس الماضي، ونجحت الحملة في تنظيم عدد من الاعتصامات في ساحة رياض الصلح وأمام وزارة الداخلية، لمحاسبة المسئولين عن اعتداء الأمن والإفراج عن المعتقلين.[107]

---

[103] تجدد الاعتصام والشغب: 3 جرحى لقوى الأمن وتوقيف معتدين، موقع جريدة المستقبل، 26 أغسطس 2015، http://goo.gl/nWiDK1

[104] تجدد الاعتصام والشغب، جريدة المستقبل، مرجع سابق.

[105] بالصور والفيديو: "بدنا نحاسب" في وزارة المال، موقع جريدة النهار، 15 سبتمبر 2015، http://goo.gl/BXLXEU

[106] صفحة حملة "بدنا نحاسب" على موقع فيسبوك، https://goo.gl/wP1Cs1

[107] لقاء مع "نعمت بدر الدين" المتحدثة باسم حملة "بدنا نحاسب"، قناة MTV، 27 أغسطس 2015، https://goo.gl/1HBDBB

من خلال رصد بعض الأمثلة للحركات الاجتماعية التي ركزت أهدافها على مطالب العدالة الاجتماعية في كلا من تونس ولبنان، تبرز هنا تساؤلات هامة حول مدى تأثير هذه الحركات على قضية العدلة الاجتماعية.

فمثلا الحراك المدني في لبنان، على الرغم من إشكاليات الوضع السياسي في لبنان، إلا أن الحراك استطاع تحييد الخلافات الطائفية والتركيز حول مطالب محددة كتطهير الفساد ومحاربة التقصير الحكومي في تقديم الخدمات العامة للمواطنين[108]، ولكن على الصعيد الآخر، نجد أن هناك بعض التحديات التي تواجه استمرار هذا الحراك، ومنها محاولات بعض الحركات احتكار الحديث باسم الحراك الاجتماعي، وهذا أظهر بعض نقاط الضعف في عملية التنسيق والتشبيك بين الحركات المختلفة، بالإضافة إلى ذلك تعرض الحراك لمحاولات مصادرته وتوظيفه سياسيا، ومحاولات إفراغ الحراك من مضمونه المعني بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.[109] وفي تونس أيضا، على الرغم من تحقيق الحركات الاجتماعية كحملة "وينو البترول" انتصارا من حيث الدفع بالحديث حول حقوق المواطنين التونسيين في ثروتاهم النفطية إلى المجال العام والمطالبة بإجراءات الشفافية في التصرف في الثروات في تونس في الوقت الذي نص فيه الدستور التونسي على اعتبار الثروات الطبيعية ثروات وطنية يجب حسن حوكمة التصرف فيها، إلا أن الحملة هذه أيضا عانت من بعض الإشكاليات مثل اعتباراها محسوبة على تيار الإسلام السياسي مما أفقدها من شعبيتها ومصداقيتها بين المواطنين.[110]

---

[108] حازم صاغية، مستقبل "الحراك" اللبناني ومستقبل لبنان، ١٩ سبتمبر ٢٠١٥، الحياة، http://goo.gl/J3Fzoh

[109] خالد غزال، منعا للإحباط واليأس، ٢٤ أكتوبر/ ٢٠١٥، الحياة، http://goo.gl/nrFpWq

[110] السبسي يحمل "حملة وينو البترول؟" مسؤولية الإرهاب، 13 يوليو 2015، السفير العربي، http://goo.gl/0wF6ey

2) آليات المجتمع المدني البديلة ومدى نجاحها في فرض سياسات جديدة تحقق قسطا أكبر من العدالة:

تختلف الوسائل التي يتبعها المجتمع المدني في محاولة تحقيق مطالبه عن الوسائل التي تتبعها القوى التقليدية كالأحزاب السياسية.

وفي هذا الشأن ظهر في تونس بعد "الثورة" كم هائل من الجمعيات يعنى الكثير منها بمختلف المواضيع المرتبطة بالعدالة الاجتماعية (التنمية الجهوية و المحلية، الحقوق السياسية، الحقوق الاقتصادية، الفئات الضعيفة والمهمشة،...إلخ) وأصبح البعض منها على قدر كبير من الحرفية والجدية الشيء الذي وسع المجال السياسي المتاح للمجتمع المدني حتى أصبح يشارك مباشرة في اتخاذ القرار والتأثير فيه. ويتمتع هذا القسط من الجمعيات بإمكانيات عالية من تقنيات المناصرة والتواصل الحديثة وكذلك بصدى جيد ومصداقية لدى الرأي العام يمكنها من تنمية قدراتها على التأثير في السياسات الحكومية إما بالتوجه مباشرة لأصحاب القرار أو بالتعبئة عبر شبكاتها الخاصة وعبر الاعلام. هذا العمل الجمعياتي يمكن وصفه بالمعتاد، حيث أنه ينطوي تحت الأطر القانونية والمعايير المتعارف عليها للمطالبة والمناصرة والتأثير غير أننا نجد فصائل أخرى من الجمعيات تلتجئ لتحقيق قسط أكبر من العدالة الاجتماعية، إلى أشكال أخرى من العمل النضالي الذي يفوت المطالبة ليصل إلى الافتكاك واسترجاع ما يعتبره حقا تم الاستحواذ عليه. وهذه الطرق الراديكالية للدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ عليها، رغم كونها غير قانونية، فهي تسمح بوضع السلطات أمام الأمر الواقع ومن ذلك إجبارها على التعامل مع المجتمع المدني بأكثر إيجابية إذا لم تستطع إيقافه.

من التجارب الناجحة في تونس في هذا المجال يمكننا ذكر "هنشير ستيل" بقرية جمنة. تتمحور القصة حول مجموعة من السكان الذين استرجعوا "هنشير"، أي أرض زراعية شاسعة، بعد أن استحوذت عليها الدولة في إطار

استعادة الأراضي الفلاحية بعد الاستقلال ومن ذلك قامت بتأجيرها إلى مستثمر تونسي لم يستغلها على أحسن وجه ولم يعد استثماره بالنفع على أهل المنطقة. غير أن السكان، أي الأصحاب الأصليين للأرض اغتنموا فرصة الانفلات فترة الثورة لبسط سلطتهم الشعبية والتشاركية على الهنشير. حاليا، تقوم الجمعية المحلية "جمعية حماية واحات جمنة" المتكونة من سكان متطوعين بإدارة الأعمال وبالتفاوض مع الدولة لتسوية الوضعية العقارية والإدارية للأرض.

"بدأ الواقع الجديد الذي فرضته الجمعية، بنجاحها في الاحتفاظ بالضيعة طيلة الأربع السنوات الماضية، يدفع حتى بعض المسؤولين المحليين إلى تبني وجهات نظر غير "أرثودوكسية". لكن تجدر الملاحظة أن ما تقوم به جمعية الدفاع عن واحات جمنة، يذكر إلى حد كبير بمفهوم "الشركة الاجتماعية" المنتشر في البلدان الأنجلوساكسونية وفي "إيطاليا وأمريكا اللاتينية. وهو يعني باختصار شركات تخضع لقوانين السوق الرأسمالية، لكن تتمثل غاية وجودها في خدمة المجتمع المحلي، عبر تمويل مشروعات تعنى بشكل أولوي بالفئات الأكثر احتياجا وتهميشا. لكن رغم نص الدستور في الفصل 12 على مبادئ "العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والتمييز الإيجابي"، لا نجد بعد في التشريع التونسي قانونا يشجع على إنشاء هذا النوع من الشركات، أو على الأقل يسهل الأمر على المبادرين إلى بعثها.

تثبت هذه التجربة أنه حين يتشبث المجتمع المدني بمطلب واضح ويتنظم من أجل إدراكه ويلم بخلفياته وآفقه فهو قادر على فرض احترام السلطات حتى ولو كان مطلبه غير قانوني. بل أنه يتمكن حتى من تطوير القانون لجعله أكثر تلاؤما مع حقيقة الأوضاع الاجتماعية فهنشير ستيل يطرح اليوم بقوة موضوع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي يفتقد في تونس للأطر القانونية اللازمة.

وفي هذا الشأن من الممكن تحديد ثلاث استراتيجيات مختلفة تبناها المجتمع المدني التونسي في الأربع سنوات الأخيرة للتعامل مع السلطات والتأثير في قضية العدالة الاجتماعية. أما الأولى فهي استراتيجية الحوار والوفاق وقد تبناها كل من الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وكذلك الجمعيات التاريخية (الرابطة التونسية لحقوق الإنسان وهيئة المحامين). أما الثانية فهي المواجهة وهي الطريقة المعتمدة من طرف الحركات الاجتماعية الاحتجاجية. أما الثالثة فيمكن نعتها بالالتفافية وقد اعتمدتها مجموعة قرية جمنة المذكورة سابقا على سبيل المثال. يأتي الاختلاف في سبل التعامل مع السلطة من الاختلاف في طبيعة مكونات المجتمع المدني المدروسة. فالمجموعة الأولى يتم الالتجاء إليها نظرا لشرعيتها التاريخية ولقدرتها على التعبئة مما يجعلها اليوم تلعب دورا جديدا في تاريخ تونس ما بعد "الثورة" قد لا ينطبق مع مقومات النضال من أجل العدالة الاجتماعية فقدرة هذه المجوعة على التأثير لم تتجلى -أو لم تستعمل- في هذه المرحلة.[111]

وأما بالنسبة للحراك في لبنان فقد شكل ما يمكن وصفه بـ"الطريق الثالث"، والذي مثل بارقة أمل لهؤلاء الذين يروا في استقطاب قوى الرابع عشر والثامن من آذار خطر تفتيت لبنان وسبب في حالة الفراغ الذي تعيشه البلاد.[112] إلا أن الحراك أيضا أثار بعض التساؤلات المتعلقة بتجديد الخطاب الاحتجاجي حيث أنه يأتي في لحظة تمر فيها المنطقة بتقلبات الثورات العربية، كما يأتي في لحظة تمر فيها البلاد بأصعب لحظاتها، مع تراكم الأزمات الاقتصادية والسياسية. فالسؤال هو: كيف يمكن ربط المسائل الاجتماعية والتحررية بالمسألة السياسية، لتجنب الوقوع في المسار التدميري العام؟ أو بمعنى آخر، كيف يمكن التفكير بخطاب احتجاجي يدرك شروط

---

[111] ليلى الرياحي، إشكاليات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية العربية وقدراتها على التأثير في قضية العدالة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره

[112] زياد ماجد، طلعت ريحتكم: خطوة خطوة، موقع mmedia، 25 أغسطس 2015، https://goo.gl/uQDmlS

إمكانيته، أي وجود حد أدنى من السلم الأهلي ومن المؤسسات التي يمكن معارضتها. ففي ظل التصارع السياسي بين قوى ٨ و١٤ آذار الذي شل البلاد، يرى البعض أنه قد يكون من المفيد النزول إلى مستوى ما دون سياسي لبناء الحاضنة المؤسسية للحراك المطلبي.[113]

وهذا يفسر سبب جذب الحراك المدني لشرائح من طوائف عدة تجاوزت الخلافات الطائفية والحزبية التي تقوم عليها السياسة اللبنانية تقليديا؛ فقد استطاع العنوان الاجتماعي ومطالب الحياة اليومية أن تجمع كل المتضررين من الوضع القائم في حراك واحد، وهذا ما هيمن على معظم مراحل تكون الحراك أو على مسيرته. بالإضافة إلى ذلك نجح الحراك في لبنان في رفع صوت "شريحة" جديدة بالاعتراض على النظام الطائفي اللبناني وعلى المعادلة الإقليمية وتداعياتها المذهبية، أيضا نجح في جمع الناس من كل الطوائف في مواجهة السلطة بملف النفايات، ما أعطاه شرعية شعبية لفتح ملفات اجتماعية أخرى رغم أن لها أبعادا سياسية لم يجرؤ أحد على المس بها سابق، وجعل من لحظة "الفراغ" السياسية في لبنان لحظة فارقة على صعيد الاعتراض على "النظام اللبناني" وإفرازاته، ليثبت أن هذا النظام لم يعد قادر على حل مشاكله فضلا عن حل مشاكل المواطنين والتي تعد تجلياتها في إشكالية النفايات.[114]

خاتمة:

جاء الحراك في كلا من تونس ولبنان، ليعطي مثالا واضحا حول أهمية الدور الذي من الممكن أن يلعبه المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في قضية العدالة الاجتماعية كما سبق وأوضحنا. وفي هذا الشأن نجد أن المجتمع المدني في الحالتين قد اعتمد على تبني بعض الآليات المختلفة لتحقيق أهدافه، فمن ناحية تعمل بعض المنظمات والحركات على فتح أفق

---

[113] سامر فرنجية، عن مستويات الحراك في لبنان، 15 سبتمبر 2015، الحياة، http://goo.gl/avQiLG

[114] شفيق شقير، تداعيات الحراك الاجتماعي في لبنان وأبعاد الفراغ، مركز الجزيرة للدراسات، 15 أكتوبر 2015، http://goo.gl/IBDSZG

للتواصل الدائم مع الدولة ليتحول دورها من محور الدفاع عن الحقوق إلى محور وضع السياسات العامة المتعلقة بتحقيق لعدالة الاجتماعية.

من ناحية أخرى، ويعود هذا إلى أن السياق السياسي في كلا الحالتين لا يدعم بشكل كبير منظمات المجتمع المدني ويشكل معوقا لها إما من الناحية التشريعية أو من ناحية العوائق الأمنية، وهنا تلجأ المنظمات والحركات لممارسة أساليب من الضغط والاحتجاجات للتأكيد على مطالب المواطنين الاقتصادية والاجتماعية كما رأينا في الحالتين التونسية واللبنانية.

في هذا الإطار يجدر الإشارة إلى أن نشاط المجتمع المدني من منظمات ومبادرات وحركات يحد منه بشكل كبير تسلط الدولة ومحاولتها إعادة إنتاج سياسات النظم السابقة سواء بتجريم التظاهر والاحتجاج أو بتسكين الحراكات أو حتى بالمواجهة مع أي حراك باعتباره يقلل من هيبة الدولة ويشكل جزءا من أجندات خارجية كما هو الحال في لبنان، أو باعتباره يشكل تهديدا لسياسات الدولة في محاربة الارهاب كما هو الحال في تونس.

من الأهمية أيضا في هذا الشأن الإشارة إلى الإشكاليات الذاتية عند المجتمع المدني والحركات الاجتماعية والتي تعوقه عن لعب الدور المؤثر في قضية العدالة الاجتماعية، ومنها نذكر إشكاليات صنع القرار داخل الحركات والمنظمات، ضعف القدرات التنظيمية وغياب مؤشرات الإدارة الرشيدة، وأهمها عدم إتباع منهج عملي لتقييم أهدافهم ونشاطهم بشكل دوري، بالإضافة للخبرة المحدودة في بناء الشبكات والشراكات بين الحركات وبعضها. وفي هذا الشأن من الممكن أن تعمل الحركات على محاولة حل المشكلات المتعلقة بالتنظيم الداخلي وآليات صنع القرار والنقد الذاتي والتقييم داخل الحركات والعمل على التواصل الدائم مع المواطنين ومع الحركات الأخرى.

على الرغم من الدور الهام الذي يلعبه المجتمع المدني فيما يخص قضية العدالة الاجتماعية، وعلى الرغم من أن وجود المجتمع المدني هو شرط ضروري لتحقيق العدالة الاجتماعية، إلا أن هذا ليس كافيا، حيث أن

تحقيق العدالة الاجتماعية يلزمه تبني النظم العربية سياسات حقيقية قائمة على محورية كفالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وأن تتخلى هذه النظم عن نهجها المتبع الذي تعتبر فيه الدولة طرفا في عمليات الاستثمار والربح، وهنا يأتي دور المجتمع المدني كمعبر عن الفئات المستهدفة من سياسات العدالة الاجتماعية وكداعم وضامن لها.

الشفافية وحدود العدالة الاجتماعية
المغرب ومصر نموذجا

رجاء الكساب

مستشارة برلمانية عن فريق الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

نوفمبر 2015

مقدمة

شهدت المنطقة العربية العديد من التغيرات السياسية، وخاصة ما يطلق عليه ببلدان الربيع العربي، وقد كان الدافع وراء هذه التغيرات السياسية هو البحث عن الكرامة والحرية ولقمة العيش ومن ثم كان شعار العدالة الاجتماعية أحد أهم أيقونات منطقة الثورات العربية.

ولا شك أن استشراء الفساد يعد أحد الكوابح الأساسية في وصول المواطنين للفرص الاقتصادية وتعميق التفاوت بين المواطنين وتضييق المجال العام في التمتع بالحقوق التي ترد على الحق في الحياة من بينها الكرامة في العيش، والمشاركة في ثروات البلاد؛ ومن ثم إعاقة فرص النمو سواء الاقتصادي أو السياسي في البلدان التي تعاني من تفشي ظاهرة الفساد وما يصاحبها من انعدام معايير النزاهة والمحاسبة.

وعلى الرغم مما يقال عن معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة التي كانت تسجلها بلدان مثل مصر وتونس قبل عام 2011 وذلك وفقا لمؤشرات البنك الدولي، إلا أن هناك العديد من العوامل التي كانت تقف كحجر في مواجهة تمتع أو تساقط ثمار النمو على المواطنين في تلك البلدان؛ الأمر الذي يشير أن ظاهرة الفساد يمكن أن تستشري في بلدان قد تتمتع بنمو اقتصادي ولكن وعلى الجانب الآخر يتم تبديد هذا النمو عندما يصبح الفساد نمطا إنتاجيا أن جاز القول بذلك.

وعلى الرغم من الخروج الجماهيري الهادر في ميادين بلدان الربيع العربي

إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه هو هل استطاعت تلك البلدان التخفيف من حدة الفساد ووصول مواطنيها إلى الحدود الدنيا من العدالة الاجتماعية، وخاصة بعد مرور ما يقرب من أربع سنوات على ثورات الربيع العربي؟.

فى هذا الإطار تحاول هذه الورقة التعرف على بعض صور الفساد التي تعانيها بعض البلدان في المنطقة العربية وخاصة تلك التي شهدت ثورات الربيع العربي، وأيضا بعض الإجراءات التي تتخذها بشأن إعمال الشفافية ومعايير النزاهة لمواجهة المشاكل الناجمة عن استشراء الفساد، ومدى حدود الوصول للعدالة الاجتماعية من خلال عدد من المحاور التي تتناول ملامح تلك الظاهرة.

هكذا، تحاول الورقة استعراض الوثائق الدولية الخاصة بالمعايير الواجبة بالشفافية وذلك في المحور الأول منها، في حين يتناول المحور الثاني الإطار القانوني والمؤسسي للشفافية في بعض البلدان العربية، بينما نتناول في المحور الثالث من هذه الورقة بعض الممارسات الميدانية لتطبيقات الشفافية كآلية للوصول للعدالة الاجتماعية.

وسوف نحاول مناقشة هذه المحاور من خلال التركيز على مصر والمغرب كنموذج تنطبق عليهما موضوع الدراسة من ناحية، وباعتبارهما من البدان التي شهدت انتفاضات الربيع العربي من ناحية أخرى. وعلى الرغم من وجود بلدان أخرى شهدت هذه الانتفاضات إلا أنه من الصعوبة تناولها جميعا ضمن إطار هذه الورقة.

كما أن بلدان مصر والمغرب تمنحنا إطارا يمكن أن يساعد في بحث العلاقة التي تتناولها هذه الدراسة وأيضا لتوافر بعض المعلومات بشأنهما في ضوء موضوع الدراسة.

وفيما يتعلق بالإطار الزمنى فسوف تلتزم هذه الورقة بمنهجية تاريخية زمانية مقارنة تدرس واقع الشفافية في مصر والمغرب قبل وبعد ثورات الربيع

العربي للتعرف على التغيرات التي يمكن أن تكون قد احدثتها هذه الثورات سواء ما يتعلق بالإطار القانوني أو المؤسسي.

I. ظاهرة الفساد على ضوء المعايير الدولية

يعتبر الفساد أحد الظواهر الاجتماعية الناجمة عن العديد من القيم الناتجة عن سيادة الفردانية في مواجهة القيم القائمة على التعاون والعمل الجماعي، بالإضافة أيضا إلى ارتباط هذه الظاهرة بالأبعاد الاقتصادية والسياسية مما يزيد من معدلات ومستويات الفقر. كما أن هذه الظاهرة كما باقي ظواهر الفساد، تكون مصحوبة وبشكل كبير في المجتمعات التي تسود فيها العديد من أشكال التفاوت الاقتصادي، بصعوبة الوصول إلى الفرص الاقتصادية؛ ومن ثم فإن الفساد هو النقيض لمفهوم العدالة في أبعادها المختلفة خاصة الاقتصادي والسياسي، حيث يعد إعمال المبادئ المتعلقة بتسييد قيم المساواة والتخفيف من حدة التفاوت الاقتصادي هو أحد أهم المعايير التي ينطوي عليها مفهوم العدالة الاجتماعية. فالعدالة في بعدها الاقتصادي والسياسي تعني مساواة المواطنين في الوصول لفرص العمل أو الوصول للموارد التنموية وأيضا ارتباط ذلك بإمكانيات الوصول للحق في إدارة هذه الموارد مجتمعيا، وذلك في مقابل الاحتكارات التي تبسط سيطرتها على الموارد التنموية كالأرض، المياه، الموارد الطبيعية...إلخ.

وفى سياق ما سبق لا يمكن حصر معايير العدالة فقط في القضاء على صور التفاوت في الأجر وعدالة توزيع عوائد الإنتاج، بل يمتد إلى الحق في الوصول للموارد وأيضا المساواة في الحقوق المتصلة بإدارة هذه الموارد؛ ومن ثم فإنه ليس باستطاعتنا النظر إلى الفساد كما ذهب البنك الدولي إلى ذلك في سياق تعريفه لهذه الظاهرة، باعتبارها "إساءة استعمال الوظيفة العامة" على اعتبار أن الفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول رشوة أو طلبها، لتسهيل عقد، أو إجراء عرض لمناقصة عامة؛ بل يمكن أن يتم كذلك عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال بتقديم رشاوى للاستفادة من

سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين الجاري بها العمل. كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة، دون اللجوء إلى الرشوة، وذلك بتعيين المقربين، أو سرقة أموال الدولة بطرق مباشرة أو استخدام المقدرات العامة في شأن خاص.

في نفس السياق، ذهبت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي دخلت حيز التنفيذ في منتصف ديسمبر 2005، باعتبار أن ظواهر الفساد تكمن في السرقة والرشوة وليس في النظم الاقتصادية والسياسية الناظمة لواقع المجتمعات التي تعاني من مظاهر الفساد. وفى هذا الإطار تسعى الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بصورة أكفأ وأنجع، وأيضا ترويج وتيسير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع ومكافحة الفساد بالإضافة إلى تعزيز النزاهة والمساءلة والادارة السليمة للشؤون والممتلكات العمومية.

كما تطالب الاتفاقية بضرورة قيام الدول الأطراف وضع التدابير الواجبة التي تعمل وتساعد في مواجهة وتثبيط الفساد في القطاع العام، فضلا عن التشريعات القانونية الواجبة لتجريم الفساد في القطاع العام.

وعلى الرغم من الأحكام التي اتخذتها الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن مكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص بمنع وتجريم الرشوة في القطاع الخاص، بما في ذلك الوعد بتقديم الرشوة أو قبولها، وضرورة اتخاذ التدابير اللازمة الرادعة وفرض عقوبات مدنية أو إدارية أو جنائية مناسبة لمواجهة الفساد، فإنها وعلى الجانب الآخر، تفتقد لوجود آلية لاستعراض دوري من أجل مراجعة وتقييم مدى التزام الدول التي وقعت عليها.

وقد وافق مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في شهر نوفمبر من عام 2009، على وجود آلية للمراجعة وإن كان ذلك على أساس طوعي تنفذ على مرحلتين، تستغرق كل منهما 5 سنوات وتغطي كل مرحلة قضايا محددة ومحدودة من مواد الاتفاقية الإطارية للأمم

المتحدة لمكافحة الفساد. تقتضي المراجعة من البلد المتطوع جمع قائمة مرجعية بالتقييم الذاتي، يتم تقييمها من قبل فريق من الخبراء من البلدان الأخرى الموقعة. بعد ذلك، يتم توحيد نتائج المراجعة في التقرير الخاص بالبلد المعني الذي يسلط الضوء على الإنجازات وكذلك التحدَيات. ويتولى فريق المراجعة صياغة التقرير الخاص بالبلد المعني، لكن الصَيغة النَهائية، تنجز بالتعاون مع البلد قيد المراجعة، والذي يمتلك أيضا القرار النهائي فيما يتعلق بنشر التقرير من عدمه.

على نفس المنوال سارت الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد التي استهدفت تعزيز التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه بكل أشكاله، والجرائم المتصلة به وملاحقة مرتكبيها. وأيضا تعزيز التعاون العربي فيما يتعلق بالوقاية من الفساد ومكا فحته وكشفه واسترداد الموجودات وتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون.[115]

وذهبت الاتفاقية إلى ضرورة مشاركة المجتمع في الرقابة على الفساد من خلال توعية المجتمع بمكافحة الفساد وأسبابه وما يمثله من أضرار على مصالح المجتمع. كما أوصت بالقيام بأنشطة إعلامية تسهم في عدم التسامح مع الفساد وكذلك بوضع برامج توعوية بضرورة مكافحة الفساد وأيضا تعريف الناس بهيئات مكافحة الفساد وتوفير سبل الاتصال بتلك الهيئات للإبلاغ عن أي حالات للفساد. وعلى الرغم من أن الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لا تضع أي معايير تتعلق بالمسألة القانونية أو المراجعة الدورية بالنسبة للبلدان العربية، إلا أن هذه الاتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ إلا في شهر يونيو 2013، بعد أن كان قد تم التوقيع عليها في ديسمبر 2010 وذلك بعد توقيع سبع دول فقط من بينها المغرب، الاردن، الإمارات، السودان، فلسطين، قطر والكويت، وذلك من بين 22 دولة عربية؛ في الوقت الذي لم توقع فيه مصر حتى الآن على هذه الاتفاقية.

---

115. الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

II. واقع الشفافية ومكافحة الفساد في المنطقة العربية

حسب الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، كل الدول العربية تعتبر عضوا طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ما عدا سوريا التي وقعت الاتفاقية والصومال وجزر القمر التي لم توقع هذه الاتفاقية.[116]

كما تتوفر، وفقا لنفس المصدر، كل من موريتانيا والعراق والأردن وفلسطين والسعودية واليمن وجزر القمر على استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد. وتعتبر استراتيجيات المغرب وتونس ولبنان في طور الإنجاز، أما باقي الدول فلا تتوفر على أي استراتيجية لمكافحة الفساد.

تتوفر دول المغرب والجزائر وفلسطين والأردن والعراق والسعودية واليمن وجزر القمر على هيئات وطنية لمكافحة الفساد. وتعتبر الهيئات الوطنية لكل من لبنان وليبيا في طور الإنجاز، فيما باقي الدول لا تتوفر على مثل هذه الهيئات.

1.II. مؤشر الموازنة المفتوحة

تقوم مؤسسة الشراكة الموازنة الدولية(IBP) بإنجاز مؤشر الموازنة المفتوحة بناء على ثلاثة معايير أو دعائم، وهي حالية شفافية الموازنة وكيف تغيرت على مدار الزمن؛ والدرجة التي تتوافر بها فرص المشاركة العامة في عملية الموازنة؛ وقوة جهازي الإشراف الرسميين، أي السلطة التشريعية وجهاز المراقبة الأعلى. وقد خلص التقرير الخاص لسنة 2015 إلى أن، من أصل 102 دولة في العالم شملتها الدراسة، جل الدول العربية حصلت على مراتب متدنية جدا ما عدا الأردن التي جاءت في المرتبة 33 بعدما حصلت على النقطة 55 وتونس في المرتبة 66 بالنقطة 42، حيث صنفتا في خانة الدول التي تعطي معلومات محدودة لكن غير كافية عن موازنتها. وقد جاء المغرب في المرتبة 74 ب38 نقطة

([116]). موقع الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد: www.arabcinet.org

واليمن في المرتبة 80 بـ34 نقطة، وصنفا ضمن الدول التي توفر الحد الأدنى من المعلومات. أما باقي الدول العربية التي شملتها الدراسة فقد صنفت كلها في خانة الدول التي لا توفر معلومات أو توفر معلومات نادرة عن موازناتها وهكذا جاءت الجزائر في المرتبة 86 بـ19 نقطة ومصر في المرتبة 90 بـ16 نقطة والسودان في الرتبة 93 بـ10 نقط. وجاءت كل من العراق ولبنان وقطر والسعودية في آخر الترتيب الدولي بأقل من 3 نقاط. [117]

2.II. مؤشر مدركات الفساد أو مؤشر الرشوة

يشكل مؤشر مدركات الفساد مقياسا لمستوى الفساد الذي تم إدراكه في القطاع العام المحلي وصورة إجمالية لدرجة الفساد في الدول، ويعتبر مرحلة أولى لقياس الفساد تتلوها مراحل أخرى تساعد في عملية التحليل لتشخيص وتحديد أولويات المكافحة والإصلاح.

يركز المؤشر على الفساد في القطاع العام ويعرفه بسوء استغلال الوظيفة العامة من أجل مصالح خاصة ويقيم ويرتب الدول طبقا لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين في الدولة، وتستند تقارير المنظمة على اعتبار أن صعوبة الحصول على معلومات ملموسة للمقارنة بين مستويات الفساد في عدد كبير من الدول، كالمقارنة بين إعداد الدعاوى أو القضايا المعروضة على المحاكم لا تمكن من الحصول على صورة واقعية عن الفساد، بل إنها تشير إلى نظرة المدعين العامين والمحاكم ووسائل الإعلام إلى طريقة عرض الفساد لذلك فإن الوسيلة الوحيدة لجمع المعلومات لغرض المقارنة هي الاعتماد على خبرات ومدركات الأشخاص الأكثر مجابهة مباشرة مع حقائق الفساد. [118]

بدأت منظمة الشفافية الدولية بإصدار مؤشر مدركات الفساد منذ العام (1995). وقسم المؤشر إلى صفر ومئة درجة، وتعكس الدرجة الدنيا

---

(117). تقرير مسح الموازنة المفتوحة لعام 2015 www.openbudgetsurvey.org

(118). منظمة الشفافية الدولية www.Transparency.org

وجود مستويات عالية من الفساد وانعدام الشفافية بينما تشير الدرجات العليا لنظافة وشفافية كبيرين.

واحتلت الدانمارك في مؤشر مدركات الفساد لسنة 2014 الرتبة الأولى بـ92 درجة من بين 175 دولة، بينما تقاسمت الصومال المرتبة الأخيرة مع كوريا الشمالية كأكثر الدول فسادا وانعداما للشفافية بـ8 درجات لكل منهما. وجاءت نتائج معظم الدول العربية مخيبة للآمال مع عدم حدوث تغيير ملحوظ في ترتيبها مقارنة مع السنوات الماضية، ولم تفلح سوى دولتين عربيتين من اجتياز حاجز الخمسين درجة المطلوبة للنجاح في الشفافية ومكافحة الفساد بالمؤشر، وهما الإمارات العربية المتحدة (70 درجة) وقطر (69 درجة). واحتلت دول العراق واليمن وسوريا وجزر القمر مراكز متأخرة جدا في الترتيب، بينما تشاركت البحرين والسعودية والأردن المرتبة 55 وجاءت الكويت في المرتبة 67، وتونس 79 والمغرب 80 ومصر 94 والجزائر 100. وأشارت رئيسة قسم الشرق الأوسط وإفريقيا بمنظمة الشفافية الدولية، خلال تقديم نتائج مؤشر مدركات الفساد لسنة 2014 بمقر المنظمة ببرلين، إلى أن النخب الحاكمة المسيطرة على دول الربيع العربي في الـ30 عاما الأخيرة واصلت اختطاف هذه الدول والسيطرة على مقدراتها وتغيير إرادة شعوبها عبر تزوير انتخاباتها وتقويض التداول السلمي للسلطة فيها وتغييب الشفافية في المعاملات الحكومية خاصة صفقات الأسلحة ونفقات المؤسستين العسكرية والأمنية.

3.II. المؤشر العربي

لقد كان عام 2011 عاما مفصليا في مسيرة الشعوب العربية؛ إذ شهدت المنطقة العربية قيام الثورة التونسية وسقوط بن علي، لتفتح الطريق لتوالي الثورات في المنطقة العربية، وتوالي سقوط بعض الحكام فيها. وشهدت الأغلبية العظمى من البلدان العربية حركات شعبية واسعة تراوحت ما بين انتفاضات

واحتجاجات. ودخلت معظم البلدان العربية في مراحل انتقالية، حيث اعتمدت إصلاحات متفاوتة بتفاوت النماذج.

ويظهر المؤشر العربي الذي ينجزه المركز العربي للبحوث والدراسات عند تحليل اتجاهات الرأي العام العربي في المنطقة نحو مدى نجاح الثورات العربية في محاربة الفساد المالي والإداري، أن 13% من المستجوبين يعتبرون أن الثورات قد نجحت، أو نجحت إلى حد ما، في تحقيق هذا الهدف، مقابل 26% قالوا إنها لن تنجح على الإطلاق. ويعتقد حوالي 51% بأن الثورات العربية سوف تنجح في محاربة الفساد في المستقبل سواء على المدى القريب، المتوسط أو البعيد.[119]

وفي نفس المنحى، أظهر المؤشر عند تحليل اتجاهات الرأي العام في المنطقة نحو مدى نجاح الثورات العربية في تحسين الأوضاع الاقتصادية للمواطنين، أن11% من المستجوبين أفادوا أنها، أي الثورات نجحت أو نجحت إلى حد ما في تحقيق هذا الهدف، مقابل 25% قالوا إنها لن تنجح على الإطلاق. و55 %عبروا عن ثقتهم في إمكانية نجاحها في تحسين الأوضاع الاقتصادية للمواطنين في المستقبل.

4.II. المنظومة الوطنية للنزاهة

لقد عملت المجتمعات منذ القدم على إحداث منظومات للنزاهة والشفافية تركز على قيم أخلاقية أو دينية تنظم العلاقات بين مختلف مكونات المجتمع وتحصنهم من الممارسات الغير مرغوب فيها التي من شأنها أن تلحق أضرارا بهذه المجتمعات. وتعتبر الديمقراطية في وقتنا الراهن، أهم ركيزة يمكن أن ترتكز عليها أي منظومة للنزاهة والشفافية.

وقد ظهر مفهوم "النظام الوطني للنزاهة" في السنوات الأخيرة انطلاقا من الدراسات التي قامت بها مؤسسة ترانسبارانسي الدولية والتي خلصت إلى

([119]). المؤشر العربي 2014 برنامج قياس الرأي العام العربي. سبتمبر2014 . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

ضرورة بلورة مقاربة شمولية سواء على مستوى التحليل أو على مستوى استراتيجيات محاربة الرشوة. ويمكن أن نجسد هذا النظام بصفة عامة، بمعبد يوناني يعلوه سطح مستو يمثل نزاهة الأمة، وتدعمه سلسلة من الأعمدة (عموما 16 عمودا) تمثل مختلف القطاعات والمؤسسات العمومية والخاصة التي تساهم في نشر النزاهة والشفافية وتقديم الحسابات والمعاقبة في كل مجتمع. ويرتكز هذا النظام على قيم أساسية هي النزاهة والمسؤولية والشفافية، والتي تعتبر حاسمة لتحقيق حكامة جيدة. وتشكل هذه القيم في كليتها ثلاثية تتكامل عناصرها وتقوي بعضها البعض.[120]

كما يعتبر النظام الوطني للنزاهة جزءا لا يتجزأ من الصراع الشامل ضد الفساد السياسي والاقتصادي وفساد القضاء.

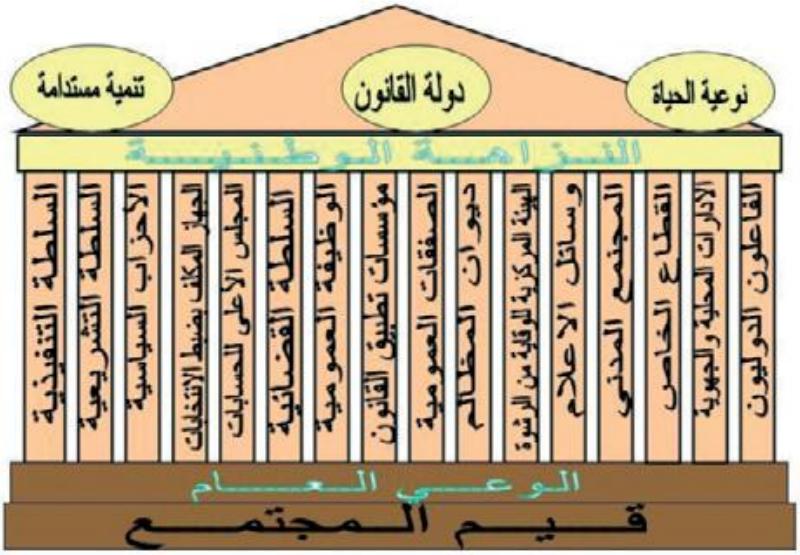

نموذج النظام الوطني للنزاهة بالمغرب

(120). أخبار ترانسبارانسي العدد 9 سبتمبر 2010. منشورات ترانسبارانسي المغرب

4.II. واقع الشفافية ومكافحة الفساد في المغرب

إن تفكيك منظومة الفساد السائدة ووضع حد للإفلات من العقاب كان ولا يزال على رأس المطالب الملحة للحركة السياسية والاجتماعية المناضلة والجادة بالمغرب، لذا كان أهم شعار رفعته حركة 20 فبراير هو إسقاط الفساد والاستبداد. وقد استغل حزب العدالة والتنمية الإسلامي نفس الشعار في حملته الانتخابية خلال الانتخابات التشريعية التي تلت إصدار دستور 2011 رغم أن هذا الحزب لم يشارك في الحراك الشعبي ولم يسانده بل اعتبره احتجاجا لشباب غير مسؤول قد يجر البلاد إلى حالة من عدم الاستقرار. لكن وبمجرد توليه رئاسة الحكومة، بعدما تصدر نتائج الانتخابات، تنكر لشعار حملته الانتخابية وللوعود التي أعطاها لناخبيه وللبرنامج الحكومي وصرح في أول لقاء تلفزيوني بعبارته الشهيرة **"عفا الله عما سلف"** عندما سئل عن الإجراءات التي ستقوم بها حكومته لاسترجاع الأموال المنهوبة ومعاقبة المفسدين. وبالفعل فقد تم العفو عن مهربي الأموال إلى الخارج بمقتضى مرسوم، كما يوجد ضمن الحكومة الحالية وزير طالب الشارع المغربي بمتابعته بتهمة نهب المال العام، بل ولقد تمت متابعة موظفين بوزارة المالية بتهمة تسريب وثائق تثبت هذا النهب في إطار ما بات يعرف بعملية "اعطيني نعطيك".

ويعد الإفلات من العقاب أحد الأسباب الرئيسية التي أدت ولا زالت إلى تفشي الفساد والرشوة في المغرب رغم أن الدستور الجديد يربط المسؤولية بالمحاسبة (فضائح التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية على عهد رئيسي مجلسها الإداري السابق والحالي، مكتب المطارات.....الخ)، مما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني بتقليص الاستثمار المنتج وتقويض المنافسة الشريفة وتعطيل تنافسية المقاولات وتعميق الفقر وتهديد السلم الاجتماعي وتخريب البناء الديمقراطي.

ومن جهة أخرى خلصت الدراسة الدولية حول الميزانية المفتوحة التي ساهمت في إعدادها جمعية ترانسبارانسي المغرب بشراكة مع الشراكة الموازنة الدولية (IBP) في نسختها الخامسة إلى أن الحكومة المغربية توفر بالكاد الحد الأدنى من المعلومات المتعلقة بالموازنة للعموم، كما لا توفر أية إمكانية للتتبع الشعبي للميزانية. وقد خلص التقرير أيضا، إلى ضعف آليات المراقبة التي تتوفر عليها كل من السلطة التشريعية والمجلس الأعلى للحسابات لمتابعة الموازنة.

في الوقت ذاته تمثل الصفقات العمومية حصة الأسد من النفقات العمومية وتعتبر شفافية المساطير المتبعة في الصفقات العمومية بما يضمن المنافسة الشريفة وصولا إلى أسعار تنافسية ومعقولة مقابل الأشغال والسلع أو الخدمات المقدمة، حقا أساسيا ومشروعا باعتبارها مدخلا أساسيا لحماية المال العام ومرتكزا رئيسيا لدولة الحق والقانون والنظام الديمقراطي.

وقد سن المشرع المغربي عدة نصوص قانونية لضمان شفافية ونزاهة الصفقات العمومية كان آخرها المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 20 مارس 2013.[121]

ولكن الواقع يؤكد أن الصفقات العمومية ورغم كل النصوص القانونية وكل الشعارات الحكومية، لا تزال مجالا خصبا لتفشي الرشوة وجميع أنواع الفساد (صفقة تدبير النفايات بمدينة سلا خلال هذه السنة، صفقة اللقاحات في عهد وزيرة الصحة السابقة.....الخ)، مما يؤثر سلبا على جودة السلع والخدمات ويضيع على الدولة مليارات الدراهم، مما يرهن التنمية الاقتصادية والأجيال القادمة عبر الالتجاء إلى القروض.

5.II. واقع الشفافية ومكافحة الفساد في مصر

لم تكن ثورة 25 يناير في مصر مفاجئة لأحد، لكن المفاجأة كانت في توقيت حدوثها، فقد كانت روح الثورة تعتمل في رحم الواقع المصري وخاصة

([121]). الجريدة الرسمية رقم 6140 الصادرة بتاريخ 4 أبريل 2013 ص 3023-3100

منذ بداية الألفية الجديدة، فلا يكاد يمر يوم إلا ويشهد احتجاجات اجتماعية وسياسية. وفى هذا الصدد تشير العديد من الدراسات والتقارير الحقوقية الخاصة برصد وتوثيق تلك الاحتجاجات أن جملة الاحتجاجات في الفترة من 2006 حتى أبريل 2010، قد بلغت 2026 احتجاجا.[122]

وترجع أسباب هذه الاحتجاجات أساسا إلى الفساد السياسي والإداري اللذان ضربا أرجاء مصر من أقصاها إلى أدناها، والذي تجلى في العديد من المؤشرات منها حالة التفاوت الاجتماعي الحاد بين الأجور في مصر والتي تتمثل في حد أدنى لأجر العامل بخمسة وثلاثين جنيها شهريا أي ما يوازي ستة دولارات شهرية، مقابل أجور شهرية تصل لثلاثة ملايين من الجنيهات الشهرية لأحد رؤساء الصحف المصرية. الأمر الذي وصفته محكمة القضاء الإداري بأنه "لا يجوز لجهة الإدارة أن تترك تحديد أجرة العمال لهوى أرباب الأعمال دون التزام منهم بحد أدني للأجور، مستغلين حاجة العمال إلى العمل، وإجبارهم على تقاضي أجور غير عادلة، لا تتناسب مع الأعمال التي يؤدونها، ولا تساير ارتفاع الأسعار وزيادة نفقات المعيشة".[123]

كما تمثل الفساد الإداري والمالي في غياب الطابع المؤسسي للدولة واستبداله بتزاوج فادح بين الثروة والسلطة، حيث أصبحت الدولة يتحكم في مسارها الاقتصادي والسياسي حفنة من رجال الأعمال لا يتجاوز عددهم العشرات، وبات واضحا هيمنة السلطة التنفيذية -ممثلة بالتحديد في مؤسسة الرئاسة والإدارات التابعة لها- على باقي السلطات، للدرجة التي كان يجري استخدام السلطة التشريعية لإسباغ الطابع القانوني على ما يتم نهبه من الثروات المصرية.

وهناك العديد من الأمثلة الصارخة الدالة على ذلك مثال قانون مكافحة الاحتكار الاقتصادي الذي تأخر إصداره أكثر من عشر سنوات (جرى النقاش

---

[122] تحرير عادل وليم، خالد على، محمود المنسى، عمال مصر 2009، مؤسسة أولاد الأرض لحقوق الإنسان والمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، 2010.

[123] محكمة القضاء الإداري، جلسة 30 مارس 2010 في الدعوى رقم 21606 لسنة 63 ق

حوله من عام 1994 حتى إقراره في البرلمان سنة 2005) وعندما تم إقراره تغاضى عن الكثير من صور الاحتكار الاقتصادي مثال سيطرة شركة حديد عز التابعة لرجل الأعمال أحمد عز على 72% من سوق الحديد في مصر.[124]

في الإطار ذاته فقد تم استحداث مجموعة من القرارات المتعلقة بإدارة المال العام، التي بموجبها تم حجب رقابة السلطة التشريعية على إدارة المال العام وذلك من خلال استحداث نماذج الشركات القابضة فيما يتعلق بإدارة الموارد الاقتصادية في البلاد. وهذا النوع من الشركات لم يكن متداولا قبل عام 1991 وهو العام الذي صدر فيه القانون "203" المعروف باسم قانون قطاع الأعمال العام،[125] وهو القانون الذي جرت في ركابه سياسة خصخصة شركات القطاع العام وتحويلها إلى ملكية خاصة، حيث شهدت عملية الخصخصة تلك صنوف عديدة من الفساد المالي والإداري والذي تجلى في العديد من الأمثلة، من بينها بيع حصة الدولة المصرية في بنك مصر- أمريكا إلى بنك "كاليون". [(126)] نفس الشيء تكرر مع بيع شركة "عمر أفندي" لشركة أنوال السعودية. [(127)]

وهذا النموذج من الشركات جرى تعميمه في كافة القطاعات الاقتصادية، فقطاع الإسكان شهد إنشاء الشركة القابضة لهيئة المجتمعات العمرانية،[(128)] الأمر الذي أتاح التصرف بالبيع في أراضي مصر، وقد تمت عمليات البيع بأسعار بخسة لا تتجاوز الـ21 قرش للمتر مربع أي ما يوازي 3.5 سنت أمريكي مثال شراء الشركة المصرية الكويتية للتنمية والاستثمار لمساحة 109 مليون و200 ألف متر مربع.[129]

---

[124] سوق حديد التسليح في مصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2002.

[125] الجريدة الرسمية، العدد 24 مكرر فى 19 يونيو 1991

([126]). أحمد السيد النجار محررا، تقرير الاتجاهات الاقتصادية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2006

([127]). الجريدة الرسمية، مرجع سابق

[128] الوقائع المصرية، العدد 201، 5 سبتمبر 2004

[129] جريدة الشروق المصرية، العدد 781، 23 مارس 2011

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل امتد إلى بيع الأرض لأصحاب الأعمال بالأمر المباشر مثال بيع وزارة الإسكان المصرية 13 مليون فدان لرجل الأعمال المصري هشام طلعت مصطفى، لإقامة منتجع سكني باسم "مدينتي" بدون مقابل، بحيث تقوم الدولة بتوفير البنية الأساسية كاملة وذلك دون أي مقابل مالي للدولة على أن تقوم الشركة لاحقا بإعطاء الدولة 7 % من الوحدات السكنية للمدينة. وقد قضت المحكمة المصرية برفض هذا الأمر على اعتبار أن عقد البيع اشتمل على بيع مساحات شاسعة تكفي لإنشاء مدينة بأكملها، جرى إبرامه بالأمر المباشر في خروج سافر وإهدار واضح لأحكام قانون المناقصات والمزايدات، وما تقتضيه أصول الإدارة الرشيدة. [130]

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل امتد إلى قطاع الصحة حيث قام رئيس الوزراء المصري (أحمد نظيف) بمخالفة القانون وإصدار القرار رقم 637 لسنة 2007 [131]، بتحويل الهيئة العامة للتأمين الصحي التي تقوم بتقديم الخدمة العلاجية لـ52% من الشعب المصري والتي تمتلك منشآت صحية تبلغ 41 مستشفى تم إغلاق ثلاثة منها، ومئات العيادات، وبموجب هذا القرار تم إخراج هيئة التأمين الصحي من الملك العام إلى الخاص وذلك بالمخالفة للدستور ولقانون الهيئة العامة للتأمين الصحي الصادر بالقرار الجمهوري رقم 61 لسنة 1963، [132]الأمر الذي دفع محكمة القضاء الإداري المصرية إلى إصدار حكمها بوقف هذا القرار. [133]

هذا بالإضافة إلى العديد من صور الفساد الأخرى التي أدت إلى تجريف قطاع الصحة في مصر وغيره من القطاعات الأخرى والتي كانت أحد الأسباب القوية والدافعة لتحريك بركان الغضب في نفوس المصريين وإشعال ثورة الغضب.

([130]). محكمة القضاء الإداري، جلسة 22 يونية 2010، القضية رقم 12622 لسنة 63 قضائية

([131]). الوقائع المصرية، العدد 65، 21 مارس2007

([132]). الجريدة الرسمية، العدد، 13 يناير 1963

([133]). محكمة القضاء الإداري، جلسة 4 سبتمبر 2008، الدعوى رقم 21550 لسنة 61 ق

III. الإطار القانوني والمؤسساتي

1.III. الإطار المؤسساتي بالمغرب

يتوفر المغرب على مجموعة من النصوص التشريعية والهيئات الدستورية والتي أنشئ جلها قبل حراك 2011، لكن الدستور الجديد قام بدسترتها ونص على استقلاليتها ووسع من صلاحياتها، إلا أن كل ذلك لا يرقى لمطالب القوى الحية في المجتمع والتي نزلت إلى شوارع البلاد مطالبة بإسقاط الفساد والاستبداد. ونعرض في هذه الورقة لبعض هذه الهيئات والقوانين.

1.1.III. الهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

وقع المغرب على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 9 ديسمبر 2003، وصادق عليها يوم 9 مايو 2007. وفي إطار تطبيق مقتضيات المادة 6 من هذه الاتفاقية التي تنص على أن الدول الأطراف ملزمة بإحداث هيئة أو هيئات مستقلة للوقاية من الرشوة، [134] وتنفيذا لمقتضيات الاتفاقية الأممية وتحت ضغط المجتمع المدني الفاعل في مجال محاربة الفساد وخاصة جمعية الشفافية المغربية (ترانسبرانسي المغرب) والشبكة المغربية لحماية المال العام (الهيأة المغربية لحماية المال العام سابقا) تم إحداث الهيأة المركزية للوقاية من الرشوة بمقتضى المرسوم رقم 2-05-1228 الصادر بتاريخ 13 مارس 2007. [135]

وقد أنيطت بالهيئة المركزية مهام استشارية لا ترقى لطموحات الفاعلين في مجال محاربة الفساد المالي والإداري ولا تحترم المادة السادسة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيث تقتصر مهام الهيأة على تقديم المقترحات وإبداء الآراء للحكومة وإخبار السلطة القضائية فيما يخص القضايا المرتبطة بالرشوة وجمع ونشر المعلومات المتعلقة بهذا المجال.

---

(134). اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

(135). المرسوم رقم 2-05-1228 الصادر بتاريخ 13 مارس 2007. الجريدة الرسمية رقم 5513. ص 1120-1123

إضافة، يعد غياب الاستقلالية المالية والإدارية عن السلطة التنفيذية كما تنص عليه الاتفاقية الأممية وعدم الأهلية القانونية لتحريك المتابعة من الأسباب الأساسية التي تعوق عمل هذه الهيأة.

وقد نص دستور فاتح يوليو 2011 الذي جاء كنتيجة مباشرة للحراك الشعبي الذي عرفه الشارع المغربي في إطار ما سمي بالربيع العربي، على إحداث صيغة جديدة للهيأة وهي "الهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها" وذلك وفق مقتضيات الفصلين 36 و167، كما أقر الفصل 159على مبدأ استقلاليتها واستقلالية كافة هيئات الحكامة الجيدة. [136]

لكن مشروع القانون 12. 113 المتعلق بإحداث الهيئة الوطنية للنزاهة الذي أعدته الحكومة لا يترجم التزامات الدولة تجاه المعاهدات التي وقعتها ولا المقتضيات الدستورية فيما يتعلق بمهامها واختصاصاتها التي تقتصر في هذا المشروع على الاستشارة والدراسة والتوعية وتلقي الشكاوى وإحالتها على النيابة العامة، وفيما يتعلق باستقلاليتها المالية والإدارية من حيث تشكيلة أجهزتها وطرق تعيينها. [137]

2.1.III. المجلس الأعلى للحسابات

نص دستور 2011 في الفصل 147 من الباب العاشر على أن المجلس الأعلى للحسابات هو الهيأة العليا لمراقبة المالية العمومية بالمملكة. كما حدد نفس الفصل مهامه واختصاصاته المتمثلة في تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة، بالنسبة للدولة والأجهزة العمومية.

ويتولى المجلس الأعلى للحسابات ممارسة المراقبة العليا على تنفيذ قوانين المالية، ويتحقق من سلامة العمليات المتعلقة بمداخيل ومصاريف الأجهزة الخاضعة لمراقبته بمقتضى القانون، [138]ويقيم كيفية تدبيرها

---

(21). الظهير رقم 1.11.91 الصادر بتاريخ 29 يوليوز 2011 بتنفيذ نص الدستور. الجريدة الرسمية رقم 5964 مكرر

([137]). موقع الأمانة العامة للحكومة، www.sgg.gov.ma

(23). القانون رقم 62.99، المتعلق بمدونة المحاكم المالية والصادر في 13 يونية 2002، الجريدة الرسمية رقم 5030 كما جرى تغييره وتتميمه بالقانون رقم 52.06 الصادر في 30 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية رقم 5679.

لشؤونها، ويتخذ، عند الاقتضاء، عقوبات عن كل إخلال بالقواعد السارية على العمليات المذكورة.

بالإضافة إلى ذلك أناط الدستور بالمجلس مهمة مراقبة وتتبع التصريح بالممتلكات، وتدقيق حسابات الأحزاب السياسية، وفحص النفقات المتعلقة بالعمليات الانتخابية.

وأناط به كذلك مهمة تقديم المساعدة للبرلمان في المجالات المتعلقة بمراقبة المالية العامة وتقديم الاستشارات المرتبطة بوظائف البرلمان في التشريع والمراقبة والتقييم المتعلقة بالمالية العامة، وأيضا تقديم مساعدة الهيئات القضائية والحكومة في الميادين التي تدخل في نطاق اختصاصاتها بمقتضى القانون.

كما يقوم المجلس بمراقبة مالية الجمعيات بناء على منشور رئيس الحكومة بشأن مراقبة المجلس الأعلى للحسابات لاستخدام الأموال العمومية، وفي إطار المساعدة المقدمة للحكومة طبقا للفصل 148 من الدستور، وكذا الاختصاصات المسندة إلى المجلس الأعلى للحسابات والمنصوص عليها في مدونة المحاكم المالية.

ومن الإشكالات التي تقف في وجه عمل المجلس الأعلى للحسابات، هو أن تقاريره تفتقر للوثائق والأدلة التي تثبت الاختلالات التي ترصدها. إضافة فوزارة العدل غير ملزمة بقوة القانون بتحريك المتابعة في حق كل مؤسسة تعرض لها المجلس في تقريره، حيث يمكن لوزير العدل أن يحتمي بسلطته التقديرية في الإحالة. وهكذا لا تعرف العديد من الملفات طريقها إلى القضاء وتظل حبيسة رفوف المجلس، خصوصا حينما يتعلق الأمر بمؤسسات عمومية ذات طابع خاص. والملفات التي أحيلت على القضاء كانت انتقائية وتدخل في إطار تصفية حسابات سياسية ليس إلا.

3.1.III. مجلس المنافسة

في إطار تبني النظام المغربي لاقتصاد السوق، كخيار لسياسته الاقتصادية وتشجيع الاستثمار الأجنبي، تم سن القانون رقم 06.99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة سنة 2001. وينص هذا القانون على إحداث مجلس المنافسة الذي أنيطت به مهمة مكافحة الممارسات المنافية للمنافسة ومراقبة احتكار وسائل الإنتاج. ولم يرى النور هذا المجلس إلا سنة 2009، لكن دوره الاستشاري لم يمكنه من الحد من الفساد داخل النسيج الاقتصادي مما استوجب مراجعة اختصاصاته من خلال إصدار قانونين جديدين سنة 2014 بعدما تم التنصيص عليه في الفصل 166 من الدستور الجديد الذي صدر في أعقاب الاحتجاجات التي عرفها الشارع المغربي التي دعت إليها حركة 20 فبراير سنة 2011.[139]

وهكذا تم توسيع مجال تدخل مجلس المنافسة وصلاحياته، حيث أصبح من صلاحياته حق التقرير والإحالة الذاتية والتحري والمرافعة وهي الصلاحيات التي من المفترض أن تخول له إمكانية نشر أخلاقيات المنافسة النزيهة في السوق والحد من حالات عدم احترام شروط هذه المنافسة اعتمادا على تحليل واقع المنافسة في السوق الوطنية ومراقبة الممارسات المنافية لها والممارسات التجارية غير المشروعة وعمليات التركيز الاقتصادي والاحتكار.

لكن بالرغم من هذه الترسانة القانونية فواقع الحال يبين أن لوبيات الاقتصاد لا زالت تشتغل بنفس الأساليب للحفاظ على مصالحها.

4.1.III. مؤسسة الوسيط

تم إحداث مؤسسة الوسيط بمقتضى الظهير رقم 1-11-25 الصادر بتاريخ 17 مارس 2011 في خضم الحراك الشعبي الذي عرفه الشارع المغربي

([139]). القانون 20-13 المتعلق بمجلس المنافسة والصادر بتنفيذ الظهير رقم 1.14.117 الصادر في 30 يونية 2014. الجريدة الرسمية رقم 6276. ص 6095- 6098

القانون رقم 104-12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة والصادر بتنفيذ الظهير رقم 1.14.116 الصادر في 30 يونية 2014. الجريدة الرسمية رقم 6276. ص 6077-6094

ومباشرة بعد خطاب 9 مارس وهي مؤسسة أنشئت لتعوض ديوان المظالم الذي كان قد أحدث سنة 2001 كوسيلة غير قضائية تلعب دور الوساطة بين المواطنين والإدارة لرفع الظلم أو الشطط [140].

وقد تم التنصيص على اختصاصاتها وصلاحياتها بمقتضى ظهير ملكي، كما تمت دسترتها بمقتضى الفصل 162 من دستور فاتح يوليوز 2011 الذي عرفها بأنها مؤسسة وطنية مستقلة ومتخصصة، مهمتها الدفاع عن الحقوق في نطاق العلاقات بين الإدارة والمرتفقين، والإسهام في ترسيخ سيادة القانون، وإشاعة مبادئ العدل والإنصاف، وقيم التخليق والثقافة في تدبير الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية والهيئات التي تمارس صلاحيات السلطة العمومية. [141]

لكن مؤسسة الوسيط وكما ينص على ذلك نفس الظهير، تعتبر غير مختصة للنظر في القضايا المتعلقة بالتظلمات الرامية إلى مراجعة حكم قضائي نهائي، أو الشكايات المعروضة على القضاء، أو القضايا التي تدخل في اختصاص المجلس الوطني لحقوق الإنسان. كما أبانت التقارير السنوية التي تقدمها المؤسسة على محدودية دورها نظرا لعدم تفاعل مختلف الإدارات مع مراسلاتها.

5.1.III.الحق في الحصول على المعلومات

يكتسي موضوع الحق في الحصول على المعلومات أهمية خاصة، ليس فحسب لارتباطه بالحقوق الأساسية، ولكن أيضا لكون هذا المطلب يشكل المدخل الرئيسي للوقاية من الفساد وترسيخ أسس المنظومة الوطنية للنزاهة. [142]

وقد أقر دستور 2011 هذا الحق من خلال مقتضيات الفصل42 ، لكن مشروع القانون رقم 13- 31 الذي صادقت عليه الحكومة في مجلسها المنعقد بتاريخ 13 يوليو 2014، يفرغ المقتضيات الدستورية من مضامينها ويقطع مع

([140]). الجريدة الرسمية رقم 5926، ص 802-809

([141]). دستور 2011 للمملكة المغربية، انظر المرجع (21)

([142]). الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، www.icpc.ma

المعايير الدولية في هذا المجال بتقنينه للالتفاف على الحق في الحصول على المعلومات، حيث تمت صياغة الاستثناءات بطريقة واسعة وغامضة تسمح بتأويلات تقييدية لهذا الحق. كما اقتصر حق تقديم الطلبات على من لديه مصلحة مباشرة وإلزامه بتحديد الغرض من المعلومات المطلوبة وإنزال عقوبات جنائية به في حالة استخدامها لأغراض غير تلك التي تم تحديدها في الطلب.[143]

وتجدر الإشارة أن هذا المشروع تم تحضيره من طرف الحكومة بتكتم شديد وبدون أية استشارة مع مختلف الفاعلين في محاربة الفساد.

2.III. الإطار المؤسساتي الخاص بمكافحة الفساد بمصر

هناك عدد من المؤسسات في مصر تلعب دورا في الرقابة على الأموال العامة وأيضا الرقابة على السياسات والتشريعات توضع بواسطة السلطة التنفيذية أو التشريعية من بينها المحكمة الدستورية العليا التي تقوم بالرقابة اللاحقة على التشريعات والقوانين المصرية والجهاز المركزي للمحاسبة، بالإضافة إلى عديد من الأجهزة الرقابية الأخرى لكننا نكتفي في هذا السياق بعدد من الأطر المؤسساتية التي نراها على درجة كبيرة من الأهمية.

1.2.III. الموازنة العامة للدولة

تعد الموازنة العامة للدولة واحدة من الأدوات الخاصة بالرقابة والمحاسبة التي تتعلق بإدارة نفقات وإيرادات الدولة المصرية. فقد شهدت مصر في عام 2006 إجراء تعديلات دستورية على دستور 1971، الذي كان قائما قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير. وقد استهدفت التعديلات التي أجريت على الدستور فيما يتعلق بالجوانب المتعلقة بالشفافية من بينها الموازنة العامة، حيث أنه وبموجب الدستور المصري لسنة 1971 وقبل إجراء تلك التعديلات كان ينص في مادته الـ(115) بأنه لا يجوز لمجلس الشعب أن

---

(143). بلاغ ترانسبارانسي المغرب في 5 أغسطس 2014

يعدل مشروع الموازنة إلا بموافقة الحكومة "، ومن ثم كان جل ما يقوم به مجلس الشعب آنذاك هو تقديم مجرد اقتراحات، ولم يكن له الحق في تعديل مشروع الموازنة ومن ثم عدم قدرة البرلمان على رفض الموازنة. ولكن وبعد التعديلات التي تمت عام 2006 أصبح بموجب المادة (115)، حق مجلس الشعب في تعديل النفقات الواردة بمشروع الموازنة عدا التي ترتب تنفيذ التزامات على الدولة وبموجب هذا التعديل أصبح بمقدور المجلس اقتراح أي تعديلات سواء بالحذف أو الإضافة على مشروع الموازنة، وتضيف ذات المادة بأنه "إذا لم يتم اعتماد الموازنة الجديدة قبل السنة المالية عمل بالموازنة القديمة لحين اعتمادها" وهو ما يعنى قدرة المجلس في تأجيل العمل بالموازنة الجديدة وبالتالي قبولها أو رفضها. ولم يختلف دستور 2014 في المادة 124 عما سبق وتم من تعديلات في عام 2006.

في السياق ذاته، أعطت التعديلات الدستورية التي تم إجراؤها عام 2006، مزيدا من الوقت لسلطة مجلس الشعب المصري (البرلمان) لفحص وتدقيق الموازنة مدة ستة أشهر كاملة قبل بدء السنة المالية الجديدة، بدلا من فترة ثلاثة أشهر التي كان معمولا بها وفقا لنص المادة (118) من دستور 1971 قبل إجراء تلك التعديلات. كما كان النص السابق لتلك المادة يعطي الحكومة مدة سنة كاملة لعرض الحساب الختامي للموازنة على مجلس الشعب (البرلمان) في حين جاء التعديل ليقصر تلك المدة إلى ستة أشهر فقط بما يعطى مزيدا من الشفافية ومنح البرلمان المزيد من إحكام الرقابة المالية على الموازنة العامة للدولة.

III.2.2. المجالس المحلية

تعد المجالس المحلية واحدة من المؤسسات الهامة التي تساعد في تعميق المعايير الخاصة بالشفافية والمحاسبية وعلى الرغم مما جاء به الدستور المصري في 2014 من إجراء تعديلات هامة على دور المجالس المحلية من بينها المادة 178 التي تنص على وجوب أن يكون للوحدات المحلية موازنات مالية

مستقلة. وما ذهبت إليه المادة 189 من قيام كل مجلس محلي بوضع موازنته، وحسابه الختامي، على النحو الذي ينظمه القانون. كما أكد الدستور أيضا على عدم جواز حل المجالس المحلية بإجراء إداري وينظم القانون طرق حلها وإعادة انتخابها، وهي بلا شك تطورات هامة وذات طابع إيجابي مقارنة بدستور 1971، وإن كانت ترجع الأمر في الكثير من المناحي الخاصة بها للقانون.

III.2.3. حق المواطنين في الرقابة على أعمال الحكومة والبرلمان

جاء الدستور المصري بمادة جديدة مستحدثة تتيح لكل مواطن أن يتقدم بمقترحاته المكتوبة إلى مجلس النواب بشأن المسائل العامة، وله أن يقدم إلى المجلس شكاوى يحيلها إلى الوزراء المختصين، وعليهم أن يقدموا الإيضاحات الخاصة بها إذا طلب المجلس ذلك. ويحاط صاحب الشأن بنتيجتها، الأمر الذي يعطي إمكانيات أوسع لمشاركة المجتمع والمواطنين في مراقبة الشأن العام ومن بينها إعمال آليات الشفافية والمحاسبة.

IV. خلاصات وتوصيات

IV.1. بعض الخلاصات

يتضح أن تغافل الاتفاقيات الدولية وخاصة الإطارية منها النظم الاقتصادية والسياسية الفاسدة التي تعيد إنتاج الفساد، والاقتصار على تعريف ظاهرة الفساد باعتبارها جريمة سرقة أو رشوة لموظف عام أو خاص وباعتبارها ظاهرة فردية يجب محاربتها، لا يمكن من الحد من هذه ظاهرة. ومن تم، يجب التأكيد مثلا على ضرورة تضمين النظم السياسية غير الديمقراطية والتي لا تلتزم بمعايير الشفافية كاستقلال القضاء ونزاهة العمليات الانتخابية، باعتبارها من الممارسات الفاسدة التي يتوجب مكافحتها.

كما يتضح أن أهم النتائج التي يمكن استخلاصها فيما يتعلق بموضوع الفساد والشفافية في بلدان الربيع العربي وخاصة المغرب ومصر، هو

استمرار نمط الفساد وإعادة إنتاجه. حيث لا زالت أوضاع الفساد قائمة ولم تتقلص معدلاته سواء قبل عام 2011 أو بعده، ومن ثم تظل إمكانية الوصول لمقتضيات العدالة في حدودها الدنيا غائبة.

ولعل التناقضات الواضحة بين الحقوق التي ترد بالدساتير وخاصة الدستور المغربي والمصري فيما يتعلق بإعمال المعايير المتعلقة بالشفافية ومكافحة الفساد وبين التشريعات والقوانين التي تعكس تلك الحقوق حيث تفرغها من محتوياتها، راجعة بالأساس إلى ما ذهبت إليه الدساتير في إرجاع تنفيذ الحقوق التي ترد بالدساتير إلى القوانين التي تفرغها من محتواها (الحق في الوصول إلى المعلومات، الهيئات الوطنية للنزاهة ومحاربة الفساد.....).

وفي نفس السياق، لا زالت الموازنة في المنطقة، تعتمد في إعدادها على كونها مجرد بيان مالي دون الاهتمام الكافي بتعديلها بحيث تقوم على قاعدة البرامج والأداء. ففي مصر مثلا ورغم أن قانون الموازنة العامة للدولة قد أعطى فترة انتقالية مدتها خمس سنوات كفترة انتقالية منذ 2005، إلا أنه حتى الآن، لم يتم إجراء التعديل المطلوب. [144]كما أن غياب المقاربة التشاركية في إعداد الموازنة وسيادة المركزية الشديدة رغم كل دعاوي اللامركزية في برامج الإصلاح المختلفة، تحد من إمكانية إشراك المواطنين في إعداد الموازنة.

ومن جهة أخرى، لا زالت الانتخابات التشريعية والمحلية لا تتمتع بالنزاهة الكافية وذلك فيما يتعلق بكافة إجراءات العملية الانتخابية، الأمر الذي يأتي بمجالس لا تعبر عن الإرادة الحرة للناخبين. ومما لا شك فيه فإن افتقاد العملية الانتخابية لمعايير النزاهة تنعكس سلبا على عملية ومراحل إعداد الموازنة والموافقة عليها أو رفضها من قبل المجالس المنتخبة.

([144]). قانون 87 لسنة 2005 بتعديل قانون الموازنة العامة رقم 532 لسنة 1973، الجريدة الرسمية، عدد رقم 17، 28 أبريل 2005

2.IV. بعض التوصيات

- وضع استراتيجية واضحة تشمل تنفيذ جميع الالتزامات الدولية والدستورية في هذا المجال، كإصلاح القضاء، وإصلاح المنظومة التشريعية وتمتيع هيئات المراقبة والتفتيش بالصلاحيات اللازمة ووسائل العمل الضرورية، وربط المسؤولية بالمحاسبة؛
- ضرورة اعتماد موازنات وبرامج الأداء كأحد الأدوات في إعمال مبادئ المحاسبة والشفافية؛
- اعتماد مبدأ وجود لجان استماع حول إعداد الموازنة؛
- إعمال مبدأ المشاركة والرقابة الشعبية (منظمات المجتمع المدني، النقابات المهنية والعمالية، الأحزاب...الخ) في إعداد وتنفيذ الموازنة وما يستوجب ذلك من تعديلات للعديد من القوانين؛
- ضرورة تأكيد مبدأ اللامركزية في إدارة الشؤون الجهوية والمحلية وإعداد الموازنة في البلدان العربية؛
- ضمان نزاهة الإجراءات المتعلقة بعملية الانتخابات التشريعية والمحلية، من تأكيد معايير النزاهة والإشراف الكامل للقضاء على العملية الانتخابية من بدايتها لنهايتها، وضمان مبدأ استقلال القضاء، وما يستلزم ذلك من تعديلات للقوانين التي لها علاقة بذلك.

□

التحديات التي تواجه القوى الداعمة للعدالة الاجتماعية في المنطقة العربية

فتحي الشامخي

أستاذ جامعي تونسي وخبير دولي في قضايا المديونية

I. محطات سياسية مفصلية في مسار العدالة الاجتماعية الشاق والطويل

طرد الشعبان، التونسي والمصري، في مستهل 2011، بفضل أولى الانتفاضات الشعبية الثورية ضد سياسات التعديل الهيكلي، المدمرة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للغالبية الساحقة للسكان ولحرياتهم ولسيادتهم الوطنية، رأسي السلطة الاستبدادية المكلفة بتطبيقها. وفتحا بذلك مسارا ثوريا مناسبا للخروج من مأزق التعديل الهيكلي والتقشف، ولبناء نظام اجتماعي جديد، قوامه علاقات اجتماعية جديدة أقل حيفا واستغلالا للأغلبية المستغلة والمسحوقة من قبل الأقلية المهيمنة.

1) فشل برنامج العدالة الاجتماعية البرجوازي العربي

برزت مسألة العدالة الاجتماعية، في المنطقة العربية، لأول مرة، في علاقة بالنضال الوطني ضد الاستعمار، حيث كانت من أبرز النقاط التي ارتكزت عليها برامج حركات التحرر الوطني في العديد من الأقطار العربية. كما ساهم تبني القيادات الوطنية لمبادئ العدالة الاجتماعية، باعتبارها أحد أبرز شروط البناء الوطني وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المرتقب، في إضفاء شرعية على نضالها وتبرير دورها القيادي. وساعد بالتالي على إحراز التفاف الجماهير حول المطالب الوطنية وتعبئتها من أجل تحقيقها.

سمح، فيما بعد، دحر الاستعمار المباشر، وقيام دولة الاستقلال، ووصول قيادات الحركة الوطنية إلى السلطة، بالشروع في تطبيق سياسة اقتصادية

واجتماعية وثقافية تطوعية وذات بعد وطني، حظيت فيها الحقوق الاجتماعية حيزا هاما من مجهود الدولة الناشئة.

تمحورت آنذاك إجراءات العدالة الاجتماعية، بالأساس، حول برامج نشر التعليم والصحة العموميين والمجانيين، مع مجهود خاص لنشر المدارس في القرى والأرياف، ودمج الفتيات في الحياة المدرسية. وبرامج سكنية كبرى للنهوض بالسكن الاجتماعي، على غرار البرنامج التونسي، الذي تواصل من بداية الستينات حتى منتصف الثمانينيات، لإزالة أحياء الصفيح في المدن، وإزالة الأكواخ في القرى والأرياف. وخطة وطنية لتوفير مواطن الشغل على نطاق واسع، خاصة في الوظيفة العمومية وفي شركات القطاع العام. كما تم إنشاء وتطوير شبكات ووسائل عمومية لنقل المسافرين والبضائع، بما فيها منتجات صغار الفلاحين والحرفيين، مما مكن من فك عزلة العديد من أقاليم البلاد وربط المدن بعضها ببعض، وتوسيع دائرة اقتصاد السوق.

وكان يجري في العديد من الأقطار، بالتوازي مع برامج النهوض الاجتماعي، تطبيق برامج للرعاية العائلية وتنظيم النسل، مثل ما هو الشأن بالنسبة إلى تونس، حيث تم إطلاق برنامج "التنظيم العائلي" في بداية عقد الستينات من القرن الماضي، في سياق سياسة تحرير المرأة التونسية[145] التي اتبعها النظام البورقيبي، وكذلك لتمكين آلية التخطيط المركزي لدولة الاستقلال من التحكم في نسق التزايد السكاني وملائمته مع متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما قامت دولة الاستقلال بنشر دور الثقافة والشباب في المدن والأرياف، في سعيها لنشر الثقافة العصرية ولمقاومة الفكر الرجعي، الذي كانت تعتبره حكومات الاستقلال عائقا أمام مجهودات تحديث المجتمع وبناء الدولة

[145] الجمهورية التونسية، وزارة المرأة والأسرة والطفولة، مركز البحوث والدراسات والتوثيق والاعلام حول المرأة، http://is.gd/01zyf6

العصرية. وكذلك من أجل التأطير السياسي للشباب المتعلم، خاصة منه المتخرج من الجامعات.

نذكر من بين أبرز هذه التجارب التنموية الوطنية للنهوض الاجتماعي، كرافد من روافد النهوض الوطني وبناء الدولة العصرية واستكمال السيادة والوطنية، تجارب كل من مصر وتونس والجزائر خلال عقد الستينات، أثناء حكم عبد الناصر وبورقيبة [146] وبومدين.[147]

لقد حققت هذه التجارب، وغيرها من التجارب التي قادتها العديد من الحكومات العربية ذات التوجه الوطني الاجتماعي، مثل العراق وسوريا، نجاحات عديدة على درب تمكين السكان والرفع من قدراتهم وخرطهم في المجهود الجماعي للنهوض الوطني، حيث أصبحت محاور العدالة الاجتماعية محركات النهوض الوطني والرقي الاجتماعي لشرائح عديدة من السكان ما فتئت تتسع. وساد الاعتقاد بأن الأقطار العربية قد دخلت تباعا، في سيرورة نهوض وطني ورقي اجتماعي ستمكنها، في المدى المنظور، من "اللحاق بركب الأمم المتقدمة". ولم تتردد وسائل الدعاية الرسمية في إطلاق الحملات لدعم هذا الاعتقاد وتغذيته.

بلغت هذه المسارات الاجتماعية، التي كانت تقودها حكومات متشكلة من البرجوازيات المحلية، حدودها القصوى في بداية عقد الثمانينيات، خاصة بسبب تواصل ارتباط الأقطار العربية العضوي بالتقسيم العالمي للعمل، في إطار النظام الرأسمالي العربي، بوصفها أحد أبرز القطاعات الإقليمية للنظام الرأسمالي العالمي، وكذلك بسبب انحطاط الأنظمة العربية البيروقراطي وقمع الحكومات للحريات واستبعادها للمشاركة الشعبية، وهو ما كان يغذي نزوعها لمزيد الاستبداد السياسي والانحطاط البيروقراطي.

---

[146] الباجي قائد السبسي: "الحبيب بورقيبة المهم والأهم"، تونس 1999، دار سراس للنشر

[147] حاكمي بوحفص: "الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا. دراسة مقارنة بين الجزائر – المغرب – تونس" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد السابع. جامعة وهران– الجزائر

وعبثا حاولت مختلف الحكومات العربية، الإفلات من قبضة نظام العولمة الرأسمالية المتوحشة، عبر تقديمها المزيد من التسهيلات والامتيازات للرأسمال الأجنبي، بالإضافة إلى بعض المحاولات المحتشمة للانفتاح الديمقراطي. لكن التغيرات الكبرى التي كانت تحدث على مستوى النظام العالمي، منذ بداية الثمانينيات، كانت بمثابة رصاصة الرحمة لمحاولات النهوض الاجتماعي والوطني لمختلف الأنظمة العربية.

ومع انتهاء نظام المعسكرين، واكتساح نظام العولمة الرأسمالية المتوحشة الكوكب، أسدل الستار نهائيا على تجارب دول الاستقلال البرجوازية.

كان الرابط المشترك بين كافة التجارب العربية، خلال عقدي الستينيات والسبعينيات، هو كونها تجارب قامت بها نخب محلية اقتنعت، إلى هذا الحد أو ذاك، بأهمية البعد الاجتماعي في مسار تعزيز الاستقلال وتحقيق النهوض الوطني الشامل.

أما الشعوب، فإنها كانت موضوع فعل النخب البرجوازية المحلية، حيث اقتصر دورها على تزويد أجهزة الدولة بالموظفين والمهندسين والاخصائيين. فيما ظلت الجماهير الشعبية عامة، والطبقات الكادحة، في الريف كما في المدينة، بشكل خاص، مبعدة من كل مشاركة سياسية فعلية في تحديد مصيرها بنفسها. ولم يكن الحضور الشعبي والجماهيري إلا شكليا ومبرمجا من أنظمة الحكم لتبرير انفرادها بالسلطة وجزء هام من الدخل المحلي، ومحاولة الحفاظ على شرعية كانت آخذة في التلاشي، بعلاقة مع تأكد فشل الأنظمة القائمة. ولم تزد التجارب الانتخابية المحتشمة والنادرة، هنا وهناك، الأنظمة العربية الحاكمة، إلا عزلة ووحدة داخل أوطانها.

كما كان تفاقم الأزمة واتساع دائرتها، وتعطل مسار العدالة الاجتماعية، وتراجع أغلب المؤشرات الاجتماعية، يغذي بدوره عزلة هذه الأنظمة، ويدفعها بالقدر ذاته نحو مزيد الخضوع لهيمنة القوى الامبريالية.

لقد كان فشل مشروع التنمية البرجوازي الوطني، واكتساح نظام العولمة الرأسمالية المتوحشة العالم، إيذانا بانتهاء محاولات تحقيق مطالب العدالة الاجتماعية، كمِنة من النخب البرجوازية المحلية الحاكمة، وبداية مسار طويل من الألآم والدموع، على طريق التعديل الهيكلي والالتفاف على ما تحقق من مكاسب اجتماعية، كان لها الفضل في ترسيخ فكر العدالة الاجتماعية في وعي الشعوب العربية، وفي ترجمتها العملية في واقعها المعاش. لقد ذاقت هذه الشعوب طعم التعليم والصحة والسكن والنقل وغيرها من الحقوق الاجتماعية التي كانت تضمنها وترعاها دول الاستقلال، وكانت كلما تلقت منها القليل إلا وطالبت بالمزيد.

كانت صدمة زوال نظام رأسمالية الدولة وسياسة الرعاية ومنطق العدالة الاجتماعية، وقيام نظام التعديل الهيكلي والتقشف الرأسمالي المتوحش، ومنطق الربح الأقصى للاستثمارات المالية والمشروعات الاقتصادية لفروع الشركات العابرة فوق القوميات، منطلقا لسيرورة تراجع اجتماعي شامل ولتشديد الاستبداد السياسي في كامل أقطار المنطقة. وبذلك غطى جليد العولمة الرأسمالية المتوحشة ونظام الاستعمار الجديد، خلال ما يربو عن ربع قرن، المنطقة العربية بأسرها. فشهدت الشعوب العربية، طوال هذا العصر الجليدي، تدهورا فادحا في ظروف عيشها. وكان من أبرز مظاهر هذا التراجع الاجتماعي، البطالة الجماهيرية والبؤس الاجتماعي. الذي كان يطال بالأساس جماهير الشباب.

2) الشعبان التونسي والمصري يَفتتحان عهد الثورات الشعبية ضد سياسات التقشف

ظلت قضية العدالة الاجتماعية، خلال النصف الأخير من القرن العشرين، حكرا على الحكومات العربية التي كانت تترجمها إلى سياسات تعكس أولوياتها السياسية والمصالح الاجتماعية البرجوازية التي ترعاها.

في المقابل كانت هذه الحكومات تمنع تعدد الأحزاب وتضطهد كل معارضة سياسية جدية، وفي حال تواجد أكثر من حزب في المشهد السياسي، إلى جانب الحزب الحاكم المهيمن، فإن الأمر لا يعدو أن يكون سوى محاولة لتنميق واجهة تعدية دعائية، بدون دور سياسي مستقل عن الحزب الحاكم.

كما كانت تضيق الخناق على الجمعيات والمنظمات المستقلة التي تعنى، إلى هذا الحد أو ذاك، بقضايا العدالة الاجتماعية. وكذلك الشأن بالنسبة للنقابات العمالية، باستثناء تونس التي تَجذر فيها العمل النقابي، منذ فترة الكفاح الوطني، وحيث حافظت المنظمة الشغيلة على تمثيلية عمالية، وقدر هام من الاستقلال على السلطة الحاكمة والالتصاق، بالقدر نفسه، بمشاغل الأجراء، ومطالبهم المهنية.

أما الانتخابات، باعتبارها الوسيلة الديمقراطية التي تمكن الناخبات والناخبين من اختيار الحزب الحاكم وبالتالي برنامج الحكومة، فإنها كانت، دون استثناء، مَسْخرة للديمقراطية.

بالتالي كانت كافة السبل، في المنطقة العربية، مسدودة في وجه الجماهير الشعبية، كي تحدد طبيعة سياسة الحكومة في المجال الاجتماعي، أو حتى مجرد التأثير فيها. لكن استبداد أنظمة الحكم العربية، لم يمنع تَواجد هامش من الحريات، وفضاءات للنشاط المستقل، تتفاوت أهميتها من قطر عربي إلى آخر. مما كان يسمح لقضايا العدالة الاجتماعية، بأن تكون محل تجاذب بين بيروقراطية الدولة والمنظمات النقابية، بالخصوص. كما كانت هذه القضايا تغذي أيضا نقد المعارضة اليَسارية للنظام القَائم وتلهم أعمالها النضالية. أخيرا، كانت قضية العدالة الاجتماعية، تعود من حين لآخر، إلى ساحة النزاع الاجتماعي، من خلال لوائح المنظمات والجمعيات الحقوقية أو عبر البعض من أنشطتها التي كانت تعنى بالشأن الاجتماعي، على غرار الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان أو الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات.

في المقابل، ظلت الجماهير الشعبية، المعنية الأساسية بالعدالة الاجتماعية، مَحرومة من حقها في إبداء رأيها في محتوى البرامج الاجتماعية

وفي المشاركة في رسم السياسات لضبط الخطوات العملية ونسقها لبلوغ الأهداف التي يتم الاتفاق عليها، لتحقيق تقدم فعلي على درب تحقيق العدالة الاجتماعية الطويل.

وفي نهاية المطاف، عندما فشلت الأنظمة العربية البرجوازية في تحقيق وعود التقدم الاقتصادي والرقي الاجتماعي، وبعد أن قادت بلدانها إلى حافة الإفلاس، خيرت البرجوازيات العربية الاستسلام لقوى العولمة الرأسمالية المتوحشة، بدل السماح للقوى الاجتماعية والسياسية المحلية التقدمية، ببلورة بديل ديمقراطي واجتماعي وطني، للخروج من مأزق فشل التنمية.

لكن هذه القوى كانت، في المقابل، غير قادرة، لعديد الأسباب، لعل أبرزها شدة الاستبداد والقمع المسلط على المجتمع بشكل عام وعلى قوى المعارضة، خاصة، وكذلك السلبية النسبية للجماهير الشعبية، في مواجهة المشروع الاستعماري الجديد، ومحاولة فرض بديل اجتماعي يضمن حقها في تقرير مصيرها بنفسها وبكل حرية.

أجبرت السلطة الدكتاتورية الطبقات الكادحة على تحمل نتائج سياسة التقشف المؤلمة لفترة طويلة[148]. لكن استمرارها هذه السياسة واستفحال نتائجها، جعل هذه الطبقات ترفض، بعد صبر طويل، تحمل المزيد وتنتفض ضدها، مؤذنة بذلك عن بداية عصر الثورات الشعبية ضد نظام العولمة الرأسمالية المتوحشة.

تكمن أصالة الثورة العربية، التي انطلقت شرارتها من مدينة سيدي بوزيد التونسية، في نهاية 2010، في كونها أول انتفاضة شعبية تخطت حدود القطر الواحد لتصبح حركة تمرد شعبي، اكتست، في ظرف وجيز، كامل المنطقة العربية. ثورة عربية ذات مضمون اجتماعي معاد لنظام العولمة الرأسمالية المتوحشة عموما، ولنظام الاستعمار الجديد الذي كرسه في المنطقة، بتواطؤ البرجوازية المحلية، بعد أن فشلت في تحقيق وعود البرنامج الديمقراطي والاجتماعي المزعوم. ثورة عربية نجحت في مدة وجيزة، في طرد

[148] فتحي الشامخي: "تونس: المديونية أو التنمية"، http://is.gd/u2BiVJ

عدد من الدكتاتوريين العرب الذين تميز حكمهم بالإضافة لطول مدته وفساده، بفداحة الدمار الاقتصادي والاجتماعي الذي ألحقه ببلدانهم.

كما تكمن أصالة الثورة العربية، في كونها ثورة ضد التقشف ونظام الاستعمار الجديد، من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية والسيادة الوطنية. وتحديدا، ثورة ضد الأضرار الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة الناتجة عن ربع قرن من السياسات الرأسمالية المتوحشة. أضرار من أبرز مظاهرها الاجتماعية بروز آفة البطالة الجماهيرية واستفحالها غير المسبوق، وما كان يستتبعها من انعدام الدخل لعدد متزايد من أبناء الشعب الذين كان يَجري، تبعا لذلك، تفقيرهم وحرمانهم من حقهم في الحياة في ظروف معيشية تليق بالبشر. مجتمعات عربية أخضعتها العولمة الرأسمالية المتوحشة لاستبداد المنطق السلعي وربحية الرأسمال، وأضعفت قدرة دولها على ضمان حقوق مواطناتها ومواطنيها الاجتماعية الأساسية.

لا نغالي أن أكدنا على كون الثورتان التونسية والمصرية، خلافا لبقية الثورات العربية، هي أولى الثورات الشعبية التي يشهدها العالم ضد التعديل الهيكلي والتقشف. ثورتان كذلك ضد منظومة الاستبداد والفساد المحلية، التي كانت عصى العولمة الرأسمالية الغليظة التي تسقي بها كأس عَلقم التقشف لعموم الكادحات والكادحين بالمنطقة.[149]

هكذا، وبفضل الثورتين التونسية والمصرية، خرج النضال ضد سياسات التقشف، لأول مرة في تاريخ نظام العولمة الرأسمالية المتوحشة، من دائرة نضال النخب السياسية والنضال النقابي والحركات الاجتماعية، إلى دائرة الفعل الجماهيري الثوري. وليس أدل على ذلك أكثر من انتشار حركة التمرد الثوري إلى أقطار أخرى، خاصة دولة إسبانيا واليونان، التي تشهد تعبئة شعبية وحراك سياسي، غير معهود، ضد التقشف. حركات جماهيرية تعد بمثابة رجع الصدى، من بلدان شمال المتوسط، للثورتين التونسية والمصرية

[149] عزمي بشارة: "الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياته"، الدوحة، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، ص 496

التي حولت قضية العدالة الاجتماعية من برنامج النخب إلى مطلب الجماهير الثوري.

II. قوى الثورة المضادة: تنوع المنطلقات وتوحد الغايات

أصبح من الممكن بفضل الثورة، لأول مرة في تونس كما في مصر، الشروع في بناء نظام اجتماعي جديد، يستفيد من تجارب الماضي، ويتعظ من أخطائه. نظام جديد يعيد للعدالة الاجتماعية اعتبارها، ويدعم مكاسبها ويطورها، ويوسع هامش الحريات الفردية والجماعية، ويعيد النظر، من منطلق الحرص على السيادة الشعبية الوطنية، في كافة الاتفاقيات الاستعمارية الجديدة، ونظام الديون وامتيازات الرأسمال الأجنبي الكبيرة، القاتلة للديمقراطية والمضرة بحقوق المواطنات والمواطنين الاقتصادية والاجتماعية.

هكذا، ما كان قبل الثورة، مجرد أحلام أقلية من المناضلات والمناضلين التقدميين، الذين ظلوا أوفياء لقضايا شعوبهم العادلة، بما فيها العدالة الاجتماعية، أصبح بعدها مطلبا ثوريا تتقاسمه معهم الجماهير الشعبية. حيث عم الاعتقاد، بعد أن نجحت الانتفاضات الثورية في طرد الحاكم المستبد والإطاحة بسلطته الدكتاتورية، بأن المستقبل سيكون أفضل، وأنه أصبح بالإمكان إيقاف التدهور الاجتماعي الشامل، وتحسين الوضع المعيش للأغلبية الساحقة، وفتح آفاق واعدة لهم.

لكن، على عكس التوقعات، سار الوضع من سيء إلى أسوأ، حيث تبدو الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية اليوم، خمس سنوات تقريبا بعد اندلاع الانتفاضات الثورية الظافرة في تونس ومصر، أسوأ بكثير مما كانت عليه قبل الثورة.

لماذا لم تشهد الأزمة انفراجا بعد الإطاحة بالسلطة الدكتاتورية؟ لماذا لا يزال النظام الجائر الذي ثارت ضده الطبقات الشعبية قائما ضد إرادتها، يتحكم في حياتها ويخضع مصيرها إلى مصالحة الضيقة والضارة؟

1) قوى الثورة المضادة الداخلية

من الطبيعي أن يكون الدكتاتور أول من يحرص على سلطته بنفسه. وكذلك الشأن بالنسبة لشبكته العائلية الواسعة، ولحكومته ولقيادات الداخلية والجيش وحزبه، التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم. لم تدخر جميع هذه الأطراف جهدا في الدفاع على النظام القائم. لكن هذا الخط الدفاعي الأساسي لسلطة بن علي لم يصمد طويلا أمام الاتساع السريع لرقعة الانتفاضة الثورية، وإصرار الجماهير الشعبية على إسقاط النظام، وانضمام الاتحاد العام التونسي للشغل للثورة في تونس، حيث بدأ الانهيار الفعلي لهذا الخط الدفاعي بفرار الدكتاتور يوم 14 يناير 2011، وتواصل خلال الأشهر الثلاثة الموالية، التي فرضت خلالها الحركة الثورية حل حكومة بن علي، ثم حل حزبه وعزل قادة الداخلية المورطين في القمع. لكن النظام القائم كان في كل مرة يجبره فيها المسار الثوري على التراجع خطوة إلى الوراء، إلا ويتمكن من تدارك الأمر واستعادة تماسكه وترميم صفوفه.

الحفاظ على جهاز الدولة، قلب رحى النظام القائم

أزاحت الثورة إذن، بسهولة نسبية، كل الذين كانت لهم علاقة مباشرة بسلطة الدكتاتور، الذي أضعف فراره، بدوره، النظام القائم، مما جعل الإطاحة به أمرا ممكنا. لكن، لا أحد سعى إلى ذلك، باستثناء حركة الجماهير الشعبية الثورية التي واصلت المطالبة بإسقاط النظام، حتى بعد طرد بن علي، والتي لم يكن باستطاعتها تحقيق ذلك، في غياب قيادة سياسية جريئة، وخاصة بسبب ضعف تجربة الجماهير السياسية، ونجاح القوى الرأسمالية الماسكة بزمام الأمور في التستر، وحتى في الظهور بمظهر الصديق، مثل ما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات المالية العالية، أو المفوضية الأوروبية، مما أعطى الفرصة لقوى الثورة المضادة المحلية، وخاصة الخارجية، لكي تشرع في تطويق الثورة، ووقف تقدمها واستنزافها، مع السعي إلى الحفاظ على سلامة

مؤسسات النظام الأساسية، قبل المرور، في مرحلة ثانية، إلى محاولة الالتفاف على الثورة ودحرها، كشرط لترميم جهاز السلطة الاستبدادية.

يمكن الجزم بأن موظفي وأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية، خاصة شركتي الكهرباء والماء، قد ساهموا بصفة مباشرة وفعالة، خلال الأيام الثورية التسعة والعشرين، ثم خلال الأسابيع الحاسمة في حياة النظام القائم، التي تلت فرار بن علي، في الحفاظ على السير العادي لجهاز الدولة، واستمرار الخدمات الاجتماعية الأساسية. ممكنا إياها من لعب دور هام في العودة السريع لحالة من الهدوء النسبي والتي كانت ضرورية لمحافظة النظام القائم على توازنه وتماسكه.

يعد هذا الأمر، في حد ذاته، من المفارقات العديدة للثورة التونسية، حيث أن أجراء قطاع الوظيفة والمنشآت العمومية الذين يعدون من بين أبرز ضحايا سياسة إعادة الهيكلة والتقشف التي سارت عليها خلال ربع القرن الأخير، هم أنفسهم الذين كان لهم دور مساهم في الحفاظ على الدولة البرجوازية في وجه رياح التغيير الثوري.

لم يتصرف مئات الآلاف من هؤلاء بدافع التضامن مع النظام القائم والرغبة في الدفاع عليه، وإنما تعامل أغلبهم بحكم قوة العادة، والانضباط المهني الذين تربوا عليه، ومن باب الشعور بالمسؤولية تجاه المواطنات والمواطنين، الذين هم في حاجة لمواصلة إسداد الخدمات التي يتوقف عليها استمرار السير العادي لحياتهم.

لا ينطبق هذا السلوك التطوعي والمتشبع بمعاني الخدمة العمومية على الجميع، حيث كانت المصلحة الخاصة لجزء من إطارات الدولة تدفعهم إلى العمل على ضمان بقاء الدولة البرجوازية واستمرار نشاطها العادي. يعد هؤلاء بالآلاف، وهم يحتلون المناصب القيادية في جهاز الدولة، وقد تدربوا، على امتداد ربع قرن، على تطبيق سياسة التعديل الهيكلي والتقشف بكل تفان، كما تعودوا على الامتثال إلى تعليمات المؤسسات المالية الدولية. وقد

مكنهم هذا الولاء، بالإضافة إلى انخراط العديدين منهم في شبكات الفساد المالي، من بلوغ وضع اجتماعي مريح. مكث أغلب هؤلاء في مناصبهم بعد الثورة، مما سمح لهم بلعب دور حاسم في الحفاظ على مؤسسة الدولة البرجوازية، أي الأداة السياسية لتطبيق سياسة التعديل الهيكلي والتراجع على المكاسب الاجتماعية.

البرجوازية المحلية قوة شد للوراء

من الطبيعي أيضا، أن تسعى البرجوازية المحلية إلى الحفاظ على جهاز الدولة، ومن خلاله حماية النظام القائم. فهي وإن عبر جناح هام منها على سروره لسقوط الدكتاتور، وإضعاف شبكات المصالح الاقتصادية التي كونتها عائلته الواسعة، فإنما فعلت ذلك قبل كل شيء مراعاة لمصالحه إلى ضاقت ذرعا بممارسات شبكات العائلات الحاكمة وجشعها الذي كان يأتي على الأخضر واليابس، وهي أساليب لم تكن تختلف غالبا عن أساليب المافيا.

بالإضافة إلى تنامي قدرة الشبكات العائلية الحاكمة على الأذى والاضرار بمصالح البرجوازية المحلية، كانت هذه الأخيرة، منذ بداية مسار التعديل الهيكلي وتحويل وجهة جزء متنامي من جهاز الإنتاج المحلي نحو السوق الخارجية، موضوع فرز ما بين شريحتها التي ارتبطت مصالحها بالسوق الداخلية، والجناح الذي استفاد من منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي وتدعم تواجد الرأسمال الأجنبي في تونس، لكي يطور مشروعاته بعلاقة مع الأسواق الخارجية. بينما كان نفوذ الأولى ومشروعاتها يشهد انكماشا متزايدا، كانت مشروعات الثانية تنمو باطراد وسطوتها السياسية تزيد بالقدر ذاته. كما تجدر الإشارة في هذا الصدد، أن الرأسمال الأجنبي شرع منذ نهاية التسعينيات في عقد الشراكات مع عديد رؤوس الأموال التونسية، كما واصل بعث مشروعاته الخاصة، أو عن طريق التخصص في التوسع في السوق الداخلية، في مجالات الاتصالات وتجارة التجزئة والبنوك والأسمنت والسياحة بالخصوص.

ربطت هذه التغيرات الهيكلية مصير قسم كبير من البرجوازية التونسية بمصير الرأسمال الأجنبي، مما جعلها تعادي بشدة كل تغيير في البنى الاقتصادية والاجتماعية، من شأنه أن يمس من مصالح هذا الرأسمال، وبالتالي من مصالحها الخاصة. لقد "وافقت" البرجوازية المحلية، تحت ضغط الثورة، على طرد بن علي، لأنه أصبح مصدر خطر متزايد لها، لكنها ليست مستعدة بالسماح للحركة الثورية بالتقدم أكثر من ذلك.

ترعى مصالح هذه البرجوازية وتحميها الدولة البرجوازية عامة. لذلك فإنه الدفاع عن هذه الدولة ضد الخطر الثوري الداهم هو من أوكد أولويات هذه البرجوازية. وهو ما يبرز من خلال القيام بتعويض بن علي على رأس الدولة حالما غادر البلاد وقبل أن تهبط طائرته على أرض المملكة السعودية التي لجأ إليها.

لكن البرجوازية التونسية لها أيضا، بالإضافة للدولة التي ترعى مصالحها، منظمتها المهنية الخاصة: الاتحاد العام التونسي للصناعة والتجارة. وهو بالإضافة إلى دوره في تنظيم صفوف البرجوازية والتنسيق بينها وتقريب وجهات النظر بين مختلف المصالح الفردية المتنافسة، يتصرف كقوة ضغط سياسية على الحكومة لفرض وجهة نظرها الطبقية الحكومة.

شهدت منظمة الأعراف، مباشرة بعد الثورة، العديد من الاضطرابات الناتجة عن إزاحة العناصر المنتمية إلى الشبكات العائلية الحاكمة أو المتورطة معهم، لكنها سرعان ما استعادت مكانتها في الدفاع المستميت على النظام القائم، ورفض مطالب الثورة الاقتصادية والاجتماعية.

كما يوجد العديد من الرأسماليين المحليين، أو كما يحلو للفكر السائد تسميتهم برجال الأعمال، على رأس شبكات تهريب تفرض سطوتها على أقاليم بأكملها أو على قطاع تهريب محدد. ويعد هؤلاء من غير منازع من أبرز المدافعين على النظام القائم، شريطة أن يلتزم هذا الأخير الحياد تجاه أعمالهم ويغض الطرف عن أنشطتهم الاجرامية. وليس من الغريب أن يبادر رئيس الجمهورية التونسية الحالي عرض مشروع قانون، على مجلس نواب

الشعب، يهدف إلى منح أباطرة التهريب، وكذلك كافة إطارات الدولة المبعدين بسبب الفساد زمن المخلوع، صك الغفران من خلال مسخرة محاسبة-مصالحة أمام لجنة إدارية تشكل للغرض، وفي كنف التكتم التام. ويتضح من خلال هذه المناورة التي يتم التسويق لها تحت عنوان المصالحة الوطنية والرغبة في تعبئة مداخيل مالية إضافية إلى خزينة الدولة، أن إتمام عملية ترميم النظام القديم تتطلب تحقيق المصالحة ما بين سلطة الاستبداد ومنظومة الفساد.

أخيرا، تمكن العديد من الرأسماليين المحليين من بناء جماعات ضغط تمكنهم من الضغط على العديد من الفاعلين الهامين في الدائرتين السياسية والاعلامية لحثهم على العمل على ترويج أفكارهم وتيسير سير مشروعاتهم. والتأثير، من خلالهم، على أفكار عموم التونسيات والتونسيين وتوجيهها وفق ما تتطلبه مصالحهم.

الحركة السلفية قوة مضادة للثورة وللتقدم الاجتماعي وللتحرر الوطني

ظلت الحركة السلفية، منذ نشأتها، قوة فكرية وسياسية رجعية معادية لكل نفس تقدمي وتحرري. وليس الخطاب الديني سوى ورقة التوت التي يحاول السلفيون التستر وراءها لإخفاء العداء المتأصل في فكرهم وفي برنامجهم، لمصالح الغالبية الساحقة من الشعب، وفي مقدمتها شرائحه الأكثر فقرا. وعلى الرغم كذلك من عدائهم للثورة الاجتماعية، نظرا لما تحمله من معاني تقدمية وأفكار تحررية، إلا أنهم لم يترددوا في ركوب موجة الحرية التي أطلقتها الثورة، للوصول إلى السلطة في كل من تونس ومصر.

لم يمض وقت طويل، بعد اعتلائهم سدة الحكم، حتى سقطت ورقة التوت، لتظهر طبيعة الإسلاميين الحقيقية، المعادية لمطالب العدالة الاجتماعية التي نادت بها الثورة. كما برهن الإسلاميون أثناء مرورهم على محك السلطة، برغم قصر مدة بقائهم في الحكم، على كونهم ليسوا أقل خضوعا للقوى الأجنبية المهيمنة على تونس، وكون أنهم كلهم رغبة واستعداد

لملء الفراغ الذي أوجده فرار الدكتاتور العميل، وهو ما كان واضحا من خلال العديد من الاتفاقات التي أبرمتها الحكومة الإسلامية مع هذا الأخيرة، على غرار موافقتها على تشديد وتيرة الإصلاحات الهيكلية بما فيها تلك التي تعنى بميزانية الدولة، والتي عادت ما نسميها سياسة التقشف، ومواصلة تسديد ديون النظام الدكتاتوري ورفض البحث عن بدائل تمكن من تخفيف عبئها المالي على الدفوعات العمومية وتوجيه الموارد المالية النادرة نحو تلبية الاحتياجات الاجتماعية الأكثر إلحاحا مع العمل على إعادة الاعتبار للسوق المحلية وتعزيز الاستهلاك المحلي، وكذلك تدعيم مصالح الرأسمال الأجنبي، وتوسيع دائرة نفوذه في تونس.

تجسمت هذه السياسة المعادية لمطالب الثورة، باعتبارها مواصلة للسياسة القديمة، بالخصوص في تزكية حكومة الإسلاميين لمخطط الاتحاد الأوروبي الاستعماري الجديد، والمتمثل في تعميق وتوسيع برنامج الشراكة، الذي انطلق سنة 1995 مع بن علي. كما تمت تزكية مخطط صندوق النقد الدولي المتمثل في تطبيق برنامج تعديل هيكلي أكثر قسوة من البرنامج الذي تم تطبيقه في عهد المخلوع.

بالتوازي مع هذا التوجه المؤيد لتشديد الهيمنة الرأسمالية الأجنبية على تونس، سعت حكومة الإسلاميين إلى تجريم الحركة الاجتماعية، وتخوين الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالعدالة الاجتماعية. كما ركزت نيرانها ضد المنظمة الشغيلة، مما دفع بالعديد من أنصارها، أو من القريبين منها، إلى الاعتداء على عدد من مقراتها الجهوية وتخريب وحرق البعض منها. وقد بلغت حملة الإسلاميين ضد النقابة العمالية ذروتها عندما هاجمت مجموعة، محسوبة على ما يسمى "لجان حماية الثورة" القريبة من النهضة، المقر المركزي للاتحاد العام التونسي للشغل والاعتداء بالعنف الشديد على النقابيين.

شهدت الأوضاع الاجتماعية لعموم التونسيات والتونسيين، في ظل هكذا ظروف، تراجعا ملموسا، تجسم في تفاقم أزمة التشغيل، وتراجع ملموس للقدرة الشرائية للطبقات الشعبية، الذي تسبب بدوره في اتساع دائرة الفقر والخصاصة.

أفصحت تجربة الإسلاميين في الحكم، عن عدائهم السافر للمطالب الاجتماعية والتطلعات التحررية التي عبرت عنها الانتفاضة الثورية. حيث مكن مرورهم بالسلطة من اختبارهم والوقوف على حقيقة أمرهم. وهو ترجمت عنه الحركة الشعبية في مصر، خلال شهر جوان 2013، التي طالبت برحيلهم عن الحكم. أو التحركات الجماهيرية في تونس، على إثر اغتيال القياديان في الجبهة الشعبية، شكري بلعيد، في فيفري 2013، ثم محمد براهمي، في شهر يوليو من نفس السنة. أو التحركات المناهضة لحزمة الضرائب التي شملت قطاع النقل الصغير في يناير 2014 والتي عجلت باستقالة حكومة الترويكا التي كانوا يقودونها. وأخيرا ما ترجمت عنه انتخابات أكتوبر 2014 التشريعية، التي خسر فيها الإسلاميون زهاء 30 مقعدا في مجلس نواب الشعب مقارنة بانتخابات أكتوبر 2011.

2) قوى الثورة المضادة الخارجية تشدد الخناق على الثورة وترفض مطالب الحركة الاجتماعية

لقد كثف بن عَلِي ومبارك في شخصيهما، كما في شبكتهما العائلية وفي سلطتهما، كل مَساوئ النظام القائم ونتائجه الاقتصادية والاجتماعية السلبية، والمتمثلة بشكل عام في إضعاف الاقتصاد المحلي وتفكيك أواصره، وتعطيل دور الدولة الوطنية الاقتصادي والاجتماعي، وتفقير السكان وإضعاف قدرتهم على تحديد مصيرهم بأنفسهم.

في المقابل يظهر الرأسمال الأجنبي،[150] للطبقات الشعبية التونسية، كما تصوره لها الدعاية الرسمية، بمثابة فاعل خير الأمة وصاحب نعمتها: فهو المصدر الحيوي "للعملة الصعبة" (استثمار مباشر وقروض)، والمساهم الكبير في خلق مواطن الشغل وفي دَفع عجلة التصدير، إلخ. بعبارة أخرى، تصور الإيديولوجيا السائدة الرأسمال الأجنبي على كونه نصير تطلعات الأمة وحليفها من أجل بناء مستقبل أفضل. في حين أنه عكس ذلك تماما، فهو المهندس الحقيقي للنظام الجائر، والمستفيد الرئيسي منه، قبل الثورة، وبالتالي المسؤول الأساسي عن الأزمة الخطيرة التي دفعت الشعب التونسي للانتفاضة. أما بعد الثورة، فهو يمثل، بلا شك، العقبة الرئيسية على طريق التغيير الاجتماعي.

ليست النخب التونسية أفضل حال. فهي بحداثيها ومحافظيها، وكذلك الشأن بالنسبة لجناح واسع من النخب التقدمية، التي وإن تعترف بطبيعة الرأسمال الأجنبي المهيمنة والاستغلالية، إلا أنها تتعامل باعتباره قضاء مبرما، بالتالي لا يمكن رد مشيئته. وهي تعتبر أنه من العبث بمكان محاولة الإفلات من قبضته، أو حتى التخفيف من حدة هيمنته، وإنما الأفضل، في رأيها، هو السعي، من خلال الاستجابة السريعة والكاملة وغير المشروطة لمطالبه، إلى الرفع من مستوى التعامل معه ونيل رضاه ومحاولة الاستفادة من ذلك. وبالتالي فإن الرأي السائد، قبل الثورة وبعدها، يظل ايجابيا تجاه الرأسمال الأجنبي ومتقبلا له ومبرؤه من كافة الآفات التي انتشرت في المجتمع والاقتصاد المحليين.

تبدو هذه النخب، التي كانت سباقة لإلقاء اللوم على الطبقات الشعبية وتحميلها مسؤولية ما كان يلحق بتُونس من مصائب شتى، تبدو اليوم في منتهى الوهن والعجز، غير قادرة على تحمل مسؤوليتها التاريخية المتمثلة في

---

[150] على الكنز، حكيم بن حمودة، عبد الغاني أبو هاني، عبد الناصر جابي: "المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة. المغرب العربي "، مركز البحوث العربية والافريقية، سلسلة بإشراف سمير أمين، القاهرة 1997، ص 143

تحقيق تطلعات الشعب التونسي إلى الحرية والكرامة والسيادة الوطنية. مفضلة على ذلك مواصلة لعب دور الخادم المطيع والوفي للقوى الأجنبية.

أثبتت تجربة الرأسمالية المتوحشة في تونس، خلال ربع القرن الأخير، أنها تتعارض بشدة مع مطالب العدالة الاجتماعية. وهو ما يفسر عناد هذه الأخيرة الاجرامي، وسعيها إلى تشديد سياسات التعديل الهيكلي والتقشف، لقطع الطريق أمام مطالب العدالة الاجتماعية.

III. ارتباك القوى التقدمية وعجزها عن الدفاع عن مطالب العدالة الاجتماعية

1. تخلي قطاع واسع من الحركة الديمقراطية والنخب الحداثية عن مطالب العدالة الاجتماعية

من المفارقات التي أفصحت عنها المسارات الثورية، التي ولدتها الانتفاضات الشعبية، في كل من تونس ومصر هو تراجع قطاع واسع من القوى الديمقراطية التقليدية، الداعمة لمطالب العدالة الاجتماعية، إلى مواقع دفاعية حول الحريات الفكرية والعقائدية، وتخليها على قضية العدالة الاجتماعية. وقد بلغ الأمر ببعض مكونات الحركة الديمقراطية إلى محاولة تجريم القوى الاجتماعية المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بحجة أولوية الدفاع عن الدولة المدنية في وجه القوى السلفية التي تهددت تماسكها ودوامها.

سمحت هذه الانتفاضات للأحزاب ذات الهوية الدينية السلفية المتأصلة في برنامجها وفي فكرها وفي خطابها، بالوصول إلى السلطة، لأول مرة في تاريخ تونس ومصر المعاصر. مما غذى، لدى قطاع واسع من الحركة الديمقراطية، المخاوف من احتمال قيام استبداد جديد باسم الدين. كما غذى هذه المخاوف، تزامن هذا الانقلاب السياسي مع موجة الاضطرابات والاحتجاجات الاجتماعية والسياسية غير المسبوقة، التي ترافقت مع تقهقر القوى السياسية

التقليدية الحاكمة، مما عجل بتمترس هذه المكونات الديمقراطية وراء مهمة الدفاع عن الدولة القائمة، ذات الطابع المدني والجمهوري.

أثبتت تجربة المسار الثوري في تونس، بشكل خاص، تخلي جناح هام من الحركة الديمقراطية عن مطالب العدالة الاجتماعية التي رفعتها الجماهير الشعبية خلال الانتفاضة الثورية، وعدم ترددها في الالتقاء مع القوى الاجتماعية المعادية لهذه المطالب، بحجة حماية الدولة القائمة من خطر الدولة الدينية والفكر السلفي الداهم. ومن هذا المنطلق تنازل جناح واسع من الحركة الديمقراطية على برنامجه الاقتصادي والاجتماعي بحجة أولوية حماية الدولة القائمة.

يعتبر تخلي الحركة الديمقراطية التونسية تجاه البرنامج الاجتماعي، أمر على غاية من الخطورة بالنسبة لمستقبل البلاد. ذلك أن الدفاع على مقومات الحياة المدنية والمؤسسات الديمقراطية هو أمر على غاية من الأهمية خلال المسار الثوري، خاصة عندما يكون الخطر مزدوجا، متمثلا في المد السلفي من جهة، ومخاطر عودة المنظومة الاستبدادية، من جهة أخرى. لكن السؤال الأهم هو كيف يمكن ضمان الانتقال الفعلي من النظام القائم، الذي رفضته الطبقات الشعبية بعد أن أضر بها، إلى نظام جديد يضمن لها حقوقها وحرياتها الأساسية ويأمن بالتالي انتقال ديمقراطي واجتماعي حقيقي للبلاد؟

من دون شك أن إسقاط المضمون الاجتماعي والاقتصادي لبرنامج التغيير الذي ترفعه الحركة الديمقراطية، بحجة أولوية الدفاع عن مدنية الدولة ولكن أيضا قناعة منها بأن مقاومة الفقر المدقع والبطالة الجماهيرية أمر يتطلب وقتا طويلا ويتوقف على قدرة الاقتصاد على تحقيق نسب نمو عالية ومتواصلة، ليس من شأنه أن يعزز جانب القوى الداعمة للتقدم الاجتماعي في مواجهة قوى الثورة المضادة على اختلافها، وإنما على العكس، يزيد هذا التوجه في عزلتها لدى قطاع عريض من الجماهير الشعبية، ويقوي

بالقدر نفسه قدرة الخصوم على تطويق مسار التحرر الاجتماعي والبناء الديمقراطي.

2. اليسار يتمسك بمطالب الثورة لكن يعجز على تحقيقها

لم تتردد القوى اليسارية، سواء بتعبيراتها السياسية أو النقابية العمالية، عن اعلان انحيازها الكامل لمسار الثورة ودعمها له، وتبنيها غير المشروط لمطالب الثورة والتزامها بالنضال من أجل تحقيقها. لكن اعتراض القوى الرأسمالية العالمية على ذلك، وخاصة إصرارها على فرض المزيد من السياسات الرأسمالية المتشددة والمعادية لمطالب العدالة الاجتماعية، وخضوع أغلب الأطراف السياسية المحلية لإملاءات هذه القوى الاستعمارية الجديدة، كما تطور الفكر السلفي وانتشار الجماعات الجهادية الارهابية، قد عقد المعادلة الاجتماعية، وأربك اليسار وحجب عنه الرؤية، وأفقد بالتالي القدرة على التأثير على مجرى الصراع الاجتماعي ما بين القوى الاجتماعية الدافعة للتحول الاجتماعية والاقتصادي والسياسي، والتي تعمل على استنهاض المسار الثوري وتحقيق المزيد من الاختراقات الثورية في قلب النظام القائم، وما بين والقوى التي، على العكس، تعمل جاهدة تطويق الصراع الاجتماعي الذي أسعرت نيرانه الانتفاضة الثورية واحتواء المسار الثوري، من أجل ترميم النظام القديم.

إن من بين العوامل العديدة التي ساهمت في إضعاف جانب القوى اليسارية خاصة، والقوى الثورية عامة، هو ارتباك الحركة الديمقراطية وهلعها الكبير بعد وصول الإسلاميين إلى السلطة، وتقوي الميول نحو أسلمة المجتمع والضغوط نحو الدولة الدينية. كما أن التحاق عديد الوجوه الديمقراطية والنقابية باليمين الليبرالي والحداثي، وتحديدا بحزب نداء تونس الحاكم حاليا. لقد ساهمت هذه التحولات الجديدة، التي حدثت بعد الانتفاضة الثورية على مستوى الالتزامات الاجتماعية التاريخية لجزء هام من القوى الديمقراطية في تونس، في إرباك اليسار، وجر قسم منه كذلك،

إلى تبني مهمة الدفاع على مدنية الدولة، مقابل الصمت على المطالب الاجتماعية، وعن نقد السياسة الرأسمالية الليبرالية المتبعة والتدخل السافر للمؤسسات المالية والمفوضية الأوروبية في الشؤون الداخلية، والسعي بالتالي إلى تكوين ما يسمى بالجبهة الديمقراطية الواسعة لمواجهة المد الإسلامي السلفي.

يتجلى ضعف القوى اليسارية بالخصوص، في عدم قدرتها على فرض أجندة المطالب الاجتماعية والاقتصادية على بقية الخصوم السياسيين. وهو ضعف يتأتى في معظمه من عجز هذه القوى على فهم طبيعة المجتمع والنظام القائمين، وبالتالي قدرتها على تصور البرنامج السياسي الذي بإمكانه أن يلائم ما بين خطة النضال من أجل المطالب المستعجلة والمباشرة والخطوات العملية والتحالفات السياسية الضرورية لتحقيقها. كما تعوزه وضوح الرؤيا فيما يتعلق بالخطوات الموالية على درب التحول الاجتماعي والسياسي. وحدها الحركة النقابية تميزت، خلال سنوات ما بعد الثورة، بنضالها المتواصل والمتماسك من أجل تحقيق مطالب الطبقة الشغيلة سواء المتعلقة بالزيادة في الأجور، والنظام الأساسي والترقيات المهنية، أو بشروط العمل عامة (خاصة بنوعية عقد العمل) وبممارسة الحق النقابي داخل المؤسسة. ولقد توصلت إلى حد الآن إلى تحقيق مكاسب هامة لا يمكن الاستهانة بها، ناهيك وأنها تحققت رغم الحملات الاعلامية والضغوط السياسية الكبيرة التي ترمي كلها إلى تجريم الحراك النقابي.

صحيح أن القوى الدافعة للنضال النقابي هي بالأساس القوى اليسارية التي تملك خبرة كبيرة في النضال النقابي، لكن هذه القوى لا تزال غير قادرة، على الرغم من تجربتها النقابية الهامة، على استغلال الظروف الملائمة التي ولدتها الانتفاضة الثورية، لكي تترجم المكتسبات التي ساهمت في تحقيقها في الحقل النقابي، إلى برنامج عمل اجتماعي وديمقراطي موفق في الحقل السياسي.

3. بعض السبل للتقدم نحو تحقيق مطالب العدالة الاجتماعية

لقد برهن النظام القائم، عن رفضه الاستجابة لمطالب العدالة الاجتماعية التي تطالب بها الحركة الاجتماعية منذ عقود، وهو لا يزال على هذا الإصرار حتى بعد الثورة، حيث يرفض تلبية المطالب الأكثر إلحاحا، خاصة منها المتعلقة بتوفير الشغل، والشروع الجدي في حل أزمة البطالة الجماهيرية، وتحسين القدرة الشرائية لعموم المواطنات والمواطنين، وخاصة وقف مسار التهميش الذي ما انفك يرمي بمزيد من الأفراد والفئات في دائرة الخصاصة والفقر.

وبالتالي أصبح من الواضح، أكثر من أي وقت مضى، أن وقف مسار الدمار الاجتماعي الرهيب الذي رافق، ولا يزال، مسار العولمة الرأسمالية المتوحشة، والشروع الفعلي في الاستجابة للمطالب الاجتماعية لا يمكن أن يكتب له النصر إلا في إطار ديناميكية ثورية ومسار تقدمي متواصل، يشرع في تخطي حدود النظام القائم، ويبدأ بضع حجز الأساس لنظام اجتماعي جديد، يتبنى مطالب العدالة الاجتماعية، ويحرص على ضمانها وتطويرها على الدوام.

لقد برهنت الطبقات الكادحة في تونس، خلال العقود الأخيرة، على قدرة كبيرة على العطاء وعلى تحمل الأعباء، ولكنها برهنت، في نفس الوقت، على قدرة، لا تقل أهمية، على الاندفاع في المجال الذي يتحدد فيه مصيرها الخاص، وإصرار على التحكم في هذا المصير لإعطائه دفعا نحو الأمام. كما أثبتت تجربة الصراع الاجتماعي المعاصر في تونس أهمية مطالب العدالة الاجتماعية كمعيار للحكم على مدى نجاح أي نظام اقتصادي واجتماعي ومدى استدامته.

وماذا عن العدالة الاجتماعية:
الربيع العربي بين التدخلات الأوروبية والمساعدات العربية

هبه خليل

باحث بالمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

تظل العدالة الاجتماعية المطلب الأساسي الذي تتمحور حوله مطالبات الشعوب العربية. فبالرغم من أن مصطلح العدالة الاجتماعية صار مطاطا ومتسعا لسياسات ومفاهيم متنوعة، بل ومستغلا من كافة التيارات والأحزاب،[151] إلا أن العدالة الاجتماعية تظل المقياس لصلاحية السياسات العامة بدول الربيع العربي، بل وأساس الحكم على مدى توافق السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية من ناحية، ومطالب الشعوب العربية من ناحية أخرى.

وبالرغم من ذلك، ظلت السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية تتخذ نفس التوجه، الذي يحبذ النمو على حساب عدالة التوزيع، ويعمل على تحفيز تراكم ثروات الأغنياء، وتجاهل حلقة الفقر المفرغة التي تدور فيها فئات عريضة من الشعب، مكررا نفس الوعود القديمة عن أن تراكم ثروات الأغنياء سينتشر ويعود بالفائدة على الفقراء، خالقا فرص للعمل ومنفذا للمشروعات الهامة التي من شأنها أن تحقق الأهداف التنموية للدول العربية. وهكذا، ظلت الوعود واحدة، وفشلت الحكومات العربية الجديدة في مصر وتنوس بالأخص في الاستجابة مطالبات المواطنين بالعدالة الاجتماعية من خلال سياسات مختلفة تعيد النظر في توزيع الثروة من ناحية، وفي توزيع الأعباء على المواطنين من ناحية أخرى. وبالتأكيد، فإن لاستمرار نفس

[151] Keileh, Salameh. "Social Movements and the Concept of Social Justice in the revolutions of the Arab Countries", In ed. *Social Justice: Concept and Policies after the Arab Revolutions*, 2014. Arab Forum for Alternatives et. RLF. http://goo.gl/dR2B7q

النموذج الاقتصادي ونفس توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية أسبابا عديدة، بعضها مرتبط بخيارات الحكومات التي استلمت إدارة الدول العربية بعد الثورات، وبشكل خاص في مصر وتونس. وبالرغم من أن الهدف من هذه الورقة هو التأكيد على الدور المحوري الذي تلعبه التدخلات الأجنبية من ناحية، والعربية (دول الخليج العري بالأخص) في تشكيل السياسات الاقتصادية في دول الربيع العربي، إلا أنه من الضروري التأكيد على أن الحكومات العربية في دول الربيع العربي اختارت طريق سياسات السوق، ولم تجبر عليه تماما كما يظن البعض. بل من الضروري أيضا أن نفهم توازن القوي في دول الربيع العربي نفسها، لفهم لماذا اتجهت الدول لنفس السياسات السابقة التي اتبعها بن علي في تونس ومبارك في مصر، متجاهلة البدائل العديدة التي طرحتها تجارب بلدان أخرى، لا تخفي عن صانعي القرار في مصر وتونس، ومتجاهلة بذلك كل مطالب الشعوب بتغيير السياسات الاقتصادية، حماية الفقراء، اعادة توزيع الثورة، التراجع عن خصخصة القطاع العام المنتج والخدمات العامة، وعكس سياسات تحرير قطاعات الزراعة والطاقة والبنية التحتية. ولعل من أهم الأمثلة التي تبرهن على اختيار الحكومات العربية سلك طريق السياسات الاقتصادية والاجتماعية ذاتها، دون التوجه لبديل، ودون فرضها بشكل لا فرار منه من قبل التدخلات الأجنبية، هو قبول مصر لمشروطية صندوق النقد الدولي، وتنفيذها لتوصياته الاقتصادية، من حيث تقليص الدعم وخفض الضرائب على الشركات والتوجه لضريبة القيمة المضافة بدلا من الضريبة العامة على المبيعات)، وذلك دون الحصول على القرض الذي بدأ التشاور حوله في 2012.[152] وهكذا، لم تفرق مصر عن تونس كثيرا، بالرغم من أن الأولي لم توقع على القرض، والثانية وقعت على الاتفاق المبدئي للقرض مع الصندوق: في النهاية، التزمت الدولتان حرفيا بما يمليه صندوق النقد الدولي.

[152] "IMF"s Lagarde: Right Policies Key to Meet Egypt"s Economic Goals and Reforms". Egypt Independent. 13 March 2015. http://is.gd/lsWVj0

إذن، فثمة توازن دقيق يجب الانتباه له حين مناقشة السياسات الاقتصادية بعد الربيع العربي، توازنا بين اختيارات الحكومات، وبين التدخلات الأجنبية التي قد لم تفرض تلك السياسات بشكل مباشر، ولكنها جعلت من تلك السياسات شرطا للقبول السياسي والديبلوماسي لحكومات ما بعد الربيع العربي، وكانت من الفجاجة بحيث بدأت فعليا منذ مايو 2011 (من خلال شراكة دوفيل) في الغاء فرصة الاختيار، وتوفير الرؤية الوحيدة للاقتصاد والتنمية، على حد نص الشراكة.

وفي هذه الورقة، نناقش دور التدخلات الأجنبية، خاصة الأوروبية، في تعزيز السياسة الاقتصادية لما قبل الثورة، والتأكيد على أن الثورات العربية لن تطلق العنان لبدائل اقتصادية تحقق طموحات الشعوب العربية، وقد تهدد بذلك من قدرة الاتحاد الأوروبي على استغلال المنطقة العربية كسوق إضافي لمنتجاته. وبالرغم من الدور الضخم الذي تلعبه الدول الأوروبية في تحديد الخيارات الاقتصادية للدول العربية، الا أن الربيع العربي قد كشف عن أهمية الانتباه للدور التي تلعبه بعض الدول العربية، خاصة دول الخليج العربي، التي أصبحت اللاعب الأكثر تأثيرا في المنطقة العربية، خصوصا من حيث دور الاستثمارات الخليجية في التأثير على الأوضاع السياسية، بل في الضغط علي سياسات اقتصادية تخدم الطموح الخليجي اللامتناهي، خصوصا في مصر.

ولعل الانتباه لدور دول الخليج العربي صار لازما، بعد أن أصبحت دول كالإمارات العربية والمملكة العربية السعودية والكويت من أهم المانحين، والمقرضين لمصر، تزامنا مع دورهم كمستثمر أجنبي تخضع مصر ودول عربية أخرى لشروطه وأمنياته. ولهذا، وكما ستناقش الورقة، تخطى دور الخليج العربي في السنتين الماضيتين دور الاتحاد الأوروبي من حيث المشروطية والتدخل في رسم السياسة الاقتصادية وإعادة رسم خريطة الاستثمار، بعد أن أصبح من أهم الداعمين لنظام ما بعد 30 يونيو.

وبالرغم من تشابه التوجهات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي ودول الخليج العربي، خاصة من حيث الدفع بسياسات التحرر الاقتصادي، وخفض الدعم، والتوجه للاقتراض الخارجي، وتغطية عجز الموازنة من خلال خفض الانفاق وسياسات التقشف، الا أن ثم اختلافات بين الاتحاد الأوروبي ودول الخليج العربي لا يمكن اغفالها. فالاتحاد الأوروبي يخضع لقواعد تضمن قدر من الشفافية وقدر من الاهتمام بمصالح المواطنين في الدول خارج إطار دول الاتحاد الأوروبي وذلك حسب اتفاقية ليشبونة المنظمة لعمل الاتحاد الأوروبي في مجالات مختلفة. كما أن الاتحاد الأوروبي، بسبب تمثيله لدول هي في الغالب تقودها نظم تمثيل ديمقراطية، يقدر مواطنيها على محاسبة دولهم الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فان ثم آليات لمحاسبة الاتحاد الأوروبي ومساءلته عن السياسات اتجاه دول جنوب المتوسط (الدول العربية) حتى وان كانت آليات ضعيفة وفي كثير من الأحيان لا دخل للدول الأعضاء بتغيير السياسات أو الاعتراض مباشرة على الآليات في التدخل في دول الجوار للاتحاد الأوروبي. أما دول الخليج العربي، فتدور نقاشاتها مع الحكومات العربية الأخرى في غرف مغلقة، ويصعب، بل يستحيل، معرفة قدر وعمق تدخلاتها في صناعة السياسة العامة للدول العربية. فلا قدر من الشفافية، ولا امكانية للمشاركة، ولا مساحة للاعتراض. وهكذا وتعد هذه الورقة تنبيها للمجتمع المدني العربي، والخبراء والنشطاء والعاملين علي الصالح العام في دول الربيع العربي، مؤكدة على اهمية وضع أهم المتدخلين في السياسة العامة في الاعتبار حين العمل على تطوير البدائل، وهم في الفترة الحالية الاتحاد الأوروبي (وغيره من المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي) ودول مجلس التعاون الخليجي، خاصة المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت والإمارات العربية المتحدة.

التدخلات الأوروبية: من سياسة الجوار إلى التوصيات الاقتصادية والتدفقات المالية الأوروبية

ظلت علاقة الاتحاد الأوروبي بدول جنوب المتوسط تؤسس لنظام التحرر الاقتصادي، الذي يضع على أولويته المصالح الأوروبية في المنطقة العربية، من خلال توفير القروض من المؤسسات والحكومات الأوروبية، وتوفير ضمانات مبالغ فيها لحماية المستثمرين الأوروبيين في المنطقة العربية. وهكذا، لم نتعجب من رد الفعل الأول ازاء الثورات العربية، والذي تمثل في وعد الاتحاد الأوروبي ببدء المفاوضات حول اتفاقيات التجارة الحرة الشاملة والعميقة مع دول مصر وتونس والمغرب والأردن وذلك بادعاء أن الاتفاقيات التجارية العميقة من شأنها مساندة دول الربيع العربي في تنفيذ آمال الشعوب في التنمية والعدالة الاجتماعية.[153] ومن الغريب أن الاتحاد الأوروبي كان ينبغي أن ينتظر حتى تراجع الحكومات العربية حديثة المولد (خاصة في تونس ومصر) السياسات الاقتصادية، ولا سيما سياسات التجارة والاستثمار. فمن الواضح من خلال الثورات العربية أن الشعوب العربية كانت ومازالت تطمح لنظم مغايرة عن النظم التي أسس لها مبارك وبن على وغيرهم من الحكام العرب، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وتكتلات اقتصادية أخرى مؤثرة. بل وهناك العديد من الدراسات التي قام عليها الخبراء الأوروبيين كاشفين عن أن دول جنوب المتوسط قد عانت من آثار سياسات التجارة الأوروبية، التي فشلت في توفير فرص العمل أو مستوي معيشي ملائم للمواطنين في شمال افريقيا، بل وتسببت في أزمات من حيث الانفاق الاجتماعي في هذه الدول.[154] وهكذا، اعترض المجتمع المدني الأوروبي، سويا مع الفاعلين الناشطين في الدول العربية علي فجاجة الاتحاد الأوروبي الذي يعرض -ليس فقط الاستمرار في نفس

[153] TNI. "The EU Trade and Investment Agenda: Quashing the Aspirations of the Arab Spring?" The Transnational Institute (TNI), the Center for Research on Multinational Corporations (SOMO) for the *Seattle to Brussels Network* (S2B). 2013. http://is.gd/9dFM6N

[154] نفس المرجع

السياسات- ولكن أيضا تعميقها وفرضها علي قطاعات أكبر علي رأسها قطاع الخدمات الذي ما زال يتمتع بالحماية الوطنية -من التنافس مع المستثمرين الأجانب كمقدمي الخدمات- في معظم دول شمال أفريقيا. فالاتحاد الأوروبي أبى ألا أن يستمر في النهج ذاته، داعيا الحكومات الجديدة التي جاءت بها الثورات العربية إلى اتباع نهج حكومات ما قبل الثورة، لاعبا بذلك الدور الذي لعبته تكتلات دولية أخرى لضمان السيطرة على زمام الأمور في دول الربيع العربي، قبل أن تنطلق الشعوب العربية إلى نظم بديلة تحقق من خلالها العدالة الاجتماعية المرجوة.

ولعل من أهم التكتلات الاقتصادية التي لعبت نفس الدور مع الاتحاد الأوروبي هي قمة الدول الثماني، والتي لعبت نفس الدور من خلال شراكة الدوفيل،[155] التي تم توقيعها مع الدول العربية "في المرحلة الانتقالية" في 26-27 من مايو 2011، أي بعد شهور قليلة من سقوط نظامي مبارك وبن علي، وفي خلال انتفاضات بدأت تشهدها سوريا وليبيا والمغرب وغيرهم من الدول العربية. وجاءت الشراكة جامعة بين دول الثمانية الكبرى، والمؤسسات المالية الدولية، وعلى رأسها البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الأوروبي لإعادة البناء والتعمير، وغيرها من المؤسسات المانحة والمقرضة الدولية. وسعت الشراكة بوضوح، في هذه الفترة المبكرة من بداية ما أسموه بالمرحلة الانتقالية في الدول العربية، إلى تأسيس بعض الثوابت التي تضمن انضمام الدول العربية في المرحلة الانتقالية إلى النظام الاقتصادي الدولي.[156]

ولعل من أهم الأسئلة التي يجب أن نطرحها هو ما إذا كانت الدول العربية قد اشتركت في شراكة دوفيل وفي التفاوض حول اتفاقية التجارة المعمقة مع الاتحاد الأوروبي طواعية أم كرها. فاذا ما كانت الدول العربية قد

[155] Deauville Partnership with Arab Countries in Transition. The World Banks. STAR. http://is.gd/AjgF2h

[156] Deauville Partnership with Arab Countries in Transition. The World Banks. STAR. http://is.gd/AjgF2h

اجبرت على اتباع هذا النهج، فإذن الحكومات العربية تحتاج إلى دعم من شعوبها للوقوف ضد استغلال الاتحاد الأوروبي ودول الثمانية وغيرهم من الفاعلين الأساسيين في الاقتصاد الدولي. واما أن كانت الدول العربية قد اتبعت هذا النهج طوعا، فمن المهم دراسة الأسباب المحلية والإقليمية وتوازنات القوي التي أدت لهذه النتيجة التي أعلنت في مجملها عن فشل الثورات العربية في تغيير النظام الاقتصادي وتغيير حياة المواطن في دول الربيع العربي. وبالرغم من عدم وجود إجابة بسيطة ومباشرة لهذا السؤال، فالإجابة تختلف من دولة عربية لأخرى، ومن لاعب أجنبي لآخر، ومن أداة للتدخل وفرض السياسات لأخرى، إلا أنه من المهم التنبيه علي أن الالتفات إلى التدخلات الأجنبية لا تلغي من مسؤولية الحكومات العربية في اتباع تلك السياسات، ولا تقلل من دور الحكومات العربية كفاعل رئيسي وأساسي ينفذ التوصيات الأجنبية ويعطي الأولوية لإرضاء اللاعبين الدوليين، والطبقة الرأسمالية سواء المحلية أم الأجنبية، على إرضاء الشعب الذي تعد الحكومات ممثلة له. وهكذا، لزم التنويه على أن المسئولية مشتركة بين الحكومات العربية، وبين التدخلات الأجنبية الاستغلالية.

اختلفت التدخلات الأوروبية في المرحلة الانتقالية، ويمكن تقسيم سبل التدخلات الأوروبية إلى محورين أساسيين: أولا، التدخلات الأوروبية من خلال سياسة الجوار الأوروبية. سياسة الجوار الأوروبية تمثل أهم الأطر للعلاقة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، أي الدول العربية المطلة على المتوسط، وهم مصر، الأردن، ليبيا، سوريا، الجزائر، تونس، فلسطين، المغرب، لبنان، وإسرائيل. ومن المهم الانتباه لأن سياسة الجوار تزداد أهمية سنويا مع زيادة سلطة الاتحاد الأوروبي على سياسات الدول الأوروبية، حيث تستبدل سياسة الجوار العديد من العلاقات الثنائية التي كانت تجمع بين فرنسا والمغرب مثلا أو ألمانيا ومصر وهكذا. أهداف سياسة الجوار، حسب الاتحاد الأوروبي، تحقيق العلاقة السياسية الوطيدة، والتكامل الاقتصادي، بين الدول الأوروبية ودول الجوار، وبناء هذين العلاقتين على المصالح

المشتركة، الديمقراطية، سيادة القانون، حقوق الإنسان والتكافل الاجتماعي.[157] وتتفق دول الجوار مع الاتحاد الأوروبي على خطط عمل سنوية، تقوم على مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان واحترام اقتصاد السوق، والمبدأين الأخيرين هما الذين طالما مثلا نقطة الخلاف، حيث تؤدي سياسات اقتصاد السوق في مجملها إلى انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وتتسبب السياسات التقشفية الناتجة عن توصيات الاتحاد الأوروبي إلى زيادة معدلات الفقر وتوسيع الفجوة بين مستويات دخول ومعيشة الأفراد.

وبالرغم من أن سياسة الجوار الأوروبية طالما تتسع للدعوة لاحترام حقوق المواطنين، وبناء المؤسسات وأطر العدالة اللازمة، الا أن تعريف الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان لا يتسع للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية، ويظل مختزلا في حقوق التصويت والانتخابات، والحق في المحاكمات العادلة. فالاتحاد الأوروبي على سبيل المثال قد أعرب عن استيائه من الوضع القانوني لقانون المنظمات غير الحكومية في مصر، ومن التعديلات الطارئة على قانون العقوبات بفرض عقوبة السجن مدى الحياة إزاء تلقي التمويلات المحلية أو الأجنبية.[158] كما أعرب الاتحاد الأوروبي من خلال سياسة الجوار عن قلقه إزاء المحاكمات العسكرية للمدنيين في مصر، وإزاء تضاؤل جهود تطوير قطاع الأمن في دول مصر وتونس ولبنان.[159] كما تشمل سياسة الجوار العديد من التوصيات حول حقوق المرأة والطفل في الدول العربية المختلفة. أما بالنسبة للحقوق الأخرى، كالحق في السكن، والعمل والتعليم، تكتفي سياسة الجوار بتقديم التحليل الاقتصادي لاقتصاديات

---

[157] European Union External Action. "European Neighborhood Policy (ENP) http://is.gd/Sh2X9Z

[158] European Commission. "Joint Staff Working Document. Implementation of the European Neighborhood Policy 2014". http://is.gd/kvtAZk p. 6, 7

[159] European Commission. "Joint Staff Working Document. Implementation of the European Neighborhood Policy 2014". http://is.gd/kvtAZk p.7

الدول العربية المجاورة، وهو التحليل السطحي لمعدلات النمو، والعجز الكلي في الموازنة العامة للدول. وعلى نفس المنوال، يعتبر الاتحاد الأوروبي أن حل مشاكل دول جنوب المتوسط يكمن في قدرة تلك الدول على جذب الاستثمارات الخارجية، وجذب المؤسسات المالية الدولية لإقراض تلك الدول، ولاسيما المؤسسات المالية الأوروبية، وعلى رأسها البنك الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية.[160] وهو ما يعكس السياسة الاقتصادية اليمينية للاتحاد الأوروبي وأولوياتها، والتي تعتمد على النمو وحده كمؤشر لنجاح الاقتصاد، والتي تحلل الأوضاع الاقتصادية للدول العربية من خلال مؤشرات لا تتضمن معلومات حول تمتع المواطن بثمار هذا النمو، أو حول تحقيق المساواة والعدل في توزيع الثروات. ومن هنا، لا نتعجب أن تحليل الاتحاد الأوروبي للسياسة الاقتصادية في مصر ما بين 2007 و2013 ما هو الا دعم لسياسات اقتصادية نيو ليبرالية، على رأسها تشجيع الخصخصة والاستفادة من عوائد بيع الأصول المملوكة للدولة، وتعديل قوانين الضرائب والاستثمار واعادة هيكلة الدعم بهدف القضاء على عجز الموازنة، والموافقة على قرض صندوق النقد الدولي، والعمل على تنفيذ توصياته.[161]

وثانيا، التدخلات الأوروبية من خلال التدفقات المالية الأوروبية، وعلى رأسها التدفقات من خلال البنك الأوروبي لإعادة التنمية والاعمار، وبنك الاستثمار الأوروبي. ولعل تلك التدخلات هي الأكثر توضيحا للمصالح الأوروبية، فبنك الاستثمار الأوروبي على سبيل المثال هو أكبر مقرض في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، حيث قام بإقراض حوالي 13 مليار يورو للمنطقة في الفترة ما بين عامي 2002 و2011 وقد كان المتلقي الرئيسي

---

[160] European Commission. "Neighborhood at The Crossroads: Implementation of the European Neighborhood Policy in 2013". Joint Staff Working Document. Implementation of the ENP in 2013 Regional Report: A Partnership for Democracy and Shared Prosperity with the Southern Mediterranean Partners. 27 March, 2014. P. 11 http://is.gd/I0Ph6c

[161] European Commission. "Egypt: Country Strategy Paper 2007-2013". http://is.gd/4AcuTU Pp. 9-10

لقروض البنك الأوروبي للاستثمار دولة تونس، حيث حصلت على حوالي 31% من إجمالي استثمارات البنك في المنطقة.[162] كما أتت خطة البنك بين عامي 2014 و2020 باستثمار 9.6 مليار يورو في منطقة جنوب المتوسط (دول الجوار العربية)، كما تعهد البنك في عام 2014 فقط باستثمارات في منطقة الجوار العربية تصل إلى 1.2 مليار يورو.[163]

تعاملات البنوك الأوروبية يشوبها العديد من الاشكاليات. فقد تم تركيز تمويل البنوك الأوروبية على مشروعات شراكة القطاعين الخاص والعام، حيث لا يتعامل البنكين السابق ذكرهم مع الحكومة أو القطاع العام، وانما يشترط التعامل مع القطاع الخاص، مما يدفع عجلة الخصخصة بشكل واضح، وهي التي تعد واحدة من أولويات بنك الاستثمار الأوروبي في المنطقة، المثيرة للجدل عالميا وإقليميا، حيث تتسبب خصخصة الخدمات العامة على سبيل المثال في زيادة أسعار الخدمات، وزيادة الأعباء على المواطنين، خاصة فيما يتعلق بالوصول للخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والمواصلات، والماء والصرف الصحي والكهرباء، وغيرها. بالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من التساؤلات حول القطاعات التي تهتم بها البنوك الأوروبية، حيث تتركز استثمارات البنوك الأوروبية في قطاعات النقل والطاقة والأسواق المالية، مما يطرح تساؤلات حول مدى ارتباط مشروعات تلك البنوك بأهداف تنموية، ترتبط بزيادة الإنتاج وتشغيل العمالة وغيرها.

في مصر على سبيل المثال، يذهب جزء كبير من اقراض بنك الاستثمار، والذي يحمل هدف تحقيق الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي، إلى خط ائتمان البنك الأهلي المصري، ويتم الترويج لهذا القرض باعتباره "أداة من شأنها أن تساهم في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الإنتاجية" في مصر. ومع ذلك، فإن الأثر الإنمائي لهذه القروض بعيد المنال، خاصة لغياب

[162] European Investment Bank. http://is.gd/HDLYWS

[163] European Commission. "Joint Staff Working Document. Implementation of the European Neighborhood Policy 2014". http://is.gd/kvtAZk p.10

الشفافية، وانعدام اللوائح التي من شأنها التأكيد على أن خط الائتمان الذي يدعمه القرض سوف يفيد المواطنين الأكثر حاجة، ولن يكون مجرد مشروع جديد للبنك، يخدم من يقوون على التعامل مع البنك من الطبقات المرتفعة.

وأخيرا، تظل اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة هي الهاجس الذي يسيطر علي آمال الشعوب العربية. فهذه الاتفاقيات لم تعد تكتفي بفتح الحدود بين الاتحاد الأوروبي من ناحية، وكل دولة عربية على حده من ناحية أخرى، باسم التنافسية والتحرر الاقتصادي، مسيطرة بذلك على الأسواق العربية، إلا أنها اتجهت إلى تحديد سياسات الاستثمار في الدول العربية، وعلى رأسها ما أسمته بالإجراءات التي تسهل من عمليات الاستثمار، وهي الإجراءات المعنية بالتخلص من كافة أشكال الرقابة والاجراءات البيروقراطية، خاصة في تخصيص المشروعات للمستثمرين الأجانب وفض النزاعات المترتبة على الاستثمار الأجنبي.[164]

ومن الجدير بالذكر، أن الاتحاد الأوروبي كان قد فوض شركة دراسات للقيام بدراسة أثر الاتفاقيات العميقة والشاملة على اقتصاديات الدول العربية، وبالرغم من العديد من الاعتراضات علي الشريك الذي اختاره الاتحاد الأوروبي، والمنهجية التي اتبعها الشريك والتي لا تستند لاعتبارات العدالة الاجتماعية والعدالة الاقتصادية كمقياس لنجاح أو فشل الاتفاقيات العميقة والشاملة التي يطرحها الاتحاد الأوروبي، إلا أن دراسة الأثر المحدودة تلك أظهرت أن اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة سيكون لها الأثر المدمر علي الاقتصاديات العربية. أولا، الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للدول العربية، حيث تمثل التجارة بين مصر والاتحاد الأوروبي 30% من إجمالي تجارة مصر، وتمثل التجارة مع إسبانيا وفرنسا حوالي 40% من إجمالي تجارة المغرب، كما تمثل التجارة مع الاتحاد الأوروبي 70% من إجمالي

[164] لمزيد من المعلومات حول استجابة مصر لإجراءات تسهيل الاستثمار يمكن الرجوع لتقرير "فوق الدولة: الشركات متعددة الجنسيات في مصر"، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2015. http://is.gd/eunEGO

التجارة الليبية![165] وهكذا، فأي تعديل في نمط أو طبيعة العلاقة بين الدول العربية من ناحية، والاتحاد الأوروبي من ناحية الأخرى، من شأنه التأثير على الاقتصاد العربي بشكل مباشر وعميق. لذا، فلا نستغرب أن حتى دراسة الأثر التي نشرها شريك الاتحاد الأوروبي تؤكد على أن الصناعات التحويلية في الدول العربية ستتأثر بشكل مباشر مع فتح الاسواق مع الاتحاد الأوروبي، فالدراسة تؤكد أن الصناعات التحويلية في مصر ستنكمش بنسبة تقارب الـ70% مع الدخول في الاتفاقية، وقدرت النسبة للمغرب وتونس بحوالي 65% لكل دولة. وهكذا، فليس من الغريب أيضا أن الدراسة ذاتها تتوقع ارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية كنتيجة للاتفاقيات العميقة، بنسب تتراوح بين 3% كمعدل زيادة في الاردن و58% كمعدل زيادة في نسب البطالة بالنسبة لمصر.[166] وهكذا، فالتدخلات الأوروبية لها الأثر المباشر علي حياة المواطنين، فرصة عملهم، ومستوي معيشتهم. أن كانت التدخلات الأوروبية تستمر متجاهلة المواطنين في دول الربيع العربي، محققة للصالح الأوروبي دون غيره، نتساءل عن دور الحكومات العربية؟ أليس من واجبها مراجعة سياساتها المشوهة والمنصتة باهتمام للاتحاد الأوروبي، وذلك تحقيقا لصال الدول العربية والشعوب العربية؟.

التدخلات العربية: دول الخليج العربي من المساعدات إلى الشروط

اللاعب الرئيسي الذي عادة ما يتم اغفال دوره الاقتصادي هو دول الخليج العربي. فعادة، نري دور دول الخليج العربي السياسي، ونغفل الأثر الاقتصادي الهام المترتب على تلك التدخلات الخليجية في الاقتصاد العربي.

---

[165] TNI. "The EU Trade and Investment Agenda: Quashing the Aspirations of the Arab Spring?" The Transnational Institute (TNI), the Center for Research on Multinational Corporations (SOMO) for the *Seattle to Brussels Network* (S2B). 2013. http://is.gd/9dFM6N

[166] TNI. "The EU Trade and Investment Agenda: Quashing the Aspirations of the Arab Spring?" The Transnational Institute (TNI), the Center for Research on Multinational Corporations (SOMO) for the *Seattle to Brussels Network* (S2B). 2013. http://is.gd/9dFM6Np. 4

ولعل مسار المرحلة الانتقالية في مصر خير دليل على دور دول الخليج العربي في التأثير السياسي من ناحية، والتأثير على السياسات الاقتصادية بشكل مباشر من ناحية أخرى.

لعبت دور الخليج العربي دورا مباشرا في مساندة تغيير النظام في مصر ما بعد 30 يونية، فبجانب الدور السياسي والمساندة العلنية والمعنوية وفي المسارات الدولية، وصل الدعم المادي (النقدي والسلعي، سواء من خلال الاقراض أو المنح والمساعدات) حوالي 117 مليار جنيه حسب وزارة المالية، أي أكثر من خمس موازنة مصر العامة في العام المالي 2013-2014.[167] وقد مكنت تلك المنح الحكومة المصرية الجديدة بعد تغيير النظام في 30 يونيو 2013 من الاستمرار رغم ارتفاع نسب العجز وانخفاض الايرادات، موفرة بذلك مناخا اقتصاديا وماليا شبه مستقر، كان من شأنه التعزيز من والتأسيس لنظام السيسي. ومن الجدير بالذكر أن المساعدات الاقتصادية والمادية (سواء من خلال القروض أو المنح) لم تتوقف بعد العام الأول لنظام ما بعد 30 يونيو، بل استمرت حتى اليوم، فالإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت قد عرضوا حزمة مساعدات على مصر في مارس 2015 تبلغ حوالي 30 مليار جنيه لدعم الموازنة العامة.[168]

من ناحية أخرى، لم تكتف دول الخليج العربي بدعم النظام الحاكم في مصر من خلال دعم نقدي للموازنة العامة، بل اتجهت دولة الإمارات العربية المتحدة بالخصوص للمشاركة في مشروعات التنمية الحكومية المختلفة في مصر، للمساهمة في تعزيز الدور التنموي لنظام السيسي في مصر. وهكذا اشتركت دولة الإمارات في بناء حوالي 100 مدرسه في الريف في مصر، أكثر من

---

[167] المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. "تحليل البيان المالي لجمهورية مصر العربية للعام المالي 2014-2015" http://is.gd/evUMUN

[168] Gulf News. "UAE offers $4b to help boost Egyptian Economy". March 2015. http://is.gd/o8sPqi

70 وحدة صحية وتوفير 600 حافلة للنقل العام بحلول 2015.[169] ولعل اشتراك الإمارات في هذه المحاولات البسيطة التنموية التي تنتهجها الحكومة المصرية ليس بالظاهرة الجديدة: فالإمارات لطالما دعمت نظام مبارك اقتصاديا، فنتذكر على سبيل المثال أن الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان قد أرسل قافلة قمح، محملة بـ850 ألف طن من القمح لجمهورية مصر العربية في 2008 لمساعدة الحكومة في مواجهة ارتفاع الأسعار وأزمة الغذاء.[170] وهكذا، فهذا النوع من المساعدات التي لم يتمتع بها نظام السيسي وحده، بل تمتع بها نظام مبارك لسنوات أيضا، تمثل أحد أهم عناصر علاقة مصر بدول الخليج العربي.

على صعيد آخر، الاستثمارات الخليجية في السوق المصري تمثل أحد ركائز العلاقة بين مصر ودول الخليج: فمن ناحية، مصر كدولة تسعي بكل طاقتها خلف الاستثمار الأجنبي المباشر، بكافة اشكاله وانواعه، تعمل على ارضاء المستثمر الأجنبي، ولاسيما المستثمر الأجنبي من دول الخليج العربي. ومن ناحية أخرى، يمثل الاستثمار المباشر من دول الخليج أهم مؤشرات النمو الاقتصادي التي تستند اليها الحكومة المصرية لقياس نجاح سياساتها، وهكذا، يصبح زيادة صافي الاستثمار المباشر من دول الخليج الهدف، وليس الوسيلة. فيصبح كل شيء مباح في سبيل تحقيق هذا الهدف الأسمى، حتى لو كانت سياسات تهدد الشفافية والمحاسبة، وتعزز مناخ الفساد.

وهكذا، نجد أن المؤتمر الاقتصادي في مصر المنعقد في مارس 2015 لم يأتي فقط كفكرة طرحتها المملكة العربية السعودية، وبالأخص الملك عبد الله الراحل،[171] بل مولتها دول الإمارات والسعودية والكويت أيضا مباشرة ومن

---

[169] The National. "UAE backs economic resurgence in Egypt". 4 August 2015. http://is.gd/EodiSX

[170] Gulf News. "Food Gift: Most Wheat Offered to Egypt Delivered". 31 August 2008. http://is.gd/vW5wbR

[171] Bayoumi, Alaa. "Analysis: Will Investment Solve Egypt"s Economic Woes?" AlJazeera. 13 March 2015. http://is.gd/BQSGmO

خلال مستثمريها الذين ساهموا كرعاة رسميين للمؤتمر.[172] ثم جاء دور الدول نفسها كمشاركين في المؤتمر لتعد كل منهم باستثمارات تبلغ 4 مليارات دولارات في قطاعات طرحتها الحكومة المصرية من خلال المؤتمر للاستثمار، أهمها قطاعي البنية التحتية والطاقة. وبالطبع لا نغفل بعض المشروعات الهامة التي أطلقها المؤتمر الاقتصادي كمشروع العاصمة الجديدة الذي بدأ بمذكرة تفاهم مع المستثمر الإماراتي محمد العبار، ولكن سرعان ما تراجعت الحكومة المصرية عن هذه الشراكة الوحيدة وفتحت الباب لشركاء اضافيين، بعد الاعلان عن تأخر الشريك الإماراتي في طرح خطة للعاصمة الجديدة.[173]

ولعل مشروع المليون وحدة سكنية من أهم المشروعات الاستثمارية التي توضح الدور السياسي-الاقتصادي الذي تلعبه دول الخليج، وهنا بالأخص دولة الإمارات العربية المتحدة: فالمشروع الذي بدأ كوعد من الرئيس السيسي للمصريين خلال حملته الانتخابية في 2014، بتوفير مليون وحدة سكنية لمحدودي الدخل من الشباب في محافظات مختلفة حول الجمهورية، استلمته الإمارات العربية المتحدة من خلال شركة اراب تيك، ومقرها دبي، وهي الشركة المعروفة ببناء برج خليفة في الإمارات لصالح شركة إعمار.[174] وهنا بدأ التضارب: المشروع الذي وعد السيسي أن يستفيد منه محدودي الدخل من الشباب، أعلنت الشركة أنه مشروع استثماري ضخم لتوفير وحدات سكنية لأصحاب الدخل المتوسط.[175] فالاستثمار الخليجي في مصر هو

---

[172] Majid Al FuttaimSaudi Arabia PR. "Unveiled as Platinum Sponsor for Egypt Economic Development Conference "Egypt The Future"". 2 March 2015. http://is.gd/4M6qfa

[173] Samra, Yasmin. "Egypt Cancels MoU with UAE Alabbar to develop Administrative capital". The Cairo Post. 7 September 2015. http://is.gd/X1qNxp

[174] Reuters. "Egypt"s Stalled $35bn housing scheme: big dreams to harsh realities". Egypt Independent. 8 October 2015. http://is.gd/wVw0gK

[175] Al-Monitor. Arabtec signs Historic Agreement with Egypt"s Defense Ministry to Develop and Construct One Million Housing Units In Egypt". http://is.gd/ga9Gsv

في نهاية المطاف استثمار، وهدفه الربح أولا وأخيرا. فكيف كان للحكومة المصرية أن تترك المشروع التنموي، الذي لا تقوم به إلا الدول لخدمة مواطنيها، للقطاع الخاص الأجنبي، ليحوله لمشروع استثماري؟

ولكن هذه ليست الملاحظة الوحيدة علي هذا المشروع وغيره: فثمة ملاحظتين في غاية الأهمية: أولا، أن القوات المسلحة هي شريك آراب تك في المشروع وليس الحكومة المصرية فقط، وبهذا فإن اراب تيك لم يتم اختيارها كمجموعة من خلال نظام المناقصات والمزايدات، بسبب تقديم أفضل عرض، ولكن تم الاتفاق بينها وبين القوات المسلحة بشكل مباشر، مما يطرح العديد من الأسئلة حول دور الدولة، والرقابة والشفافية، ومدي خضوع هذا المشروع الضخم الذي يعد أكبر مشروع في تاريخ الشرق الأوسط بميزانيته البالغة 40 مليار دولار لأجهزة الدولة الرقابية، وعلي رأسها الجهاز المركزي للمحاسبات، ولرقابة المواطنين والبرلمان المنتظر انتخابه بنهاية 2015.

ثانيا، الدور الكبير والمهم الذي تلعبه دول الخليج في ضخ الاستثمارات إلى مصر له وجه آخر: المشروطية. فإلى أي مدي تخضع الحكومة المصرية لتوصيات وشروط دول الخليج العربي، وذلك لضمان استمرار هذه الدول في ضخ الاستثمارات إلى مصر ومساعدة مصر بالمنح والقروض والدعم السلعي؟ ولعل آخر تعديلات قانون الاستثمار المصري من أهم السياسات الحديثة التي تشير إلى تنامي دور الخليج العربي في رسم السياسات الاقتصادية في مصر، ولا سيما سياسات الاستثمار. فالمستثمرين السعوديين طرحوا مذكرة بقانون مقترح للرئيس السابق عدلي منصور في يناير 2014، يطرحون من خلالها تعديلات هامه لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار المصري رقم 8 لعام 1997. وكانت أهم التعديلات المقترحة خاصة بمنع التقاضي والطعن حول عقود الاستثمار الا من قبل وزير الاستثمار المصري، واضافة بند التحكيم الدولي الذي يمنح المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي الحق في مقاضاة مصر أمام التحكيم الدولي في حالة عدم الوفاء بتعهداتها للمستثمر، وبنود خاصة بحماية كافة الحوافز والضمانات التي يحصل عليها المستثمر من أي

قوانين جديدة قد يتم اصدارها وتقلل من تلك الحوافز، وأخيرا، بند يطالب الحكومة المصرية بضمان أنه في حالة قرر القضاء المصري الأمر ببطلان أحد عقود الاستثمار بين مستثمر خليجي والحكومة المصرية، أنه يتوجب على الحكومة المصرية إعادة التعاقد مع نفس المستثمر، بنفس شروط ومحتويات العقد الأول (الذي قضت المحكمة ببطلانه). إذن، فالمستثمرين السعوديين قدموا هذه المذكرة الفجة للرئيس الموقت، مطالبين ليس فقط إلغاء رقابة المواطنين على عقود الدولة، بل أيضا أن تتجاهل الحكومة المصرية أحكام القضاء المصري! ولكن الأكثر فجاجة، هو أن الرئيس المؤقت في غضون شهرين كان قد أصدر تعديل يضمن نفس ما طالب به المستثمرون السعوديون! وبعد انتخاب السيسي في منتصف 2014، جاء الأخير بتعديلات أعمق تحقق أحلام المستثمرين السعوديين من خلال حزمة تشريعية صدرت ليلة المؤتمر الاقتصادي في منتصف مارس 2015، لتخفض الضرائب على المستثمرين، وتؤكد على عدم مساس الدولة بحقوق المستثمرين الاجانب، لا سيما من الخليج العربي، ولا حتى من قبل القضاء أو الجهات التشريعية.[176] كما جاءت الحزمة التشريعية مستجيبة لمطالبات العديد من الشركات الخليجية، وعلى رأسها شركات إماراتية كأراب تك، مطالبة بالتخلص من الاجراءات البيروقراطية، وأهمها اجراءات تخصيص المشروعات من خلال المناقصات والمزايدات. هكذا، جاءت آخر التعديلات على قانون الاستثمار لتلغي العمل بقانون المناقصات والمزايدات في تخصيص عقود الاستثمار من قبل الدولة (الباب الخامس، المادتين 71 و72)، فاتحة بذلك المجال للفساد والقدرة على "خدمة" المستثمرين الاصدقاء أكثر من ذي قبل.

وأخيرا، فالسؤال الأخير هو: ما مدى قدرة دول الخليج العربي على إرضاء مصر ماديا، خصوصا في ظل أزمة النفط؟. فالعديد من الشركات والمستثمرين الخليجيين لم يجدوا في البنوك المصرية السيولة التي تساند

[176] للمزيد من التحليل لقانون الاستثمار راجع دراسة "فوق الدولة: الشركات متعددة الجنسيات في مصر" المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2015. http://is.gd/eunEGO

مشروعاتهم في مصر، ولم يستطيعوا تدبير السيولة اللازمة من دولهم. وهكذا، رأينا العديد من المشروعات المعطلة في مصر، وعلي رأسها مشروع المليون وحدة سكنية، الذي من أسباب تعطله نقص السيولة، ومشروعات أخرى كمشروع بناء أول محطة كهرباء بالفحم مسؤولة عنه مجموعة النويس الاستثمارية الإماراتية الأصل أيضا.[177] ومن الجدير بالذكر أن الدعم الذي وعدت به دول الخليج في المؤتمر الاقتصادي، حوالي 12 مليار دولار في المجمل، لم يتحقق بعد، ولا ذكر له من الناحيتين، مما يطرح العديد من الأسئلة حول قدرة دول الخليج العربي على الاستمرار في الدعم الباهظ لمصر في ظل تنامي أزمة البترول عالميا.[178] وان لم يهدد نقص السيولة الاستثمارات الخليجية في مصر على المدي البعيد، فمن المنتظر أن يهدد استمرار الدور المانح الذي تلعبه نفس الدول، من خلال التبرع والمنح وغيرها من آليات مساندة النظام في مصر. فالأزمة المالية التي تلوح أمام دول الخليج أعقد من مجرد أزمة عابرة متعلقة بأسعار البترول، فهي أزمة هيكلية، قد تحتاج معها دول الخليج العربي أن تغير نظامها الاقتصادي المحلي الذي يعتمد على نسبة كبيرة من الدعم والرفاهة، كما سنرى في الجزء الأخير من الورقة.

الاقتصاد الحر في الاتحاد الأوروبي ودول التعاون الخليجي مقابل العدالة الاجتماعية في دول الربيع العربي

بالرغم من الاختلافات العديدة بين التدخلات الأوروبية والخليجية في دول الربيع العربي، سواء كان من حيث الشفافية، أو الأطر المنظمة للعلاقة بين الجهتين، أو من حيث الاهتمام بحقوق الإنسان وغيرها من الأمور كحقوق المرأة وحرية التعبير عن الرأي، الا أن التوصيات الاقتصادية، التي تصل إلى درجة الشروط في العديد من الأحيان، تظهر توافقا مبدئيا في

[177] Reuters. "Egypt"s Stalled $35bn housing scheme: big dreams to harsh realities". Egypt Independent. 8 October 2015. http://is.gd/wVw0gK

[178] El-Shewy, Mohamed. "What"s Behind renewed Egyptian Saudi Ties?" Carnegie Endowment for Peace. 15 October 2015. http://is.gd/2UBUJb

السياسة الاقتصادية التي يدفع بها الكيانان (مجلس التعاون الخليجي من ناحية والاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى). فنموذج الاقتصاد الحر، الذي لا يعترف بتدخل الدولة إلا في أضيق الحدود، ويدعو للتنافسية التامة، سواء بين المستثمرين الوطنيين والأجانب، أو بين السلع المحلية والمستوردة، كما يدعو لخفض الانفاق واستغلال السياسة الضريبية لدعم المستثمر، بدلا من التعامل مع النظام الضريبي كأداة لزيادة الدخل القومي وإعادة توزيع الأعباء المادية بين المواطنين هو الغالب من الجهتين.

ولعل من أهم النقاط التي يتوجب علينا الانتباه لها، هو أن كلا من الاتحاد الأوروبي ودول الخليج العربي، يشرع في تطبيق أجزاء محدودة من السياسات الاقتصادية التي يوصون بها دول الربيع العربي. فسياسات التقشف الأوروبية طالت العديد من الدول الأوروبية، ولعل على رأسها إسبانيا واليونان، اللاتي عانين من ارتفاع معدلات الفقر وتدني مستوى الخدمات، وزادت السياسات التقشفية من معاناة شعوبهم. أما بالنسبة للخليج العربي، فشهدت دولة الإمارات العربية حديثا قرارا بخفض الدعم عن الوقود،[179] وهو ما يعد تطورا على سياسات الدعم الخليجية، كما تعد سابقة قد تتكرر في دول التعاون الخليجي الأخرى، خصوصا مع استمرار توصية صندوق النقد الدولي للمملكة العربية السعودية باتباع نفس النهج لخفض الانفاق. فبالرغم من أن دول الخليج العربي ظلت تدعم الوقود والخدمات المختلفة وحتى الأجور، وذلك تأسيسا لرفاهة تكون بدلا عن نظم الحكم الديمقراطية والشفافة، الا أن قرار الإمارات العربية المتحدة الأخير يعد نقطة تحول، ويؤكد على أن السياسات التي تدعمها دول مجلس التعاون الخليجي في مصر وتونس وغيرها، تجد في أحيان قليلة صداها في دول الخليج. فهي سياسات الاقتصاد الحر التي تؤمن بها الكيانات الاقتصادية الكبرى،

[179] الإمارات تعلن عن أسعار الوقود الجديدة وسط مخاوف شعبية، تقرير المصري اليوم. 28 يوليو 2015. http://is.gd/CVSCiw

والدول الأوروبية ودول التعاون الخليجي، بالرغم من فشل تلك السياسات الفعلي في الحفاظ حتى على استمرارية نظم الحكم في شمال أفريقيا.

وبالرغم من توجه الاتحاد الأوروبي، ودول مجلس التعاون الخليجي لبعض السياسات التقشفية، الا أن توصياتهم للدول العربية لا تزال أكثر جرأة وعمقا من تلك التي يطبقونها في بلادهم. فما زال الدعم الزراعي يمثل حوالي نصف إجمالي الدعم في الاتحاد الأوروبي، فيما تلاشى في معظم الدول العربية، كما لا تزال الخدمات العامة في دول الخليج، والأجور والدعم النقدي ودعم النقود بحجم يضمن حياة أكثر من الكريمة للمواطنين في دول الخليج. كما لو أن مصر وتونس والمغرب والأردن وغيرهم من الدول العربية والشعوب العربية فئران التجارب التي تقيس عليها دول الخليج ودول الاتحاد الأوروبي سياسات التقشف وقدرة احتمال الشعوب لغياب العدل الاجتماعي وتلاشي فرص الحياة الكريمة. وبهذا الشكل، تظل السياسات الاقتصادية التي توصي بها دول الخليج ودول الاتحاد الأوروبي، بل وتشترطها علنيا على دول الربيع العربي، من أهم العوائق التي تحول دون توجه الشعوب العربية لمناقشة البدائل المنطقية للنظام الاقتصادي، ولطرح -مجرد طرح- حلول عملية عادلة لإعادة توزيع الثروات وضمان القضاء على الفقر وتحقيق طموح الشعوب العربية في العدالة الاجتماعية. حيث أضحى التفكير -مجرد التفكير- في نظم بديلة عن تلك التي تدفع بها دول الخليج العربي، يعد خطرا على الأمن القومي وتحديا لتوازنات القوى في المنطقة العربية، بل وقد يعتبره البعض دعما للإرهاب وإثارة للشغب.

من الشعارات للواقع: المؤسسات المالية الدولية والصراع من أجل العدالة الاجتماعية في العالم العربي

توفيق حداد

كاتب فلسطيني

يهدف هذا المقال إلى تحليل الدور الذي تلعبه سياسات المؤسسات المالية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تحقيق العدالة الاجتماعية في العالم العربي وفي توفير الموارد اللازمة للفاعلين المعنيين بهذا الشأن.

على الرغم من قوة ونفوذ هذه المؤسسات في إرساء سياسات معيارية على المستوى الدولي والمستوى الثنائي في العديد من الدول العربية، لا يتوفر لدى الفاعلين السياسيين والاجتماعيين في المنطقة تحليل دقيق للأدوار التي تلعبها هذه السياسات. تلعب هذه المؤسسات دورا هاما في التوصية بالعديد من الإصلاحات السياسية والاجتماعية في الدول العربية والتي من شأنها المساهمة في تحقيق التطور الاقتصادي والعدالة الاجتماعية سواء في الدول التي لم تمر بعد بثورات مثل المغرب والأردن أو الدول التي قامت فيها ثورات بالفعل مثل تونس ومصر. في الحالة الثانية تأتي توصيات هذه المؤسسات كامتداد لسياسات سابقة لم يتم تقييمها حتى الآن. على سبيل المثال، أشاد البنك الدولي بالاقتصاد التونسي قبل اندلاع الثورة بأسابيع ثم قام البنك بإقراض تونس 1.3 مليار دولار على الأقل منذ عام 2012. في نفس الوقت ارتفعت قروض البنك الدولي لمصر من 408 مليون دولار عام 2014 لـ 1.4 مليار دولار عام 2015 وفقا للموقع الرسمي للبنك الدولي. تعكس هذه الإحصائيات عدم تراجع دور هذه المؤسسات في فترات التوتر السياسي في العالم العربي بل أنها على استعداد لاتباع نفس السياسات القديمة كما يحدث مع نظام عبد الفتاح السيسي في مصر وأيضا في الأردن والمغرب أو انتهاج سياسات جديدة كما هو الحال مع تونس بعد الثورة مما يعكس

منهجها البراجماتي البحت الذي يجعلها تتعامل مع السياقات المحلية المختلفة لخدمة أهدافها المؤسسية.

ولكن ماذا نعرف عن هذه الأهداف؟ وإلى أي مدى تساعد الأجندة الخاصة بهذه المؤسسات الفاعلين السياسيين على تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تقديم بدائل للسياسات القديمة؟ ما الذي يمكن استنباطه من خطاب هذه المؤسسات الدائم التأكيد على رغبتها في التعامل مع معوقات العدالة الاجتماعية مثل البطالة والفقر وتدهور الخدمات الأساسية وغياب المحاسبة؟.

تزداد أهمية الإجابة على هذه الأسئلة في ضوء الدور النشط الذي لا تزال تلعبه هذه المؤسسات في العالم العربي وفي ضوء احتياج الفاعلين السياسيين والاجتماعيين لتحديد وتنفيذ رؤاهم البديلة مع الأخذ في الاعتبار العوامل المؤثرة على الأرض وعلى رأسها المؤسسات المالية الدولية.

البنك الدولي وصندوق النقد الدولي: السياق التاريخي والسياسي

يتطلب تقييم دور ومساهمات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مجال العدالة الاجتماعية في المقام الأول فهم مهام هاتين المؤسستين وكيف نشأتا وكيف تتم إدارتهما وبالنيابة عمن. لهذا يجب الاطلاع على أصل هاتين المؤسستين وتاريخهما والأسس النظرية والأيديولوجية لتوصياتهما وتجاربهما على الأرض من أجل فهم الدور الذي تلعبه كلاهما في التأثير على مجتمع ما وما إذا كان هذا الدور يحقق مطالب العدالة الاجتماعية مثل التوزيع العادل للثروات والفرص والمزايا.

ترجع نشأة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للمؤتمر النقدي والمالي للأمم المتحدة (أو مؤتمر بريتون وودز) الذي انعقد عام 1944 بهدف وضع حفنة من القوانين الجديدة لإدارة النظام النقدي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في الدول المشاركة والتي بلغ عددها أربعة وأربعون.

تضمنت نتائج هذا المؤتمر تأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير للإسهام في إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب ويقدم حاليا قروض للدول النامية ذات الدخل المتوسط. وفي نفس المؤتمر تم إنشاء صندوق النقد الدولي لضمان استقرار النظام النقدي العالمي من خلال متابعة الاتجاهات الاقتصادية العالمية والقومية وتوفير قروض للدول التي تعاني من مشاكل في ميزان المدفوعات وتقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء. في عام 1960 قام البنك الدولي للإنشاء والتعمير بإنشاء مؤسسة التعمير الدولية لتوفير قروض للدول الفقيرة والنامية كما أنشأ في عام 1956 مؤسسة التمويل الدولية لتسهيل تقديم القروض للقطاع الخاص. تم إطلاق اسم "المؤسسات المالية الدولية" على مجموعة البنك الدولي[180] وصندوق النقد الدولي واسم "مؤسسات بريتون وودز" لنفس هذه المؤسسات بالإضافة لمنظمة التجارة الدولية.

لعب كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دورا بارزا في تدعيم الهيمنة الإمبريالية للولايات المتحدة والنفوذ الاقتصادي والسياسي للدول الغربية الرأسمالية على حساب دول "العالم الثالث" أو "الجنوب العالمي." هذا لا يعني أنهما تابعتان بشكل مباشر للحكومة الأمريكية لكنهما تعملان في الإطار الذي يخدم المصالح الغربية ويجمل الأجندة المحركة لها في ذات الوقت. جدير الذكر أن إنشاء هذه المؤسسات بعد الحرب العالمية الثانية جاء كجزء من خطة الولايات المتحدة لاستثمار تلك اللحظة التاريخية لتأكيد هيمنتها على العالم الاقتصادي القادم بما فيه أوروبا نفسها. يقول المؤرخ الأمريكي تشارلز ماير أن عدم تكبد الولايات المتحدة لنفس الخسائر التي تكبدتها الدول الأخرى المشاركة في الحرب منحها فرصة لإرساء القواعد الاقتصادية في الغرب وفقا لرؤيتها واحتياجاتها (Maier, 1978). كانت إحدى أهم أولويات الولايات المتحدة إعادة بناء أوروبا بشكل يضمن عدم تكرار الصراعات بين دولها مع التأكد من عدم تصدير التجربة الشيوعية. عرفت

[180] تتضمن مجموعة البنك الدولي مؤسستين أخريين: الوكالة الدولية لضمان الاستثمار والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.

هذه الجهود تاريخيا باسم "الليبرالية المستترة" والتي تتضمن بشكل أساسي دور الولايات المتحدة من خلال "خطة مارشال" والبنك الدولي للإنشاء والتعمير في توجيه أوروبا واليابان سياسيا من خلال المشروعات الإنمائية التي تديرها. كما عملت الولايات المتحدة على التأكد من إقصاء الأحزاب الشيوعية من الحكم في الدول الموالية لها في أوروبا والسيطرة على أية مظاهر لدعم الشيوعية تتخطى حاجز اليسار الوسطي المسموح به نسبيا (Ruggie, 1983).

قامت الولايات المتحدة بالدفع بتطبيق اتفاقية تستطيع من خلالها مؤسسات بريتون وودز نشر النموذج الرأسمالي الدولي الذي تديره والذي كان في الوقت ذاته يقوم بحماية مصالح الدول ذات الاقتصاد المتطور مثل اليابان وأوروبا الغربية. وتم الحفاظ على نفس تدرج النفوذ هذا في الهيكل التنظيمي وآليات اتخاذ القرار في البنك الدولي كذلك.

رغم أنه من المفترض أن يكون البنك الدولي ممثلا لإرادة أعضائه الـ188 في هيكله وسياساته إلا أن الواقع مغاير حيث تتحدد مواقع النفوذ من خلال معادلة معقدة تربط عملية التصويت في مجلس المحافظين وهو جهة صنع القرار الرئيسية بمدى أهمية اقتصاد الدولة وفقا للدخل القومي والاحتياطي الأجنبي والمساهمات في التجارة العالمية. أدى هذا إلى تهميش دائم للدول النامية على حساب ديمقراطية صنع القرار والتي تتطلب أن يكون لكل دولة صوت واحد. يتضح غياب الديمقراطية في التصويت في حالة الدول الأفريقية على سبيل المثال فعلى الرغم من بلوغ نسبتها في عضوية البنك الدولي 35% عام 1971 لم تتعد قوتها التصويتية 8.6% بينما تمثل أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان 20% فقط من الأعضاء لكنها تسيطر على ثلثي الأصوات (Mason and Asher, 1973, p.56).

شهدت السنوات الأخيرة محاولات من جانب البنك الدولي لإجراء "إصلاحات تصويتية" بحيث تزيد القوة التصويتية للدول النامية لكن بدت

هذه المحاولات غير جادة. يقول عالم الاقتصاد البريطاني روبرت وايد أن النظام التصويتي الجديد يتوافق مع الثقل الاقتصادي لكل دولة أكثر مما سبق وإن التغييرات ليست جذرية كما يدعي البنك (Wade, 2013). أدت الإصلاحات التصويتية إلى زيادة نسبة الدول النامية من 34.67% إلى 38.38% بينما بلغت نسبة الدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع أكثر من 60%.

في جميع الأحوال تحتفظ الولايات المتحدة بأكثر من 15% من القوة التصويتية في مجلس المحافظين من أجل امتلاك حق الاعتراض (الفيتو) على القرارات التي يتم اتخاذها بأغلبية والتي تتطلب أغلبية خاصة 85%. كما جرت العادة أن تعين الولايات المتحدة رئيس البنك الدولي إلى جانب دعم المرشح الأوروبي لرئاسة صندوق النقد الدولي. كما يقول وايد، ظل نصيب الولايات المتحدة وأوروبا في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كافيا لحماية احتكاراتهما طالما ظل كل منهم يدعم الآخر (المصدر السابق).

كان انحياز مؤسسات بريتون وودز للولايات المتحدة وأوروبا سببا في إثارة التساؤلات حول الأجندة السياسية الأمريكية والأوروبية. بداية لم تكن هذه المؤسسات خاضعة للمساءلة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي كانت تتلقى توصيات هذه المؤسسات مما كان يضمن ولاءها للمصالح الغربية وقد كان هذا أمرا شديد الأهمية وقت الحرب الباردة بشكل خاص حيث كان البنك الدولي يدعم الأنظمة الدكتاتورية الموالية للقوى الغربية كما يدعم المشروعات الاستعمارية الجديدة للغرب.

في عام 1947 على سبيل المثال أقرض البنك الدولي هولندا 195 مليون دولار أمريكي بينما كانت تحارب حركات التحرر في إندونيسيا (Shawki and D"Amato, 2000) كما أقرض ملايين الدولارات لجنوب أفريقيا أثناء الفصل العنصري وللبرتغال أثناء محاولاتها للحفاظ على مستعمراتها الأفريقية وحلفائها الاستراتيجيين في أنجولا وموزمبيق بالإضافة لإقراض الديكتاتوريات العسكرية في الأرجنتين وتشيلي والفلبين. على الجانب الآخر، امتنع البنك

الدولي عن إقراض تشيلي بعد انتخاب سالفادور أيندي رئيسا في عام 1972 ثم مواصلة القروض بعد اغتيال أيندي واعتلاء الجنرال أوجوستو بينوشيه الذي قاد الانقلاب الدموي ضده للسلطة. تكرر نفس الأمر مع الأنظمة الديكتاتورية في العالم العربي ولازال يتكرر.

التوصيات

عبرت التوصيات التي أصدرتها مؤسسات بريتون وودز عن اتجاهاتها السياسية والتاريخية والتي طالما انحازت للمصالح الغربية وللاتجاهات الاقتصادية السائدة والتي كان من شأنها أيضا تعزيز هذه المصالح.

بإلقاء نظرة على القطاعات التي تلقت قروض البنك الدولي في مراحله الأولى أي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي يتضح أن التركيز الأكبر كان على البنية التحتية وخاصة في أوروبا (انظر الملحق رقم 1). مع الوقت تغير هذا ليصبح التركيز الأكبر على الزراعة والإنفاق الاجتماعي والصناعة في بعض مناطق العالم النامي. ظهر الاتجاه الأخير بقوة أثناء رئاسة روبرت ماكنامارا التي بدأت عام 1968 حيث تم التسويق لهذه المبادرات على أنها الطريق للحد من الفقر وتوفير الاحتياجات الأساسية. في ذلك الوقت، كان للهند وباكستان النصيب الأكبر من معونات البنك الدولي حيث كان الهدف الأساسي عزل الدولتين عن النفوذ الشيوعي سواء من الصين أو الاتحاد السوفييتي.

مع انهيار معظم نماذج التنمية المدعومة من الدولة في العالم النامي بحلول منتصف سبعينيات القرن الماضي وتزايد معدلات الدين العام بدأ البنك الدولي في مطلع الثمانينيات في تنفيذ أجندته الثالثة وهي "الإصلاحات الهيكلية." دعم هذا الاتجاه تطبيق إصلاحات عامة في الاقتصاد القومي لجميع الدول النامية من خلال عشرة بنود عُرفت بـ "إجماع واشنطن" (Williamson, 1990). تضمنت هذه البنود سياسة الانضباط المالي ومراعاة المصاريف (مما يعني عدم وجود عجز في الموازنة نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي) وإعادة توجيه الإنفاق العام (مما يعني إلغاء الدعم) والإصلاح

الضريبي بتوسعة القاعدة الضريبية ومنح الأسواق حرية تحديد الأسعار ومنح سعر صرف العملة قوة تنافسية وتحرير قطاع التجارة وتحرير تدفق الاستثمارات الأجنبية وخصخصة مؤسسات الدولة وإلغاء القوانين التي تعوق دخول الأسواق ومراعاة قوانين تملك الأراضي. كانت هذه الإصلاحات خطوة هامة في طريق زيادة القروض وبالتالي فرض المزيد من الشروط على اقتصاد الدول النامية بحيث تتغير أولوياتها واتجاهاتها ويتم إقصاء المواطنين المفترض أنهم معنيون بهذه الإصلاحات من عملية اتخاذ القرار.

بنيت هذه الإصلاحات الهيكلية على افتراض أن تحرير وخصخصة الاقتصاد في هذه الدول سوف يقودها للنمو والتطور. تم تبرير كل من هذه البنود في ضوء الاقتصاديات التقليدية المحدثة كحل تقني لخفض التضخم والقضاء على عجز الموازنة والقضاء على التشوهات السعرية ورفع مستوى الكفاءة. لكن في الواقع ما فعلته هذه السياسات هو تقليص صلاحيات الدول المعنية فيما يتعلق بإدارة وحماية اقتصادها وفتح المجال للتدخلات الخارجية مما أضر بالأسواق المحلية لهذه الدول. عن طريق هذا استطاع البنك الدولي بدعم من صندوق النقد الدولي أن يمكن الفاعليين الدوليين والمحليين المسيطرين من التحكم في اقتصاد هذه الدول على حساب الفقراء مما أدى إلى توسيع الفجوة بين الطبقات وغياب العدالة في توزيع الثروات.

أعطت الأجندة الثالثة للبنك الدولي إشارة البدء لمرحلة الليبرالية الجديدة تحت قيادة مارجريت تاتشر ورونالد ريجان وقد عرفت هذه المرحلة بحزمة من التغييرات السلبية مثل تراجع دعم الدولة للخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم وإعانات البطالة وخصخصة الأصول المملوكة للدولة وسيطرة النقد وسياسات السوق على كل أشكال التفاعلات الاجتماعية. بعد تراجع دور الدولة في مراقبة وإدارة الأنشطة الاقتصادية كان من المفترض أن تملأ مؤسسات القطاع الخاص هذا الفراغ لكن ما حدث أن هذه السياسات أدت فقط إلى نقص الاحتياجات الأساسية وإثراء النخبة وتعزيز التمييز

الطبقي وإعادة تنظيم المجتمع على أسس الربح والجشع بدلا من حماية الفئات المهمشة في المجتمع.

جاءت نتائج الأجندة الثالثة للبنك الدولي مخيبة للآمال حتى بمقاييس مؤسسات بريتون وودز مما دفعها لإعادة النظر في سياساتها (Saad-Filho, 2005, p.116-17) لكن بدلا من محاولة إيجاد بدائل للإصلاحات الهيكلية تمسكت هذه المؤسسات بمبادئها السابقة وادعت أن الدول المعنية بالإصلاحات هي التي لا تملك البنية المؤسسية اللازمة لتحقيق هذه الإصلاحات. لهذا كان الهدف الأساسي للأجندة الرابعة للبنك الدولي هو إصلاح المؤسسات مما أدى لظهور بنود "ما بعد اجماع واشنطن" والتي أكدت على أهمية بناء المؤسسات والحوكمة الرشيدة وهي سياسات لا تختلف في واقعها عن الإصلاحات الهيكلية بل تدعمها. زعمت مؤسسات بريتون وودز أن الحوكمة الرشيدة المدعومة بواسطة السياسات الاقتصادية الليبرالية التي تشجع الاستثمارات الخاصة وتحرير السوق والخصخصة وإجراءات التقشف والملكية الخاصة هي السبيل الأمثل لاقتصاد كفء وروجت لهذه المزاعم على مستوى العالم.

الليبرالية الجديدة والعدالة الاجتماعية

يلقي تاريخ مؤسسات بريتون وودز والمراحل المختلفة لأجندتها الضوء على الموقع الذي تحتله العدالة الاجتماعية في أولويات هذه المؤسسات. تقوم أجندة الليبرالية الجديدة التي تتبناها هذه المؤسسات على خلق ظروف سوق مثالية مما يفترض أن يوفر الرخاء للجميع ويحقق العدالة الاجتماعية. إذا توقفت الحكومات عن التدخل في السوق وألغت القوانين التي تمنع تراكم الثروات وتخلق "تشوهات سعرية" خاصة فيما يتعلق بالتجارة وإذا تمت خصخصة مؤسسات الدولة ومنع الإعانات الاجتماعية فمن المتوقع أن يقوم القطاع الخاص بهذه الأدوار وأن يحل السوق محل الدولة فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات الأساسية.

بهذا يتلاشى الاحتياج للممارسة السياسية واتخاذ القرار وتصبح الأمور السياسية والاحتياجات الاجتماعية مجرد متطلبات تتعلق بالاقتصاد الجزئي وبالتالي يمكن تلبيتها بشكل سلعي أو تقني من خلال السوق. هكذا تتحول الحرية للقدرة على الاختيار بين عمليات السوق المختلفة من بيع وشراء بدلا من أن تدور حول حقوق الإنسان ومقاومة أشكال القهر المختلفة. بنفس المنطق يتم اختزال العدالة الاجتماعية في الوصول إلى السوق والقوة الاستهلاكية فتتحول الحماية الاجتماعية لاستحقاقات وليس حقوق بينما تعمق العملية بأسرها من الفجوة بين الطبقات.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الصورة المثالية لتفاعلات السوق تكاد لا تتحقق على أرض الواقع بل أنها تتجاهل التاريخ الذي أثبت بشكل مؤكد أن النظام الرأسمالي عادة ما يكون معرض للأزمات خاصة في بيئة لا يتم فيها تشجيع مراقبة وتنظيم السوق هذا لأن الأسواق يمكن أن تنهار ونتائج هذا الانهيار قد تكون مدمرة كما اتضح مؤخرا. بالإضافة إلى ذلك فإن عدم الاتساق بين المعلومات المتاحة وتفاضل القوى في المجتمع وبين الفاعلين المختلفين في السوق يؤثر بشدة على المخرجات الاقتصادية. ما ينتج عن هذا ليس انخفاض عام في الثروات والفرص ولا توزيع عادل للرخاء بل إلى تعميق انعدام المساواة.

اثبتت التجربة على مر الوقت أن الليبرالية الجديدة اعتادت على التسبب في العديد من الأزمات في المناطق التي تنفذ فيها مشروعاتها مثل تركيز الثروة في يد الأقلية وغياب المساواة وزيادة معدلات البطالة وعدم زيادة الرواتب وتراجع دور النقابات المهنية وزيادة معدلات الجريمة والتشرد والتسول وبناء المزيد من السجون وزيادة نفوذ الشرطة وتراجع الحريات المدنية وتقليص الممارسة الديمقراطية وتهميش المزارعين وأصحاب المشروعات الصغيرة وزيادة معدلات الهجرة وانخفاض ملحوظ في التضامن الاجتماعي وما صاحب كل هذا من حركات التمرد المسلح (Looney, 2013).

إذا كان هذا هو تاريخ هذه المؤسسات وإذا ثبت معظم الوقت أن تلك التجارب غير ناجحة فلما تستمر في الدفع بسياساتها في الدول النامية من خلال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؟ يمكن الإجابة جزئيا على هذا السؤال من خلال ما سبق الإشارة إليه بشأن خدمة هذه المؤسسات للمصالح الغربية في المقام الأول ولكن لازال هذا لا يفسر عدم تبني الولايات المتحدة والدول الأوروبية سياسات أكثر عدلا نسبيا بحيث لا تتعارض مع مصالحها في ذات الوقت. يمكن تفسير هذا من خلال النظر للطبيعة التنافسية للنظام الرأسمالي نفسه والمبنية في الأساس على الصراع على الأسواق والموارد والقوى العاملة. يقول عالم الاقتصاد هاجون تشانج أن جميع الدول الرأسمالية المتقدمة لم تصل إلى ما وصلت إليه جراء تحرير التجارة واقتصاديات السوق على المستوى المحلي بل أن نفس هذه الدول عملت في بداياتها على حماية الصناعات المحلية من خلال الرسوم الجمركية والدعم وإجراءات أخرى لضمان قدرة هذه الصناعات الناشئة حينذاك على النمو للمنافسة لاحقا في السوق حين يتم تحرير التجارة. هذا يعني أن دعم مؤسسات بريتون وودز لليبرالية الجديدة في الدول النامية التي لا تزال في طريقها لتطوير الصناعة هو حرمان لهذه الدول من فرصتها في النمو الاقتصادي وبالتالي قدرتها المستقبلية على المنافسة في السوق. وبهذا تستطيع الدول الرأسمالية المتقدمة الهيمنة على الدول النامية والاستحواذ على مواردها أو ما يسميه تشانج "ركل السلم الخشبي" إشارة للتعبير الذي ابتكره عالم الاقتصاد الألماني في القرن التاسع عشر فريدريك ليست. يقول ليست "جرت العادة أن من يصل إلى القمة يركل السلم الذي استخدمه في الصعود حتى يحرم الأخرين من اللحاق به". وفقا لليست ينطبق هذا على الدول التي وصلت باقتصادها إلى القمة والتي لا تريد خلق المزيد من المنافسين وعلى الرغم من أن هذه الدول نفسها لم تنهض باقتصادها من خلال السوق الحر بل فرضت العديد من القوانين التي حالت دون تحرير السوق وقتما كانت في

طور النمو لكنها تتبنى نفس السياسات التي تجنبتها مع الدول النامية حتى لا تعطيها الفرصة للنمو الفعلي (List, 1885 295-96).

وجود هذه الأجندة وهي جزء لا يتجزأ من الليبرالية الجديدة هو ما يفسر ضرورة أن تتبنى الدول النامية السياسات التي تدعمها الدول الرأسمالية والتي تروج لها على أنها "المناسبة" لظروف هذه الدول. ثم يأتي دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهما مؤسستان تزعمان أنهما بلا أجندة سياسية وتهدفان فقط لتقديم الحلول التقنية. لكن الواقع أن خطاب هاتين المؤسستين من شأنه إعادة هيكلة العديد من الأمور ذات الطبيعة السياسية مثل إدارة القطاع العام والمساءلة والشفافية والأطر القانونية والتي يتم التعامل معها على أنها "أمور تقنية." تتجاهل هذه المؤسسات مدى تأثير تدخلها في هذه الأمور على الوضع السياسي في الدول التي تتدخل فيها حيث أنها تقوم بتغيير أولوياتها الاجتماعية وتعوق دور الدولة في حماية المواطنين من انهيارات السوق واختلال توازن القوى. كما أنها تتجاهل أن الليبرالية الجديدة تقتضي إدارة الجانب الأكبر من المشروعات الإنمائية من خلال القطاع الخاص وهذا في حد ذاته مقلق لأن ما يسمى "التطوير تحت قيادة القطاع الخاص" لا يتيح معرفة هوية الفاعلين في عملية التطوير وموقعهم السياسي والاجتماعي ولأن هؤلاء الفاعلين ينتمون للنخبة والطبقة الرأسمالية تتحول عملية التطوير إلى عملية استنزاف للموارد الغرض الأوحد منها هو الحفاظ على مصالح هؤلاء الفاعلين. قد يتعاون الفاعلون أيضا مع النخبة السياسية والعسكرية كما حدث في الشرق الأوسط مما يزيد من المشكلات الناتجة عن هذه السياسات في ظل الأنظمة الشمولية وواقع ما بعد الاستعمار.

يتضح من هذا أن الإصلاح الاقتصادي المبني على تحرير السوق والذي تتبناه مؤسسات بريتون وودز ما هو إلا "إعادة هيكلة للشبكات التي تدمج وتربط بين الأصول العقارية والقوى القانونية ومصادر المعلومات وتدفقات الدخول" من شأنها تفضيل النخبة (Mitchell, 2002, p.281). هذا يخدم في

الأساس رأس المال والتكتلات السلطوية التي تبحث عن الربح السريع من خلال تركيز الاقتصاد على قطاعات مثل السياحة والعقارات والأغذية والمشروبات وهو نوع من النمو يشبه ما يسمي بـ"رأسمالية صالات القمار" (Strange, 1986). يتعارض التطور من خلال القطاع الخاص مع الهدف الأساسي من عملية التطور حيث أنه يساهم فقط في إثراء النخبة وتحقيق الربح السريع لأصحاب رأس المال على عكس التطور المحلي الذي يعتمد على حق الدول النامية في تحقيق مصيرها والصراع من أجل الحقوق السياسية وتحقيق العدالة الاجتماعية. لكن في الحالة الأولى يتم التضحية بالعدالة الاجتماعية من أجل مصالح النخبة المحلية والقوى الرأسمالية العالمية مما يعوق الممارسة الديمقراطية والتوزيع العادل للفرص والثروات.

الخاتمة:

تختلف طرق تنفيذ سياسات المؤسسات المالية الدولية وفقا للدولة التي تنفذ فيها المشروعات لذا يتحتم على الفاعلين المعنيين بتحقيق العدالة الاجتماعية فهم كيفية تطبيق سياساتها العامة على السياق المحلي للتعرف على الجوانب السلبية والنقاط المتناقضة في كل من هذه المشروعات والمقارنة بين الجوانب النظرية ونظرياتها التطبيقية.

يجب على الفاعلين في مجال العدالة الاجتماعية إدراك أن مناهضة سياسات المؤسسات المالية يتطلب حشد الفئات المختلفة التي يتم تهميشها على إثر المشروعات التي تنفذها أي يجب مخاطبة ضحايا هذه المؤسسات. الليبرالية الجديدة لا تعمل فقط على إثراء النخبة وإفقار الطبقات العاملة لكنها تعمل أيضا على ترسيخ الانقسامات الموجودة بالفعل في الدول التي تعمل بها سواء على المستوى العرقي أو الطائفي أو القبلي كما هو الحال في العالم العربي بحيث يصبح المجتمع مقسم رأسيا وليس أفقيا. يؤدي هذا النوع من الانقسامات لإضعاف البنية الاجتماعية للفئات التي يفترض أن

تقوم بمناهضة هذا النظام. الصراعات الطائفية الدموية في العالم العربي هي خير مثال على هذا الأمر.

على الصعيد الآخر، يجب مناهضة سياسات المؤسسات المالية الدولية من خلال حركات اجتماعية وسياسية على وعي تام بمن تصارع ضده وما تصارع من أجله. يتطلب هذا ربط المشكلات الناجمة عن هذه السياسات بالحقوق الشخصية والاجتماعية وأهمية حماية المواطنين من انهيارات السوق وتوفير احتياجاتهم الأساسية والتأكيد على التوزيع العادل للثروات خاصة بين أفراد الطبقة العاملة التي تقوم بالإنتاج في الأساس. كما يجب أن تضع هذه الحركات صراعها المحلي من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية في سياق الأجندة العالمية لهذه المؤسسات وجمع المعلومات اللازمة لتدعيم مطالبها مع أهمية أن تتحد الحركات المحلية مع نظيراتها العالمية. تتعدد الجبهات التي يمكن أن يدور فيها الصراع من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والوسائل التي يمكن استخدامها لتحقيقها مثل الصراعات السياسية من أجل الديمقراطية والصراعات الاقتصادية من أجل حقوق الطبقة العاملة. كما يجب ربط الصراعات ببعضها البعض حتى لا يتم إضعاف كل منها على حدة أو خلق انقسامات بينها وهذا أحد أهم مكونات أجندة الليبرالية الجديدة والتي تعمل دائما على تعميق الفجوات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. كل هذا يتطلب قدر كبير من الصبر وكذلك الاهتمام بالتعليم ودعم التضامن الاجتماعي مع الأخذ في الاعتبار أنه صراع طويل الأمد وهو السبيل الوحيد لتحويل الشعارات لواقع.

قائمة المراجع

Looney, R. (2003). The Neoliberal Model"s Planned Role in Iraq"s Economic Transition. *Middle East Journal*, 57(4), 568-586.

(ر. لوني. "نموذج الليبرالية الجديدة في التحول الاقتصادي في العراق.")

Maier, C. (1977). "The Politics of Productivity: Foundations of American International Economic Policy after World War II". *International Organization*, Vol. 31, No. 4, Between Power and Plenty: Foreign Economic Policies of Advanced Industrial States (Autumn, 1977), pp. 607-633

(سي. ماير. "سياسات الإنتاجية: أسس السياسة الاقتصادية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية.")

Mason, E. and Asher, R. (1973). "The World Bank since Bretton Woods." Washington, DC: Brookings Institution.

(إي. ماسون وأر أشر. "البنك الدولي منذ بريتون وودز")

Mitchell, T. (2002). *Rule of experts: Egypt, techno-politics, modernity*. Berkeley: University of California Press.

(تي. ميتشيل. *حكم الخبراء: مصر والسياسية التقنية والحداثة*.)

Saad-Filho, A. (2005). From Washington to Post-Washington Consensus: Neoliberal Agendas for Economic Development" in A. Saad-Filho & D. Johnston *Neoliberalism: A Critical Reader*, London: Pluto Press, 113-119.

(إيه. سعد فيلهو. "من إجماع واشنطن لما بعد إجماع واشنطن: أجندات الليبرالية الجديدة في التنمية الاقتصادية" في *نقد الليبرالية الجديدة*.)

Samuels, W.J. and Mercuro, N. (1984). A Critique of Rent-Seeking Theory. In D.C. Colander (ed.) *Neoclassical Political Economy: The Analysis of Rent-seeking and DUP Activities,* Cambridge, MA: Ballinger Publishing Company.

("نقد لنظرية النزعة الريعية" في *الاقتصاد السياسي في* الاقتصاديات التقليدية المحدثة: *تحليل أنشطة النزعة الريعية والربح غير المنتج*.)

Shawki and D"Amato. (2000). "World Bank: Plunder with a Human Face" International Socialist Review, Issue #11, Spring

(شوقي وداماتو. "البنك الدولي: النهب في شكل إنساني.")

Stein, H. (2008). *Beyond the World Bank agenda: An institutional approach to development*. Chicago ; London: University of Chicago Press.

(إتش. شتاين. *ما وراء أجندة البنك الدولي: التناول المؤسسي للتنمية*.)

Strange, S. (1986). *Casino capitalism*. Oxford, UK ; New York, NY, USA: B. Blackwell.

(إس. سترينج. *رأسمالية صالات القمار*.)

Wade, R. (2013) The Art of Power Maintenance, *Challenge*, 56:1, 5-39

(أر. وايد. "فن الحفاظ على القوة".)

Williamson, J. (1990). What Washington means by Policy Reform. In J, Williamson (Ed.) Latin American Adjustment: How Much has Happened? Washington D.C.: Institute for International Economics.

(جي. ويليامسون. "ما تعنيه واشنطن بإصلاح السياسات" في *إصلاحات أمريكا اللاتينية: ما الذي تحقق؟*)

ملحق رقم (1)

قروض البنك الدولي وفقا للقطاع المستفيد

القطاع	1950-1959	1960-1969	1970-1979	1980-1989	1990-1994	1995-1999
الزراعة	4	13	28	24	15	11
التمويل والصناعة	13	12	16	18	10	13
البنية التحتية*	61	64	36	29	26	21
الإنفاق الاجتماعي**	0	4	13	15	27	26
قطاعات أخرى***	22	8	8	15	22	28

المصدر: Kapur et al. 1997,6; World Bank 1999b

ملحوظة: الأرقام الأفقية نسب مئوية

*تتضمن البنية التحتية المواصلات والاتصالات والكهرباء

**يتضمن الإنفاق الاجتماعي التعليم والبيئة والإسكان والماء والنظافة والحماية الاجتماعية والتطوير العمراني

***تتضمن القطاعات الأخرى البترول والغاز والتعدين وإدارة القطاع العام والسياحة والهيئات التابعة لعدة قطاعات والهيئات غير المصنفة (على سبيل المثال 14% في 1990-1994 و16% في 1995-1999).

المصدر: Stein, 2008, p. 11